



المناضل-ة

تحرر الكادحين
من صنع الكادحين أنفسهم

أمية

شبيبة

نسوية

عمالية

جريدة

جريدة شهرية ■ مدير النشر: إسماعيل المنوزي ■ العدد: 47 ■ يونيو 2012 ■ الثمن: 5 دراهم ■ mounadila2004@yahoo.fr

المستقبل لحركة 20 فبراير ولقوى الكفاح العمالي والشعبي



مسيرة 27 مايو على استهداف بن كيران و فريقه الذي ليس لإقناعا.

ويلات انعدام الديمقراطية، و الأهوال الاجتماعية، وشتى صنوف الاضطهاد، لا تعود إلى بن كيران، بل إلى نظام حكم فردي و نظام اقتصادي تابع للإمبريالية. المشكل في دستور يوليو 2011، و في الخضوع لصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي.

بن كيران، و كامل اللعبة السياسية، تمويه لأصل البلاء هذان ليس إلا. و من يجر الأنظار إلى بن كيران يسهم في تمويه الحقيقة، إنه كذاب.

بسرعة تستنفذ مناورات النظام قدرتها على تأجيل مواجهات طبقية ضارية. حركة 20 فبراير تنتظرها مسؤوليات عظيمة في تعزيز قدرتها على الفعل في الوضع السياسي الجديد. مناضلو الطبقة العاملة مطالبون بالنهوض بواجب استثمار ملائمة الوضع لتحرير قدرة العمال الكفاحية من أسر القيادات المتعاونة مع نظام الاستبداد و الاستغلال.

ساعة اليسار المناضل تدق من جديد، بقوة أشد.

■ المناضل-ة

أصل البلاء، لا القناع

مظاهرة 27 مايو براءة المصالح الحقيقية لطبقاتهم، بوجه استغلال العمال سياسيا من قبل قيادات متعاونة مع النظام، سواء في تدبير المعضلة الاجتماعية أو تأييد الاستبداد السياسي (حكم الفرد) المقنع بحكومة واجهة و مؤسسات تمثيلية زائفة. يدل أيضا حجم المشاركة العمالية على مدى ملائمة الوضع لعمل اليسار المناضل، و من ثمة الحاجة إلى تنظيم و توحيد تدخله العمالي بمضامين كفاحية متحررة من الضيق النقابوي، و متمفصلة مع قوى النضال الشعبي الأخرى.

لقد بدأت ورقة توت استبداد دستور 2011 تسقط بمعاينة الكادحين لاستمرار أوضاع القهر الطبقي و الديكتاتورية ذاتها، وبتصعيد الهجمة اجتماعيا و سياسيا، بعد كل حملة التضليل التي أثارها الخوف من حركة 20 فبراير و ما أيقظت.

هذا ما يفتح إمكانية تجدد التعبئات الاجتماعية و السياسية في مستوى أرفع. وهذا الصعود المرتقب هو ما تسعى "معارضة" سياسية غير عمالية إلى ركوبه لتفعيل آلية النظام السياسي نحو تناوب بحكومة الواجهة يضمن استمرار نظام الاستبداد و الاستغلال. هذا ما يدل عليه تركيز الاتحاديين الداعين إلى

عشرات آلاف المتظاهرين شاركوا في المسيرة العمالية الوطنية بالدار البيضاء يوم 27 مايو 2012، ببناء من اتحادين نقابيين، الكنفدرالية و الفيدرالية الديمقراطية للشغل. يدل حجم المشاركة على الاستعداد النضالي لدى القاعدة النقابية، و لدى الشباب المعطل و فئات اجتماعية أخرى متضررة، و يوضح من ثمة دور القيادات في تجميد الحركة النقابية و كبح قواها، و عرقلة قيام جبهة نضال اجتماعي ما أحوج وضع الكادحين إليها.

لماذا لم تبادر هذه القيادات إلى مسيرات من هذا القبيل، و أشكال نضال أخرى منها الإضراب العام، أيام كانت حركة 20 فبراير تحشد آلاف الجماهير المقهورة بمختلف مدن المغرب و قراء من أجل مطالب اجتماعية و سياسية، كان كفاح جماهيري عمالي و شعبي من أجلها سيضع المغرب على طريق تغيير حقيقي شامل وعميق؟

لقد أتت القيادات النقابية حجة ضد نفسها بتنظيم مسيرة 27 مايو، مما يثير الريبة بصدد نوايا تحريكها للساحة النقابية بعد تفويت فرصة تاريخية، فرصة الالتحام مع حركة 20 فبراير و مجل الدينامية الكفاحية التي شهدتها المغرب أشهرا عديدة.

هذا ما حدا بالمناضلين العماليين إلى المشاركة في

رايتنا في المسيرة العمالية بالدار البيضاء

سيكون يوم غد، 27 مايو 2012، موعدا لقسم من الحركة النقابية المغربية في مسيرة بالدار البيضاء دعت إليها قيادتا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و الفيدرالية الديمقراطية للشغل، و أيدها التيار اليساري بالاتحاد المغربي للشغل، والنقابة الوطنية للتعليم العالي، و النقابة الوطنية لبحارة الصيد الساحلي و بأعالي البحار [انظر نص بيانها بموقع المناضل-ة]، و ناشطون من حركة 20 فبراير. و لا شك أنها تحظى بمساندة الشغيلة بقواعد النقابات المنتعة عن المشاركة، و عامة كادحي المغرب بالنظر إلى مستوى تردي الوضع الاجتماعي للطبقات الشعبية و حدة الهجوم البرجوازي الجاري.

إن سياق هذا الحدث، و ما ينطوي عليه من بداية تعاون بين نقابات ظلت، حتى قبل فاتح مايو الأخير، تسير كل على حدة و على غير هدى يضيفان عليه أهمية بالغة.

رغم مكاسب طفيفة، من زيادة في الحد الأدنى للأجر، و زيادة 600 درهم للموظفين، و زيادات أهم بعدد من المؤسسات العمومية، و تسوية عدد من القضايا العالقة من قبيل دمج عمال سمييسي ريجي بالمكتب الشريف للفوسفات، و تشغيل بضعة آلاف بهذه المجموعة، ... لم يتحسن وضع الغالبية العظمى من الطبقة العاملة بسبب استئراء هشاشة التشغيل، وإصرار الدولة على تكريسها (مثال شغيلة الاتوروت المضربين منذ خمسين يوما) و ضخامة المحرومين من أي حماية اجتماعية، علاوة على التكتيل بالمناضلين النقابيين. لا بل تبدي الدولة عزمًا قويًا على تنفيذ ما تبقى من هجمات، بمقدمتها قانون منع فعلي للإضراب، و قانون يعرقل تأسيس النقابات و يمسحها، و ما يسمى إصلاحًا لأنظمة التقاعد لا يخرج عن المألوف من تدمير للمكاسب، سواء رفع سن التقاعد، زيادة الاقتطاعات، و خفض المعاشات.

هذا الوضع ليس مستجدًا، فحكومات الواجهة السابقة، حتى التي تحمل اسم عبد الرحمان اليوسفي، سارت على النهج ذاته: نهج الانصياع لإملاءات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. ولا يخفى على منخبه أن ما يسمى إصلاحات من قبيل تعديل قانون الشغل، و التأمين الإجباري عن المرض و المساعدة الطبية للمعوزين، و ميثاق التربية و التكوين المدمر للمدرسة العمومية، و سيناريوهات 'إصلاح' التقاعد، كلها وصفات مستوردة مباشرة من تلك المؤسسات الامبريالية.

كما أن مجمل الوضع الاجتماعي إنما هو ثمرة لسياسة الخضوع لامبريالية الاتحاد الأوربي عبر ما يسمى باتفاق الشراكة.

أحوال الطبقة العاملة المغربية، وعامة المقهورين، تستدعي قبل التنسيق الحالي بين بعض القيادات النقابية، تجميعا لقوى النضال، عمالية و غيرها، و توحيدًا للأهداف، ضمن جبهة اجتماعية لوقف الهجوم البرجوازي الغاشم، لا سيما أن المغرب شهد سنة كفاح استثنائية ببروز حركة 20 فبراير وما وازاها من تحركات شعبية غير مسبوقة.

الآن فقط، بعد أن اعتبرت القيادتان النقابيتان [ك.د.ش- ف.د.ش] أن المهلة الممنوحة للحكومة الجديدة قد انتهت، هاهي تحرك القاعدة النقابية في دعوة إلى مسيرة وطنية، قد تتبعها تحركات أخرى يمكن أن تتحول إلى إضراب عام طويل و دائم حسب قول كاتب عام ك.د.ش المناسب في اندفاع كلامي معطول لديه بمثل هذه المناسبات.[جريدة اتحاد اشتراكي، عدد 23 مايو 2012].

يستوجب إنماء قدرة النضال لدى الشغيلة، ووقف التردي المتسارع لأوضاع العمل و النضال، التجاوب الإيجابي مع الدعوة إلى أي خطوة تخرج من وضع الانتظار و الخمول. ومن ثمة وجوب التعبئة لإنجاح المسيرة العمالية الوطنية، و مدها بمضمون كفاحي حقيقي.

و لكن أي تعامل غير نقدي، منساق مع حماس اللحظة، و مبارك على طول الخط لخطوة القيادات النقابية، لن ينتج عنه غير إحباط المعنويات، و إفقاد العمل الوحدوي ما بقي له من اعتبار، لأن هذه القيادات محدودة الأفق سياسيا، و لها سوابق عديدة في التحريك المضبوط لغايات غير مصلحة الشغيلة. لذا يجدر التساؤل عن الدوافع التي حدت بالقيادتين إلى هذه الخطوة الاستثنائية، و إلى التلويح بإمكان تصعيدها.

مبادرة سياسية من قوى تقبل اللعبة "الديمقراطية"

إن الطبيعة السياسية للقيادتين النقابيتين مفتاح فهم خطوتهما في هذا السياق السياسي الجديد.

كلا القيادتين ينتمى إلى المدرسة الاتحادية المتميزة برؤية للعمل النقابي تجعله أداة مناوشة محسوبة و منحكم بها . فطيلة عقود كانت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ذراعًا نقابيا لحزب الاتحاد الاشتراكي. وقد درج هذا الحزب على استعمال طاقة نضال العمال وقودا نقابيا في آلهة السياسة الرامية إلى تحسين مكانة هذا الحزب في المنظومة السياسية للملكية، أي ما بدأ باسم المسلسل الديمقراطي و اتخذ أسماء متنوعة حتى يومنا هذا.

و طبعًا ليست الظروف السياسية الراهنة ماثلة لثمانينات و تسعينات القرن الماضي، لكن بكل الأحوال تظل المسألة النقابية ورقة أساسية في حسابات الاتحاد الاشتراكي السياسية، ومعه شقيقه حزب المؤتمر الوطني الاتحادي.

فمع تسلم حزب العدالة و التنمية دور قيادة حكومة الواجهة، و التردي السياسي، الانتخابي و غير الانتخابي، الذي الم بالحزب، تغري المسألة النقابية باستعمالها لتحسين الصورة السياسية، تمهيدا لجولة الانتخابات المحلية التي تلوح في الأفق القريب، وكذا جولة الانتخابات التشريعية المرتقبة في العام 2016.

أي أن قوى سياسية غير عمالية تسعى إلى اللعب بنار الاحتجاج العمالي دون الإحتراف بها، أي استعمالها لبث بعض الدفء في فعلها بالساحة النقابية خدمة لصورتها السياسية، مع اتخاذ ما يلزم من احتياطات اتقاء انفلات النار في هشيم اجتماعي شديد التفجيرية. وما من أمر يكشف حقيقة نوايا هذه القوى السياسية الواقفة خلف الدعوة

إلى مسيرة الدار البيضاء العمالية أكثر مما يكشفه موقفها أيام اندفعت جماهير بأعداد و عزم غير مسبوقين إلى الشارع مطالبة بزوال الاستبداد و الفساد. فقد لُزمت تلك القوى موقف العداء بلا جرأة على المجاهرة به. فكان إعلان التأييد اللفظي لحركة 20 فبراير، و في الآن ذاته التعاون مع الدولة لنزع فتيل الثورة الذي ارتعدت له فرائصهم.

فبعد أسبوع من انطلاق حركة 20 فبراير سارع المعتصم مستشار الملك إلى استقبال القيادات النقابية، وتجاوبت معه طبق مأموله. إذ عملت على تحييد المنظمات النقابية في معركة إسقاط الاستبداد و الفساد، و هزلت إلى توقيع اتفاق 26ابريل 2011، ثم وقفت متفرجة في نضالات الشباب من أجل العمل [حركة المعطلين بمختلف مكوناتها، و نضال شباب هضبة الفوسفات...]. و كفاحات القرويين من أجل الحقوق الاجتماعية، ممتنعة حتى عن التضامن مع ضحايا القمع، حتى بالمناطق التي بلغ بها ذري (تازة، بني بوعياش، أسفي...).

و هذا الموقف المساعد لنظام الاستبداد و الاستغلال هو ما عبر عنه الاموي في التصريح الصحفي بقوله: " تعاملنا بحس وطني رفيع و مسؤولة اجتماعية، و قدرنا طبيعة المرحلة المتحولة، و اعتبرنا ان مضامين اتفاق 26 ابريل 2011حد أدنى ملزم للحكومة و أرباب العمل و غير قابل لأي مناقشة".

و على الصعيد السياسي دعا الاتحاد الاشتراكي

الى التصويت لصالح دستور العبيد، كما سمته

عن حق حركة 20 فبراير، و لو احتاجه النظام

في حكومة الواجهة لما تردد في الهرولة

النها. وحتى الاموي الذي دعا الى

مقاطعة ذلك الدستور ها هو اليوم

يعتبره مرجعا و يطالب، في

التصريح الصحفي حول مسيرة

الدار البيضاء، بإشراك النقابات

" تطبيقًا لمضامين الدستور

الذي ينص على الديمقراطية

التشاركية...، على حد قوله

[نص التصريح، جريدة اتحاد

اشتراكي، 23 مايو 2012].

وقد كان حربه سارع الى

المشاركة في الانتخابات

التشريعية في نوفمبر 2011

لتفعيل ذلك الدستور، و ليس

لاستعمال الانتخابات و

المؤسسات للتشهير به

ومحاربته كما يقتضي منطق

النضال العمالي لأجل تغيير

حقيقي.

لا لاستقرار قائم على دك

عظامنا

في صلب تصريحه الصحفي، أوضح

الأموي أن الخوف على الاستقرار هو الدافع

إلى تحريك الساحة النقابية بمسيرة الدار

البيضاء. فهو يعتبر أن " المجتمع المغربي بدأ يفقد توازنه و

أصبح يعيش اختلالات تهدد الاستقرار". و أضاف قائلا: " المسيرة إثارة انتباه إلى خطورة الوضع وما يتطلب من معالجة حقيقية، ضمانا للمماسك المجتمعي و حفاظا على الاستقرار من أجل التنمية و البناء الديمقراطي...".

فما المقصود يا ترى بالاستقرار المهدد؟ الاستقرار القائم بالمغرب هو استقرار أوضاع استبداد و استغلال حققته الطبقة السائدة بسحق مقاومة الطبقات الشعبية عبر عقود من الزمن، استقرار تحقق بإغراق الانتفاضات الشعبية في الدماء و بإبادة اليسار الثوري، وبتأزماملارت . يضمن هذا الاستقرار دوام نظام الاستغلال الرأسمالي التابع للامبريالية و الحكم الفردي. وقد بات فعلا مهددا بتنامي النضالات الشعبية و بروز حركة 20 فبراير (التي يدرك الجميع أن انكفاءها جمرٌ تحت الرماد ليس إلا)، و حتمية انطلاق النضال العمالي و التحامه بباقي مكونات الحركة النضالية.

يعي الأموي أن كل أضاليل النظام حول الإصلاحات السياسية و التنازلات الاجتماعية غير كافية بإخماد نار الاحتجاج الشعبي في مغرب محيطه الإقليمي مضطرب و مختمر، و يدرك أن انبعاث المارد الشعبي قد يعصف باستقرار نظام الاستبداد و الاستغلال، فاندفع لإنقاذ ذلك الاستقرار معبرا على هذا النحو على عداء مستحکم لاستقرار حقيقي يقوم على القضاء على نظام الديكتاتورية و الاستغلال الرأسمالي.

يسعى "المعارضون" الحريصون على استقرار الاستبداد و الاستغلال إلى المشاركة، من موقع خدع الشغيلة، في تأمين هذا الاستقرار حسب منظورهم الخاص. يقول التصريح الصحفي الخاص بمسيرة الدار البيضاء العمالية: "الاستقرار لا يصنع من طرف واحد بل من خلال التراضي و التوافق المؤدي إلى التعاقدات الكبرى، وهو ما يفرض التفاوض و الحوار المستمرين و المنظمين".

بوجيز العبارة : نحن أجدر منكم بالحفاظ على استقرار الاستبداد و الاستغلال، و سنجبركم على إشراكنا. سنجبركم على مفاوضتنا حول كل ما يتعين تمريره لضمان استقرار الاستبداد و الاستغلال، ولنا طريقتنا و

تقوم على إضفاء بعض الطابع الاجتماعي الخادع و بعض التنازلات الزائفة ، كما سبق أن فعلنا لما جرى إشراكنا في ميثاق التربية و التكوين و في مدونة الشغل و في ما يسمى التأمين الإجباري عن المرض، وكما يجري منذ 2003 فيما يسمى اللجنة الوطنية لأنظمة التقاعد، وهلم جرا...

ما يعتبر تراجعًا في الإشراك هو الذي أثار استياء القيادات النقابية، إذ يقول التصريح الصحفي: " وجدت الطبقة العاملة نفسها أمام تراجعات في منهجية الحوار و التفاوض الذي تأسس سنة 1996 ...و إصرار على اتخاذ القرارات الانفرادية ضدا على التنظيمات النقابية ... التشريعية الديمقراطية الحقيقية لا تلغي التنظيمات بل تعتمد على إشراكها... و تطبيقًا لمضامين الدستور الذي ينص على الديمقراطية التشاركية..."

تسعى القيادات النقابية إلى جعل المنظمات العمالية متعاونًا مع الدولة في تدبير المعضلة الاجتماعية الناتجة عن عقود من تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي و الاتحاد الأوربي، و في المحصلة مواصلة تطبيق تلك السياسات الاستعمارية الجديدة. لذا يقع على كاهل المناضلين الثوريين، وكل معارضي خط القيادات النقابية، جعل المسيرة العمالية بالدار البيضاء فرصة لإبراز جدوى النزول إلى الشارع، و توحيد جهود مختلف النقابات، و تركيز الأنظار على الأخطار المحدقة، بمقدمتها مشروع قانون الإضراب، و فرصة لتوضيح المطالب العمالية، فمرة أخرى أوردت القيادتان مطالب النضال العمالي على نحو مبهم ومفخخ يفتح واسعا باب تمرير أي شيء على أنه استجابة للمطالب. فماذا يعني إصلاح أنظمة التقاعد؟ وما تحضر الدولة من هجوم يتم باسم إصلاح أنظمة التقاعد؟ وماذا يعني إصلاح منظومة التعليم، وما قامت به الدولة [بسد من القيادات النقابية المشاركة فيما يسمى ميثاق التربية و التكوين] اعتبرته إصلاحًا.

المطلوب مطالب واضحة ودقيقة

يجب أن يكون للحركة النقابية

مشروعها الخاص لأنظمة التقاعد و

غيرها من كبريات القضايا

الاجتماعية، و لأجل ذلك يتعين

تنظيم النقاش في القواعد

النقابية بلورة دقيقة للمطالب و

ليس الركض إلى اللجان التي

تؤسسها الدولة لاستعمال

التمثيلية النقابية في تمرير

تعديلاتها على حقوق الشغيلة

ومكاسبهم.

من أجل معارضة عمالية وشعبية حقيقية

ركزت القيادتان النقابيتان

على انتقاد فريق بنكيران بحكومة

الواجهة معتبرة أن "الحكومة لا

مشروع إصلاحي لها و لا إرادة و لا

برنامج ولا قدرة سياسية وفكرية

لاستيعاب عمق الاشكالات التي يعيشها

المغرب". هل تجهل القيادتان أن فريق بنكيران لا

سلطة فعلية لديه و انه مجرد قناع لتمويه الاستبداد

و أن الملك هو الحاكم الفعلي، محاطا بطاقم معاونين جده

قبيل تنصيب بنكيران. هل نسي الأموي تصريحاته التي أدى عليها

ضريبة السجن قبل 20 سنة.

إن تركيز النقد السياسي على حكومة الواجهة، هو ذاته مشاركة في اللعبة المحبوكة لتمويه الاستبداد. صلب المشكل هو انعدام دستور معبر عن السيادة الشعبية، وهو ارتهان المغرب لرامي الاتحاد الأوربي و مؤسسات الرأسمال العالمي. حكومة بن كيران مجرد ألعوبة لا تنظلي سوى على أطفال السياسة. و لا يعتبرها حكومة حقيقة غير جاهل أو شريك في اللعبة.

لقد ناضلت حركة 20 فبراير من أجل إسقاط دستور العبيد، ومن أجل السيادة الشعبية الحقيقية، و لم تتمكن من بلوغ أهدافها. لم تبلغ الحركة من القوة ما يكفي لإسقاط الاستبداد، و واجب كل ديمقراطي حقيقي هو مواصلة النضال و بناء أدواته، وإنماء إرادة النضال لدى أقسام متزايدة من ضحايا الاستبداد و الاستغلال. فضباب "الدستور الجديد" و "حكومة" بنكيران سينحسر بأسرع ما يعتقد من يمثلون دور المعارضة في اللعبة السياسية. و ستندفق طاقة الكفاح من جديد على نحو أعظم و أشد. و لا شك ستواصل القيادات النقابية ما فعلت عند انبثاق حركة 20 فبراير. و يقع على كاهلنا، نحن الثوريين، و يسار النقابات بوجه عام، العمل لتنوير القاعدة العمالية وحفز انخراطها التام في الدينامية النضالية الاجتماعية و السياسية التي سنهز المغرب لا محالة.

فإلى مسيرة الدار البيضاء العمالية براءة الدفاع عن المصالح

الحقيقية للطبقة العامة

راية الاستقلال عن البرجوازية ودولتها و أحزابها

راية السيادة الشعبية بوجه الاستبداد و السيادة الوطنية بوجه

الامبريالية

■ رفيق الرامي



المستقبل لحركة 20 فبراير ولقوى النضال العمالي والشعبي



الجديدة، واستفرد الملكية بالسلطة الفعلية، وبقاء الفساد على حاله بما هو إحدى أدوات الاستبداد الرئيسية، وتعمق الأزمة الاجتماعية (بطالة جماهيرية و وضع صحي مترد وتعليم رديء وأزمة سكن...) في مناخ الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها المدمر على الاقتصاد المحلي، ثم البعد الحفاز في المكاسب الطفيفة المنتزعة، سيشهد الفعل النضالي المباشر، العمالي والشعبي، اندفاعا لن تكون سنة 2011 غير تمرين بسيط أولي قياسا به. هناك قوة نضالية كامنة، لا شك أن التخلف السياسي والانتظارية الناتجة عن أوامهم التغيير من فوق تعطل تدفقها. هذا فضلا عن غياب البديل السياسي التاريخي الضروري ودرجة من التنظيم العمالي والشعبي ومن الكفاحية اللازمة لقلب فعلي للأوضاع.

تشهد الحركة حالة تباطؤ و انكفاء بعد سنة من النضال المتواصل. انتهت الحركة دورة سياسية، وتشهد مخاض تكيف مع الوضع الجديد لتدخل دورة كفاح جديدة.

يعود انكماش الحركة الراهن الى عوامل عدة:

اولها، انقلاب حفاز السيروورات الثورية، بخاصة مع الكلفة البشرية لثورتي ليبيا و سورية، إلى عامل كبج.

ثانيا: رد النظام على مطالب الحركة (حل الحكومة و البرلمان، دستور ديمقراطي، إسقاط الفساد...) بتنازلات زائفة (تنقيح دستوري لا يمس جوهر السلطة، إعلان الأمازيغية لغة رسمية، حكومة منبقة من لعبة انتخابية، إحالة بعض قضايا الفساد على القضاء...)، دون امتلاك حركة 20 فبراير قدرة تجسيد بديلها بعد رفضها ما منح النظام. و مثل التناوب على حكومة الواجهة، بإسنادها لحزب لم يتلخ بعد بالإسهام في تمرير سياسات معادية للشعب، نجاحا بينا للنظام، إذ يخلق بذلك انتظارات تمنحه مهلة إضافية. "على هذا النحو جنى النظام ثمار آلية سياسية طورها طيلة عقود.

ثالثا: الدينامية النضالية، التي لم تكن حركة 20 فبراير غير جزء منها، احتواها النظام بجرعات مضبوطة من القمع و من تنازلات لا يستهان بها. لقد أعطى زيادات هامة (قياسا بالطقات المعتاد في المسمى "حوارا اجتماعيا"، قلما ينفذ بالكامل وفي الوقت المطلوب) في أجور الوظيفة العمومية ومؤسسات القطاع العام. و أتاح فرص عمل بشكل مباشر لقسم من المعطلين الشباب، ومد صندوق دعم أسعار بعض المواد الأساسية بتمويل كبير، و تساهل مؤقتا مع باعة الشوارع ومع بناء السكن الشعبي... هذه التنازلات جففت نسبيا محيطا مائلا لانغراس حركة 20 فبراير.

رابعا: الشباب المتعلم الناهض بدور فعال في السيروورات الثورية بالمنطقة، لم يكن له بالمغرب دور نظير. فطلاب الجامعة بوجه عام لم يحدوا عن حالة ضعف التسييس. و ظلت نضالاتهم مقتصرة على بعض أقدم الجامعات، وفي حدود مطالب شروط حياة الطلاب و دراساتهم، مع ما يشوبها من نواقص موروثية عن أزمة المنظمة الطلابية المستفحلة (عنف سياسي بين تيارات طلابية، ضعف ديمقراطية تسيير النضالات....)

خامسا: بغض النظر عن تنازلات النظام لاستبعاد الشغيلة عن حركة 20 فبراير، اصطلت القيادات النقابية منذ البداية الى جانب النظام، مرتعدة من احتمالات تطور ثوري يعصف بالملكية، المعتبرة لديها ضامن استقرار البلد ووحدته. هذا نتيجة هيمنة قوى سياسية متعاونة مع النظام في المنظمات النقابية، و رديفها المتمثل في ضعف شديد لليسار النقابي.

سادسا: لم تتمكن حركة 20 فبراير، بفعل نوع من التركيز على المطلب السياسي الذي لم يسقط بعد قاعدة عريضة، من التمفصل مع حركات النضال الاجتماعي المنتشرة بالبلد، منها نضالات المناطق القروية المهملة، و كفاح الشباب من أجل الحق في العمل (حركة الخريجين المعطلين بمختلف مكوناتها، و حركة شباب هضبة السفطات) و بوادر حركة صغار الفلاحين (منتجي الشمنذر بالزمامرة، و فلاحي السراغنة ...)

بهذا المعنى كانت حركة 20 فبراير طليعة سياسية بلا أواصر

منتجة مع القاعدة العريضة المفترضة لمطالبها.

لا وجود لمعارضة سياسية للنظام ذات قدرة على تعبئة الجماهير، و ما ثمة غير الاحتجاج الشعبي ذي الصبغة الاجتماعية. أحزاب المعارضة التاريخية أنهكتها استعمال النظام لها منذ حكومة التناوب الأولى، و سارت مع الملكية في تصديدها لآثار السيروورات

نشأت حركة 20 فبراير بحفز من الثورات الشعبية بالمنطقة المغربية و العربية، مطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة. و ناضلت بأشكال مختلفة، أغلبها مسيرات جماهيرية من أجل إسقاط الاستبداد والفساد، ومن أجل دستور ديمقراطي يؤمن سيادة الشعب وتوزيعا عادلا للثروة. ولتحقيق هذا نادت بحل الحكومة و البرلمان، وبطرد رموز الفساد من الحياة السياسية والاقتصادية....

وهي حركة نضال سلمي شملت احتجاجاتها يوم انطلاقها 53 عمالة وإقليما حسب تصريح وزير الداخلية، على الرغم من كل صنوف التضيق، و التحامل الرسمي على دعاة الاحتجاج، و الحرب عليهم في مواقع التواصل الاجتماعي ، وحتى الإعلان الرسمي بوسائل الإعلام عن الغاء الدعوة للتظاهر يوم 20 فبراير.

بعد توالي المظاهرات، ونجاح الحركة في حشد جماهير واسعة للنضال، وبدء انحناء النظام للعاصفة، انقلب الأعداء الى تعجيد نضال الشباب العشرييني. و فجأة أسقطت عنه كل نعوث الذم و التشنيع [مرتزقة وانفصاليون و مثليون جنسيا و ملحدون ...]، بل جرى الاعتراف بمشروعية مطالبه وحقه في التحرك من أجلها.

حملت الحركة مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية (انخراط قسم من الحركة الثقافية الأمازيغية في النضال)، كما برزت المطالب النسائية عبر مسار الحركة. وأنعشت النضال الشعبي من أجل مطالب اجتماعية (عمل، سكن، صحة، مناهضة الغلاء...) و لم يقتصر سعي الحركة إلى تغيير فعلي على مضمون مطالبها، بل تجلى بوجه خاص في أشكال النضال الميداني المعتمدة على التعبئة وسط الطبقات الشعبية، و الكفاح في الشارع بفرض حق التظاهر الذي ظل تاريخيا في حدود رمزية مفروضة بالقمع الشرس. وقد استبسلت الحركة لتجسيد ذلك في الأحياء الشعبية بالدار البيضاء التي بذل النظام جهدا خاصا لاستبعاد الحركة منها. إن استلهاهم الحركة للمثاليين التونسي و المصري جعلها منذ الوهلة الأولى في قطيعة مع ما درجت عليه أحزاب المعارضة الشرعية من استجداء و تحريك متحكم به لمجرد الضغط الآتني. برهنت الحركة على نزعتها الديمقراطية بالثقة الكاملة في الفعل الشعبي و عملت على الفسح في المجال له بكل ما أوتيت.

طيلة عقود، عمل النظام على ضبط الاستياء الشعبي باليته السياسية، قوامها السماح لمعارضة مدججة لا تسائل جوهر الاستبداد، ومنظمات نضال تدور في فلك تلك المعارضة، و لعبة انتخابية متحكم بها. لذا كانت 20 فبراير مستجدا نوعيا في الساحة السياسية التي كانت متارجحة بين لعبة النظام، ومعارضته، المضبوطة و انفجارات العصيان الشعبي التي تخنق فورا بالقمع. لأول مرة منذ استقلاله الشكلي يشهد المغرب مظاهرات سياسية تمكنت من فرض نفسها على النظام، و من تسفيهه المشاركين في لعبته السياسية، لعبة تمويه الحكم المطلق. طبعاً لم تكن الحركة رعداً في سماء صافية، فنجاحها يعود أيضا الى حالة نضالية قائمة بالبلد من قبل منقلبة من الآليات النظام، أبرز أوجهها الكفاحات الشعبية التي كانت طاماً و سيدي إفيني و بوعرقة و صفرو ذروتها، و تنامي حالة النفور الشعبي من الديمقراطية الحسنية الذي عبر عنه ارتفاع نسبة مقاطعي الانتخابات.

ليست الحركة حزبا سياسيا، و لا تحالف أحزاب، و لا جماعة ضغط. وليست هيئة منظمة واضحة المعالم، ولا قيادة رسمية لها، ولا حتى أشكال تنسيق وطني أولية، خارج التواصل الإلكتروني. ومع ذلك لها هوية سياسية مميزة، شكل فعلها الرئيسي المظاهرات، مع سعي لم يتحقق الى الاقتداء بالحالة المصرية في تنظيم الاعتصامات. أما القاعدة الاجتماعية للحركة، فقد كانت شعبية بامتياز، بسطاء الشعب، من الغالبية المقهورة، أجراء و عاطلون لا سيم الشباب، وبنساء الطبقات الشعبية. وحظيت بتعاطف قسم من الطبقة الوسطى، وحتى قسم ضئيل من الطبقات المالكة مستاء من الاستبداد و الفساد. و قد تشكلت نواتها الصلبة من الشباب المناضل من أجل ديمقراطية حقيقية، منه المتسييس بحفز من السيروورة الثورية بالمنطقة، ومنه شباب اليسار، الاصلاحى و الجذري.

ولدت الحركة بجوهر يساري ديمقراطي، مرتكزة على توق شعبي الى التغيير، وخلق كل ذلك مناخا يساريا جليا، بمسحة علمانية، حدث منها مشاركة قسم من الجماعات السياسية الدينية، التي لم تتجرأ مع ذلك على تغليب الشعارات "الإسلاميوية" المعهودة، فسادت شعارات اليسار والجمعيات المناضلة.

ليس للحركة هدف سياسي محدد بدقة و بإجماع، فقد تضمنت مختلف أرضيات الحركة مطلب الملكية البرلمانية كما دستوراً ديمقراطيا تضعه هيئة تأسيسية منتخبة، ما ساعد على تعايش انصار إصلاح الملكية مع اليسار الجمهوري. و لو اتخذت الحركة أحياما جماهيرية أعظم، و تبلورت تنظيميا، و امتدت إلى أماكن العمل، لتطورت أهدافها و تدققت بسرعة. و قد أبانت نقاشات الحركة وعيا مبكرا بهذا الأمر.

يعلن مناهضو الحركة بابتهاج موتها. ما في الأمر غرابة، لكن المثير ما يعلنه مناصرو الحركة الزائفين، المشيدون بها وبمكاسبها، مع الدعوة إلى إنهاؤها بأشكال مختلفة، مثل التحول إلى جماعة ضغط تراقب "التنزيل الديمقراطي للدستور"، أو إلى حزب سياسي. موقف مخادع ظاهره حرص على الحركة، وباطنه رغبة في الإجهاد عليها.

ليست الحركة سوى بادرة نضال، أي مقدمة لتدفق موجات نضال أعمق، قد تكون أكبر و أقوى مما شهد البلد حتى الآن. فالدولة لم تفعل سوى الالتفاف على المطالب التي أخرجت المحتجين إلى الشارع. وبالنظر إلى استمرار الوضع القائم مع الحكومة

الثورية بالمنطقة. أما القوى السياسية التي اصطلت إلى جانب حركة 20 فبراير، فقسمها الأهم تنظيميا و قدرة على الفعل اختار الانسحاب من الحركة والعودة لانتظاريته المعهودة، وقسمها اليساري الاصلاحى كما الثوري متواضع القوى والقدرة على التأثير السياسي، فضلا عن إرث سياسي ثقيل يعيق حتى الآن توحيد جهوده لتدليل الصعاب أمام بروز يسار مناضل منغرس يسهم في رفع وعي وتنظيم و قتالية النضال الشعبي والعمالي.

أمام هذا الوضع، وضع خفوت الحركة وضعف اليسار، يطرح على جدول أعمال القوى المناضلة داخل حركة 20 فبراير سؤال مال الحركة. كيف تلائم فعلها مع الوضع المستجد؟

بالنظر لكل ما سبق، تمثل حركة 20 فبراير مكسبا سياسيا تاريخيا هاما، إذ نقلت المطلب السياسي من حلبة الكواليس والاستجداء إلى الشارع والنضال المباشر. إنها أول حركة نضال سياسي حقيقي بالشارع، يخوضها قسم من الجماهير الكادحة منذ الاستقلال الشكلي. و راية 20 فبراير راسخة في ذاكرة الجماهير المشاركة و المؤيدة، راية نقية من كل تواطؤ مع النظام و أزلامه، راية كفاح معتمدة بالتضحيات، من شهداء ومعتقلين. وستظل تمثل في ذاكرة الشعب قوة مناضلة حقيقية ضد الاستبداد و الفساد.

خلف كفاح الحركة، رغم خفوت زخمها، نواة مناضلة تنسق عملها على المستوى المحلي في الجموع العامة. ترى هذه النواة، عن حق، أن المطالب التي بادرت للدعوة للنضال من أجلها لا تزال على جدول الأعمال.

لقد حنح النظام بمساعدة كل المتواطئين في إنقاذ مركبه، و كسب معركة، لكن الحرب لم تنته. برميل البارود الاجتماعي يتضخم، و الفنازلات تذكى الإلحاح في الطلب، والنظام يلجأ إلى القمع لمنع عودة الاحتجاج لما كان عليه. لكنه أيضا في مازق استحالة نزع الفتيل بالقمع وحده. الكادحون تواقون إلى تغيير ملموس يحسن ظروف عيشهم وعملهم... و المهلة التي ربحها النظام بمناوراته و تنازلاته الزائفة ستنتهي، وربما بأسرع مما نتصور، وهذا ما يوحي به التآكل السريع لرصيد حكومة بنكيران.

هامش مناورة النظام ضيق، و خناق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية يشتد، والتعدييات التي ينوي مباشرتها (قانونا الإضراب و النقابات، أنظمة التقاعد ...) سترفع تكهرب الوضع درجات، معضلة البطالة متعاظمة، وطرق تدبيرها استنفدت ما بجعبتها، ودعم أسعار بعض المواد الأساسية بلغ حجما لا تطيقه ثوابت السياسة المملاة من صندوق النقد الدولي.

كل المعطيات ترجح إمكان صعود موجة نضال جديدة، يتظاهر شررخها منذ الآن. مع ذلك ينبغي تسجيل أهم درس للحالة النضالية التي قادتها حركة 20 فبراير، وهو درس تؤكد كل السيروورات الثورية الجارية بالمنطقة، بلا تنظيم (عمالي و شعبي، اجتماعي و سياسي) ووعي وكفاحية عالية لا تغيير حقيقي. القوى الدينية الرجعية هي من يستفيد من الوضع الحالي، لا سيما انتخابيا، لأنها الأكثر تنظيما وانغراسا و قدرة على التأثير.

إن الشروط العامة بالبلد بلغت مستوى من الملائمة لقوى اليسار لم يسبقه نظير. فقد بقي وحده بالحركة بعد انسحاب جماعة ياسين "الإسلاموية"، مستفيدا بذلك من رصيد 20 فبراير النضالي والشعبي و من مصداقية مكتسبة في الميدان. و هي تتيح له مجالا لتنسيق نضالي فعلة. هذا التنسيق الذي يستوجب مجمل الوضع و ضرورات التقدم في بناء الاداة السياسية التي لا تغيير شامل وعميق بانعدامها.

يلقى هذا على كاهل اليسار المناضل مهمة الانخراط الكامل برباطه الخاصة، بلا تردد ولا تسرع، في عمل فعلي قوامه الجواب مع صبوات الكفاح، و استنهاض قوى نضال جديدة، و بناء أدوات الضرورية والملائمة. وأولى مهامه، على هذا الطريق، مواصلة رفع راية حركة 20 فبراير.

ختاما يمكن إجمال المهام المباشرة لمناضلي 20 فبراير فيما يلي:

– تعميق النقاش السياسي و الفكري حول حصيلة كفاح الحركة، و الوضع السياسي بالمغرب، ووضع منظمات النضال بمختلف الجبهات. فالتقييم هو المهمة الأولى بعد انكفاء موجة النضال.

– مواصلة النشاط السياسي، بالتدخل قدر المستطاع في كل قضايا الساحة السياسية: متابعة عمل حكومتي الواجهة و الظل، و الذود عن الحريات و التصدي لتجريم النضال الاجتماعي

– تنظيم أنوية الحركة القائمة محليا، و العمل من أجل امتدادها إلى مناطق أخرى، و تنسيق عمل فروع الحركة، محليا و اقليميا ووطنيا. و يكتسي تنظيم ملتقى وطني تشاوري لفروع الحركة ، بتفويضات من الجموع العامة، أهمية بالغة في الطور الراهن.

– إطلاق مبادرات محلية في تناغم مع الانشغالات الشعبية ومع الكفاحات المحلية، وتطوير صيغ التضامن مع النضالات الجارية، و التجاوب الايجابي مع المبادرات النضالية لنقابات العمال و سواها من منظمات النضال الشعبي.

– تطوير إعلام الحركة، لا سيما المناشير بالأحياء الشعبية، و الإعلام الإلكتروني لبلوغ أقسام متزايدة من الشباب التواق إلى التغيير.

– حفز أشكال التنظيم بالأحياء الشعبية، و مؤسسات التعليم، و أماكن العمل. و البداية بتطوير أشكال برزت ببعض المواقع، مثل لجان متابعة الوضع المحلي بعدد من البلديات.

قانون منح الحصانة للعسكريين.. حالة إعلان حرب على الحراك الشعبي بالمغرب

أثارت المادة السابعة من مشروع قانون 01.12 القاضي بمنح الحصانة للعسكريين وعدم مساعلتهم جنائيا، جدلا واسعا واستنكارا للمنظمات الحقوقية التي سارعت رغم ذلك إلى سلوك النهج الاقتراحي تجاه هذا القانون بطرح مجموعة من التعديلات مثل؛ احترام قواعد المهنية والالتزام بقواعد احترام حقوق وكرامة الأشخاص ومراعاة القواعد التي التزمت بها الدولة المغربية بخصوص منع التعذيب وحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.. الخ

وكان هذه المنظمات لا تترك أن الدولة قد تلتزم بذلك، بل قد تحوله إلى ديباجة لهذا القانون.. لكن ما يهمها هو صدور القانون وتنفيذ ما تراه مناسباً لبقاء ورسوخ نظام الاستبداد.. وبدل أن تقوم هذه المنظمات الحقوقية بالعمل على بناء ميزان قوى حقيقي لمواجهة كل الإجراءات القمعية التي تحاول الدولة سنها (قانون منع الإضراب، قانون مسح النقابات..)، تدخل في جدال قانوني عقيم حول تطابق هذا القانون مع ما ورد في الدستور من ربط المسؤولية بالمحاسبة أو احترامه المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

يعمل الاستبداد على تقوية جهازه القمعي بالأفعال بينما يترك الكلام والجدال لهذه المنظمات ما يوحي بوجود ديمقراطية حقيقية بالمغرب. لقد اتقن النظام المغربي لعبة تمرير القوانين القمعية والمخططات المعادية للشعب بإيهام الرأي العام بأن هذه المخططات أخضعت لنقاش شعبي ثم لتصويت ممثلي الأمة.

مسرحة محبوبكة بعناية تندد فيه المنظمات الحقوقية، بينما لا يرى فيها ممثل حزب التقدم والاشتراكية بالبرلمان أي "حصانة" بل مجرد "حماية" للعسكريين من الأضرار التي يواجهونها بحكم طبيعة المهمة الخطرة التي يقومون بها !! (رغم أنها مهمة داخل التراب الوطني)، وتشير نائبة من حزب العدالة والتنمية- أي من نفس الحزب الذي يقود الحكومة التي قدمت مشروع القانون- بكل نفاق أن تلك المادة تمثل "تراجعا عن

ربط المسؤولية بالمحاسبة والمساواة أمام القانون التي ينص عليها الدستور الجديد".

تكتمل الحبكة بإدخال النقاش في سراديب الدواوينية والبيروقراطية بتحويل المناقشات من لجنة الخارجية والدفاع الوطني مجلس النواب، إلى لجنة فرعية لدراسة المادة 7 من مشروع القانون باقتراح من أحمد الزايدي رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، ولتكتمل "مانترتنا الديمقراطية" طلب رئيس مجلس النواب رأيا استشاريا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول نفس المادة بموجب المادة 16من الظهير المؤسس لهذا المجلس.. وترك للشعب دور اليتيم على مذابة اللثام.. سيسطيع النظام تمرير قانون اجتمعت كل دول العالم من مجلس تعاون خليجي ومنظمة أمم متحدة وأمريكا واتحاد أوروبي مع تكلفة دم رهيبة، كي يستطيع محمد علي صالح فرض مثيله على شعب اليمن.. كل ذلك بفضل تعاون طاقم سياسي يدعي الديمقراطية ويتقاسم أدوار التناوب على المعارضة والحكومة.

هذا في وقت التزمت فيه النقابات العمالية المعنية المباشرة بالأمر الصمت، فـ"العمليات العسكرية التي تجري داخل التراب الوطني"، هي نفسها التي استعمل فيها الجيش لقمع انتفاضة 1965 بالدار البيضاء وبعدها انتفاضة 1981 التي توجت إضرابا عاما دعا إليه الاتحاد المغربي للشغل، انتهاء باتفاضة 1990 بفاس التي كانت هي أيضا تنويجا لإضراب عام دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. ولا يجب أن تغيب عن ذاكرتنا مأساة لسنة 1958 التي كان الجيش المغربي بطل قمع السكان كانه في حرب تقليدية.

ففي الوقت الذي يلهي به نظام الاستبداد هذه النقابات بجزرة الحوار الاجتماعي ويبيع حكومة الإسلاميين، يعمل جاهدا على تدعيم العصب وشحن مؤسساته القمعية.. بما في ذلك توفير ضمانات قانونية بعدم محاكمة العسكريين الذين ينفذون أوامر صادرة عن رؤسائهم.

الجديد هنا ليس إغلات المجرمين المتورطين

حركة نضال أمازيغية، وقبل توسعها وتجزئها، سارعت الملكية

لستعملها كقناع.

القناة الامازيغية ومعها القطب الاعلامي كله، ليست سوى بوقا للاستبداد، اسست "الهكا" الهيئة العليا للسمعي البصري، بظهر ملكي، ووظیفقتها تقديم الاقتراحات للديوان الملكي. المعهد الملكي للامازيغية اسس بظهير ملكي، ودو طبيعة استشارية للمؤسسة الملكية. ليست لديه أية استقلالية، لا مالية ولا إدارية.

الدستور الممنوح، دستور الليبرالية الجديدة تم تمريره بالتزوير و القمع، ضدا على الإرادة الشعبية، بمساعدة أحزاب تتعاون مع الملكية لتأييد نظام الاستغلال والاستبداد والاضطهاد. أما البرلمان فلا دور له سوى حجب من يحكم، الذين ينهبون الفوسفات والذهب والفضة والصيد البحري وكل مقدرات البلد. أولئك الذين جعلوا حياة المغاربة، أمازيغا وعربا، جحيما حقيقيا.

الواجب هو نزع أقنعة الاستبداد وليس تشيبتها

كانت خطوات النظام على صعيد المسالة الامازيغية مجرد تنازلات زائفة ترمي ، أولا، إلى احتواء الدينامية النضالية التي يشهدها بلدنا منذ 20 فبراير 2011، ثم حصر الحركة الامازيغية داخل المربع الذي يحدده النظام: مربع البرلمان ووالهاكا ووزارة التربية الوطنية ومعهد. وطبعا الحركة الامازيغية تصب جام غضبها على المربع الذي رسمه الملك. وليس على المضطهد الفعلي. وهذا هو الدور الذي رسمته الملكية لمؤسساتها: دور الخداع والتموية.

إن تركيز الحركة الامازيغية لنقدها السياسي على برلمان الواجبة، هو ذاته، بوعي أو بغير وعي، مشاركة في اللعبة المحبوكة لتمويه الاستبداد. صلب المشكل هو انعدام دستور معبر عن السيادة الشعبية، وارتهان المغرب بمرامي الاتحاد الأوربي ومؤسسات الرأسمال العالمي. البرلمان والحكومة مجرد العوبة لا تنطلي سوى على البلاداء، ولا يعتبرهما مؤسسات حقيقية غير جاهل أو شريك في اللعبة.

لقد ناضلت حركة 20 فبراير من أجل إسقاط دستور العبيد، ومن أجل السيادة الشعبية الحقيقية، وترسيم الامازيغية في دستور ديموقراطي، تضعه مجلس تأسيسي منتخب. ولم تتمكن من بلوغ أهدافها. لم تبلغ الحركة من القوة ما يكفي لإسقاط الاستبداد. يجب ألا يدفع هذا، الحركة الامازيغية، خصوصا شببيتها الملتفة حول مسيرة توادا. إلى الرجوع إلى الوراء وتوجيه السهام إلى برلمان الواجبة وحكومة الواجبة. إن واجب كل ديمقراطي حقيقي هو مواصلة النضال و بناء أدواته، وإنماء إرادة النضال لدى أقسام متزايدة من ضحايا الاستبداد و الاستغلال والاضطهاد، وتوجيه قوة العدو الحقيقي و ليس الأقنعة.

سيلتحق حزب بنكيران، وحكومته وبرلمان، بقطار عبد الرحمان اليوسفي، ولا يسعنا نحن المناضلون الثوريون من أجل الامازيغية والديمقراطية، إلا أن نتفاعل، لأن عيون ملايين الكادحين ستنتفتح على حقيقة برلمان وحكومة الواجبة. وعلى الحركة الامازيغية المساهمة في فتح عيون الناس، وليس إنذاك الوهم حول أقنعة النظام البرلمانية

المسلحة الملكية بإعطائها هذه الصلاحية.

فقد أجمع المتدخلون خلال مناقشة مشروع القانون بالبرلمان أن المؤسسة العسكرية هي الضمانة الوحيدة للوحدة الترابية واستقرار البلد والدفاع عن حوزته وأن النقاش اليوم حول المادة 7ليس إضعافا للمؤسسة.

إن نظام الاستبداد يدخل في سباق تسلح من جانب واحد، فدعرا للهبات الاجتماعية والشعبية القادمة، يقوم بتحسين وشحن وتقوية ترسانته القمعية وحمايتها في نفس الوقت، مع العمل جاهدا لفرض حضر تسلح على الطبقة العاملة والجماهير، باعتقال طلائع النضال الميداني وإنهاكها داخل السجون وفرض قوانين عادية للحريات ونازعة للسلاح الوحيد المتبقي للطبقة العاملة؛ حق الإضراب مع حرمان تنظيمات الجماهير من حق التواجد القانوني، كل ذلك بتعاون بيروقراطيات جناح بعضها أفسده النظام بالامتيازات وفرص الإغتناء من مال العمال، والجناح الآخر مرتبط بالليبراليين المتحدرين من الحركة الاتحادية.

على الطبقة العاملة والجماهير أن يدركوا حجم الهجوم القادم وشراسته، وذلك الإدراك لن يكون بالدخول في معارك قانونية فارغة مع الاستبداد، حول دستورية هذا الإجراء أو لا دستوريته، بل بتحسين وتقوية أدوات النضال المتوفرة حالية وبناء غير المتوفر منها، حزب الطبقة العاملة الثوري.. فالمدافع على حد تعبير الثوري الماني فيرديناند لاسال هي من بنود الدستور.

إذا كانت المقولة التي تقول "اعرف نفسك بنفسك" ضرورية من الناحية الوجودية، فإن تكملتها بمقولة "اعرف عدوك بنفسك" ضرورية في هذا السياق الذي يشند فيه الهجوم، ويتولى حلفاء الاستبداد ووكلاؤه مهمة الادعاء بالدفاع عن الكادحين.

■ أبور

لا لتوظيف الامازيغيـــــة لتزويق برلمان الاستبداد

والحكومية والإعلامية، التي تتساقط. وبناء حركة نضال شعبية مدمرة لمؤسسات تزويق الاستبداد. هذا ما يجب على الحركة الامازيغية الانخراط فيه، إن أرادت فعلا ديمقراطية كاملة تحظى فيها الامازيغية بمكانتها كاملة.

ردت الملكية على مطالبات الحركة الامازيغية بفتات لإفقاد الحركة الامازيغية الاعتبار، أهمها؛ المعهد والتعليم والإعلام والديسترة، وهي المطالب التي بني عليها ميثاق اكادير 1991. وهو تعامل لا يمس جوهر المسالة. ويكفي أن النصوص التنظيمية المتعلقة بترسيم الامازيغية لم تصدر بعدا، بينما تعمل الحكومة على قدم وساق لاستصدار مشاريع قوانين تجريم الإضراب ومسح النقابات وتدمير أنظمة التقاعد وصندوق المقاصة وحصانة العسكريين. كما أن حصيلة تدريس الامازيغية صفر، والقناة الامازيغية ليست سوى بوقا للاستبداد. أما المعهد الملكي، فالحصيلة التي يتغنون بها، هي كاريكاتورية في حقيقة الأمر، فالأدب الذي أنتجته تلك النخبة قبل دخولها دهايلز المعهد، أكثر وأجدى بكثير مما تراكمه الآن داخل المعهد.

واجبنا كسب شييبة الحركة الامازيغية

لصف النضال

تستقطب الحركة الامازيغية في قاعدتها نسبة واسعة من الشييبة. وهذا رد أولي أساسي على دعاة الإحباط في صفوفنا الذين يعتبرون استجابة الملكية على المطالب الامازيغية، هو الحد الممكن الوحيد في ظل ميزان القوى الحالي. أولئك الذين سارعوا لولوح دهايلز المعهد والقناة، وأولئك الذين هرولوا للقاء لجنة المنوئي الملكية لما كانت حركة 20 فبراير في الشوارع، وحتى النخبة المتبقية التي ترهن مستقبل النضال الامازيغي بفنادق خمسة نجوم ورسائل استعطاف قادة الدول الامبريالية.

ولا يتذرعن أحد منا بذرة المدافعين عن القضية الامازيغية، لتبرير التوجه إلى مؤسسات الملكية أو عقد الشراكات وتوظيف الامازيغية لتبرير الاحتماء في فنادق خمسة نجوم. تمتلك الحركة الامازيغية قاعدة شابة، هي مستقبل الامازيغية إن انعكست نضاليا في الشارع، بالريف أقوى فروع جمعية المعطلين متواجدة في الحسيمة والناظور وبني بوعباش، ومسيرة حركة 20 فبراير منذ انطلاققتها هناك أبانت على روح كفاحية قل نظيرها. وبالجنوب والجنوب الشرقي، تتوفر الحركة الامازيغية بالجامعة وبالشانويات على طاقات نضالية لا تنضب، وجب تسليحا ببرنامج نضال كفاحي بمنظور طبقي وامي. إن أرقى تكريم لمحمد بن عبد الكريم الخطابي، وبوجمعة الهبان، وماسينيا كرامح والمعتوب الوناس... وكل شهداء الحرية والكرامة ، إنما هو إعادة الاعتبار للحلم الذي سقطوا من أجله، وسوف نعيد الاعتبار لهذا الحلم حين نستعيد الثقة بقدرةنا، عبر إقران الكلمات بالفعل.

إن برلمان الاستبداد لا يمثلنا، باللون الأمازيغي، أو غيره.

■ محمد الساعي

إعلام مهول من جيوب الكادحين، يضطار مع بدور بـوق للإستبداد

" انتشار حالة الفوضى..شبان يرشقون القوات العمومية بالحجارة والزجاجات الحارقة.. وإحراق وإتلاف للممتلكات العامة والخاصة..ترهيب للمواطنين.. إصابة عناصر من الأمن...، هكذا تقدم قنوات وإذاعات الدولة تعبيرات كادحي البلد، كأعمال عصايات، كلما حاولوا تنفيس غضبهم والاحتجاج ضد مظالم المجتمع؛ جوعا ومرضا وبطالة و أمية.

بصفرو وبوعرفة وتازة وبني بوعياش وغيرها من البلدات المناضلة، شوه الإعلام، المرئي والمسموع والمفروء، كفاح المفقرين أبما تشويه، ونقله بصورة جماعات إرهابية تسعى لإشاعة الرعب والفوضى في مغرب الاستقرار والأمان؛ بتجريد تلك الانتفاضات من حمولتها الاجتماعية والسياسية، لطمس حقيقة أن بالمغرب بلدات ومدن بدأت تتلمس الحقيقة، حقيقة الأقلية الجائمة فوق الصدور، وسياساتها المدمرة لكل المكاسب، حتى تلك التي بدونها يصبح الإنسان حيوانا (النعلم-الصحة- لعمل) بل وصلت بهم الحقارة درجة نفى كل ما جرى بإيفني سنة 2008، من تنكيل بالبلدة كلها، اعتقالا وتعذيبا واغتصابا للنساء، وقبرة سيناريو سقوط شهداء الحسيمة، حين صوروهم كعصابة سرقة إنتهت إلى الاحتراق...

بالمغرب لا وجود لوسائل إعلام، فالقنوات هي مجرد بوق، أما الصحف الممولة من طرف الدولة والمسماة زورا بالمستقلة ليست سوى لسانا؛ بوقا ولسانا في خدمة الاستبداد. ومن شروط السماح للنفخ في البوق والتحدث باللسان، إبداء التملق للأقلية المالكة ومديح سياسات صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي الإجرامية التي خربت البلد. أما الأصوات المعارضة فهي عرضة للتكنيل كلما تجرأت على تجاوز الحدود التي رسموها لمعارضتهم "المسؤولة"، فمحاكمات الصحفيين ومصادرة الجرائد مؤشر آخر على مدى تقدم حرية التعبير و الرأي في بلدنا وإنجاز من إنجازات الديمقراطية

الحدثية المغربية"، فحتى المكاسب الطفيفة التي انتزعتها الأجيال السابقة بكفاحها، عرضة للتدمير. وما يسمونه قنوات تلفزيونية فهي مفتوحة على مصراعها للمداحين، وموصدة بوجه المعارضين، أما الصحف فما يطلقون عليه نعت "قانون الصحافة"، فليس سوى قانونا جنائيا مكررا، بدل أن يكون قانون حرية تعبير. فهل حرية التعبير موجودة في الشارع لكي تكون في الإعلام؟

الم يعتقل ويحاكم "مهدي مجاهد" لمجرد رفعه لافتة تحمل شعار "عاش الشعب" في إحدى مدرجات أحد الملاعب بالرباط، ألم يحكم على مغني الرب معاد الحادق للمرة الثانية بسنة سجن نافذة، لمجرد أنه يلحن نفس الشعار في أغانيه في شوارع الدار البيضاء. ألم تتابع المحكمة الابتدائية في الرباط وليد بحمان" بتهمة نشر صور على صفحة الفيس بوك، هذا على سبيل المثال لا الحصر. فآين هي الحرية ؟

إعلام على مقاس الاستبداد !!

كان الحسن الثاني يعتبر مقر التلفزيون والإذاعة الرسمية "جزءا من دار المخزن". ولم يكذب إزاء ذلك، فمؤسسة الإعلام ليس سوى إحدى واجهات الملكية. فالحاربة يعيشتون في ظل نظام حكم يعود إلى القرون الوسطى. لم يتغير جوهره الاستبدادي القائم على إخضاع مصير البلد لإرادة فرد وحاشيته. غير فقط من مظهره، حيث تزود بالتقنيات الحديثة في ضبط المجتمع و قمعه، واكتسى أشكالا من التزيويق الحديث. و ليس الإعلام إلا أداة ضمن أدوات التزيويق تلك. ومنذ أن ضمنت الملكية سيطرتها على السلطة، ببناء الجيش والشرطة، والإشراف المباشر والحصري عليهما، رفعت دساتير البلد منذ 1962 حتى 2011، بعد تمريرها بالتزوير و التكنيل بالرافضين، حاكم البلاد (الملك) إلى منزلة القداسة، ومنع أي مراجعة للطبيعة الملكية للنظام. وأكد قانون الأحزاب استحالة التعبير عن رأي جمهوري، حيث جاء في مادته الرابعة على بطلان تأسيس كل حزب سياسي يهدف إلى المس بالنظام الملكي.

هذه هي الديمقراطية التي أجمعت عليها أحزاب تدعي الوطنية والديمقراطية. ديمقراطية لا تتسع حتى لذكر كلمة الجمهورية. ففي صيف 2010 قال مخرج سينمائي شاب هزلا أنه يتمنى أن يرأس الجمهورية المغربية، فقامت القيامة، أصدرت الإذاعة بلاغا تبرا من دعاية الشاب أعقبه بث الشئيد الرسمي. ومع ذلك عوقبت الإذاعة بوقف بثها 48 ساعة وبغرامة 5000 درهم.

لقد سعى الاستعمار بدوره لإحداث واجهة

إعلامية، وبالخصوص شركة "تيلما" الاستعمارية و التي خلقت إذاعة استعمارية بالمغرب، كانت موجهة بالدرجة الأولى للجالية الفرنسية المستوطنة للبلد. وبعد الاستقلال الشكلي عوضتها الملكية "بقناة وطنية" بدائية، بدأت في 3 مارس 1962 متزامنة مع الدستور الممنوح آنذاك في مسعى بناء وإجهات الملكية. وتم تطويرها على الصعيد التقني سنة 1972، لتصبح الناطق الرسمي باسم القصر. وكثيره هي الخطابات التي هدد فيها الحسن الثاني ثلثي الشعب بالتصفية، وعن طريقها وصف جماهير الريف بالأوياش..وحتى الصحافة التي نظمت بمقتضى ظهر 15 نوفمبر 1958 في إطار قوانين الحريات العامة، الحامل في بدايته للعديد من المكتسبات الإيجابية لكونه نسخة من قوانين المستعمر الفرنسي، تم التراجع عن تلك الإيجابيات انطلاقا من سنة 1960 وهو ما حدث كذلك سنتي 1973/1974 مما جعل قانون الصحافة قانونا لتجريم الصحافة.

ماذا بعد فزاعة تحرير الإعلام؟

مرت حقبة الحسن الثاني صفحة سوداء، فتعبير "سنوات الرصاص" صائب تماما، كانت برامج التلفزيون

والجرائد بمثابة رصاص يخرج من بوابة القصر. بعد وفاة الحسن الثاني، وبالنظر لإرث الديكتاتورية الذي خلفه، وبغية ضمان انتقال سلس للسلطة، تم فتح هامش حول مجمل القضايا (سنوات الرصاص- حقوق الإنسان- الإعلام- المرأة...)، وهي مناوره برغماتية لتفادي أي تفجر للوضع، الذي سماه الحسن الثاني

نفسه " بسكتة قلبية". والتخلص من دكتاوريته، وتبرئة الذمة، وإعادة ترتيب الأمور لصالح القصر. هكذا تم استعمال الاتحاد الاشتراكي من موقع المنفذ الطبع. أحدث هذا الأخير عددا من التدابير السياسية والاجتماعية التي لا تمس بجوهر معضلات البلد الكبرى، من بينها إحداث إصلاحات شكلية بمؤسسة الإعلام.

تم إصدار ظهير 31 غشت 2002 القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السعمي البصري «الهأكا»، وتم تأسيسها سنة 2005، بفزاعة "تحرير المجال السعمي البصري"، و "إنهاء احتكار الدولة للبت الإذاعي والتلفزي". وهي حماقة ما بعدها حماقة. فاحتكار الإعلام حقيقة لا غبار عليها، لكن، من طرف الملكية. فمن ينتخب يا ترى أجهزة الهيئة العليا للاتصال السعمي البصري، ومن يقلل أعضاها، اليس الملك. و ظهر تأسيس هذه الهيئة، اليس صادرا من الديوان الملكي !!. يكفي النظر إلى الإذاعات التلفزيونية المغربية، فما يسمى "بدفتر التحملات" عبارة عن طقوس القرون الوسطى ماثلة لتلك التي رسخها العقيد القذافي قبل الإطاحة به.

أما اختصاصات «الهأكا» تتمثل في: رفع الاقتراحات للملك بشأن اختيار الشخصيات التي يرجع أمر تعيينها إليه فيما يخص المهام والمناصب العامة...، إبداء الرأي...الخ، هكذا يصبح الكلام المديح في ظهير التأسيس -ضمنان الحق في الإعلام كعنصر أساسي لحرية التعبير عن الأفكار والآراء (...). عن طريق صحافة مستقلة وبوسائل سمعية- بصرية يمكن أن تنأسس، ويعبر من خلالها بكامل الحرية، وبواسطة مرفق عام للإذاعة والتلفزة قادر على ضمان تعددية مختلف تيارات الرأي - جملا إنشائية ليس إلا.

الجمال الإنشائية هذه، يسفها المتواجدون داخل بناية التلفزة أنفسهم. فالتحكم في مؤسسة الإعلام، و تشكيل الهيئات وخط التحرير...حدا بشغيلة القطاع إلى الاحتجاج أكثر من مرة. ورفع مطالب: "إصلاح منظومة الإعلام العمومي بكل من قنوات الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة والقناة الثانية. و إشراك العاملين في تحديد خط تحرير الأخبار والبرامج وضمان تدبير وتسيير أمثل، مع تكريس حرية الاختلاف والتعبير.

من جهة أخرى اكتشف زيف ما كانوا يعتبرونه تحريرا للقطاع (فتح المجال للخواص)، خلال سنة 2006 رخصت «الهأكا» للدفعة الأولى، لخدمة تلفزيونية واحدة وفيما بعد 19 إذاعة. وهذه القناة التلفزيونية الخاصة أفلست وتم جذبها إلى رهط أبواق الاستبداد، أفلست بفعل الضوابط/المعوقات التي يعجز أي كان على إنشاء قناة أو إذاعة بسببها، ونفس السيناريو عرفته سورياد/القناة الثانية، ستتغير مساهمتها – المكونة من شركة "أونيموم شمال إفريقيا" (أونا) والتلفزة الفرنسية

ت. ف 1 والمجموعة الكندية "فيديوترون" وشركة "سوفيراد"- عندما استحوذت الدولة عليها في 19 يونيو 1996، عبر اقتنائها لحصة 68 ٪ من رأس مالها. فبراير 2009 رخصت "الهأكا" للدفعة الثانية من الإذاعات الجهوية الخاصة، لكن الكاركاتوري في الأمر، بالنظر إلى العناصر المذكورة آنفا، فإن الهيئة تعتبر أن الترخيص لأي مشروع تلفزة وطنية جديدة من شأنه، في الوقت الحالي، أن يؤدي إلى الإخلال بتوازن القطاع، وبالتالي تهديد توازن المتعهدين السمعين البصريين العموميين والخواص الحاليين، على المدى القصير، واستمراريتهم على المدى المتوسط من ثم، وفي انتظار أن تتضح توارثات القطاع، قرر المجلس الأعلى للاتصال السعمي البصري تعليق منح أي ترخيص تلفزي...، ومنذ ذاك الحين، لم تتضح بعد «لهأكا» توارثات القطاع !!. والحصيلة ولا ترخيص واحد على صعيد القنوات، الكلام الكبير حول "تحرير القطاع" ما يقصد به عمليا 19 إذاعة جهوية. متخصصة في أخبار الحوادث أو الموسيقى والإعلانات. هذا أحد أوجه تأخر بلدنا.

لقد ظهرت أولى الإذاعات الجموعية في أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية، وعرفت بوليفيا أولى التجارب الإذاعية وأهمها سنة 1949 حيث قرر عمال المناجم إنشاء إذاعة جموعية للاحتجاج على ظروف العمل القاسية وكذلك للترفيه وتنظيم أنشطة ثقافية. وهكذا قاموا بتنشيط البرامج عن طريق قراءة القصائد أو تعليم أبنائهم.

وفي سنة 1981 وعن طريق إذاعتهم الجموعية، أطلق ضغط عمال المناجم في بوليفيا، شرارة إضراب عام الذي انتهى بإسقاط الديكتاتورية. هذا النوع من الإذاعات مغضوب عليه في المغرب.

في المشهد العام المميز لمنطقتنا العربية والمغاربية، يظل المغرب استثناءا في خلق حرية تأسيس الإذاعات، فما يسمى لديهم "قوانين موطرة للقطاع"، ليست في الحقيقة إلا أبوابا موصدة. فمثلا لا حصرا، من "الشروط القانونية" التي تسمح بخلق قناة إذاعية أو تلفزيونية، "يجب أن يكون الطرف شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي وأن يكون من بين مساهميه على الأقل متعهد مؤهل، شخص ذاتي أو معنوي، تكون له تجربة مهنية جلية في مجال الاتصال السعمي البصري والذي يجب أن يمتلك على الأقل 10 بالمائة من رأس مال الشركة وحقوق التصويت فيها. وأن يلتزم بالاحتفاظ بمساهمة قارة في رأس المال تتألف من مساهم واحد يمتلك 51 بالمائة من الأسهم وحقوق التصويت في الشركة." و"الالتزام بدفتر التحملات الذي تعده الهأكا، كمرادف للإلزام بالتحكم من فوق، لتصبح القناة أو الإذاعة بعد استواء الشروط والترخيص لها، جهازا متحكما به عن بعد.

التحرير الذي يتحدثون عنه ليس إلا انفتاحا أمام الشركات التجارية، لتسويق إعلانات المنتوجات، هذا النمط من الشركات، لن يكون لديه أي إشكال حول التحكم في مؤسسة الإعلام، ولا حول مصادرة حرية التعبير. الهاجس الوحيد هو تسويق المنتوجات، تسعى الدولة لتمليك وسائل الإعلام للشركات، لتصبح وسائل الإعلام موجهة من طرف المجموعات الصناعية والمالية الكبيرة التي تتلقى في كثير من الأحيان التوجيه من الدولة (لان السلطة السياسية هي التي تحدد دفتر التحملات)، وحتى الإعلام "العمومي" يقوم بذلك الدور.

تشكل وسائل الإعلام الأداة المثلى لفرض منظورات الطبقة الحاكمة وسيلة لفرض المسائل التي ينبغي مناقشتها في أي وقت معين (الوحدة الترابية، إدماج المرأة في التنمية، التنمية البشرية، الخ...)، لإخفاء المسائل التي لا غنى عنها بالنسبة للغالبية العظمى من السكان (العمل والأجور، البطلة، الخدمات الاجتماعية، الأسعار الخ...).

ومن الواضح أن قوة وسائل الإعلام ليست من دون حدود، كما يتضح منذ بداية حركة 20 فبراير. إذ يمكن لحركة جماهيرية إحباط وسائل الإعلام وخلق تعبئة سياسية تلف حولها الآلاف أو حتى الملايين. لكن هذا لا يعني أن وسائل الإعلام الرئيسية لا تمارس السلطة.

مطلبنا إعلام مفتوح من تحت

الإعلام العمومي، يمол من جيوب الكادحين عن طريق الضرائب، لذلك يجب أن يكون في خدمتهم. وفقا لذلك، لا بد من رفض المنطق التجاري وجعل الإعلام مستقلا عن السلطة السياسية. و جعل تمويل هذه الخدمة العامة يكون عن طريق ضريبة (تصاعدية للأسر ذات الدخل المرتفع)، وإعادة النظر في المساعدات التي تتلقاها الصحافة، كما يجب التراجع عن أي دعم لوسائل الإعلام الرأسمالي. القوة والتي ليست إلا امتداد لمجموعات تجارية، عوض ذلك يجب إنشاء صندوق لدعم وسائل الإعلام البديلة.

ولكي يكون مصطلح "خدمة عامة" ذو معنى، يجب خلال بث البرامج، ضمان الحق في التعبير، والدفاع عن حق جميع مكونات المجتمع في التعبير عن وجهات نظرها_ الأحزاب والنقابات والجمعيات والتيارات والقوميات _ بل يجب أن تصبح هذه قاعدة. الالتزام بتنظيم النقاشات التعددية والمناظرات الحزبية في جميع القضايا الاجتماعية والسياسية المؤثرة على حياة السكان. ليكون الإعلام راقعة للرقي بوعيههم

الثقافي والسياسي..بدون هكذا برنامج يصبح الكلام عن "التعددية" مجرد جمل شعرية. ويجب أن نكون من أشد المعارضين لمزيد من خصوصية وسائل الإعلام والبنية التحتية للاتصالات. وندافع عن إنشاء خدمة اتصالات عمومية، والتي يجب عليها ضمان حصول الجميع على التكنولوجيا المتاحة للمعلومات والاتصالات.

دون أن نتجاهل مسألة التنظيم. «الهأكا» ليست إلا امتداد للقصر، يعين تشكيلتها ويحدد برنامج عملها. ومن مقومات وسيلة إعلام ديمقراطية، التمتع باستقلالية، الضامنة للتعددية و الديموقراطية. ويعكس أيضا هذا الحصار الخائق المضروب على شغيلة الإعلام.

"التعددية" التي تدعيها هذه الهيئة زائفة. لذلك يجب تفكيكها. و خلق هيئة جديدة منتخبة (موظفين بوسائل الإعلام العامة والخاصة، المستهلكون للخدمة/الجمهور...)، وفق مهام وصلاحيات مدققة (التمويل، التعددية، الدعاية، التدابير...) تكون تحت الرقابة العمالية و عامة الناس. وضمان التعددية الحقيقية على الصعيد المحلي (الصحف اليومية والتلفزيون والإذاعة المحلية).

إن وسائل الإعلام – كما الاقتصاد – يجب أن تكون تحت تسيير شغيلة القطاع، أي أولئك الذين ينتجون في الواقع ثروة. وبالتالي، فإن العاملين بهذا القطاع لديهم حق الاعتراض على خط التحرير، ومصادر التمويل...من المهم أيضا تمثيل المستخدمين في الهيئات التشريعية.

أما القطاع الخاص يجب أن يكون متروكا للمبادرة من أفراد أو جماعات سياسية، ونقابية، واجتماعية وثقافية ورباضية وغيرها.

بالنسبة لوسائل الإعلام المطبوعة يجب تطوير الصناعة على هذا المستوى، من خلال خلق مراكز الطباعة العمومية في جميع أنحاء البلاد، و توزيع الصحف بتكلفة منخفضة من خلال وسائل الخدمة العامة، بإعادة تأميم مكتب البريد... الي جانب التدابير المذكورة أعلاه للأحزاب والنقابات يجب إصدار الصحف.

وعلى صعيد القطاع الخاص، يجب ضمان الحقوق الاجتماعية للصحفيين، الذين تطحنهم بكافة الرأسمالية، أجور يؤس وهشاشة في التشغيل... يجب وقف الانتهاكات ضد الصحفيين.

و دعم مطلب حماية المصادر السرية للصحفيين. حرية التعبير والحق في المعلومات تفترض أن يتمكن الصحفيون من القيام بعملهم و التحقيق من دون ضغوط. وينبغي حظر تفتيش مقرات الصحف أو منازل الصحفيين لأسباب تتصل بمهمتهم.

أخيرا، لا بد من بلورة هذه الخطوط العريضة ضمن برنامج مجتمعي نطمح لتشييده. مجتمع حيث المنتجون/العمال يديرون أعمالهم الخاصة، ويديرون إنتاج وتوزيع السلع، وتوزيع الثروة. ونحن نعتقد أن التحكم في مؤسسة الإعلام، لا حول مصادرة حرية التعبير. الهاجس الوحيد هو تسويق المنتوجات، تسعى الدولة لتمليك وسائل الإعلام للشركات، لتصبح وسائل الإعلام موجهة من طرف المجموعات الصناعية والمالية الكبيرة التي تتلقى في كثير من الأحيان التوجيه من الدولة (لان السلطة السياسية هي التي تحدد دفتر التحملات)، وحتى الإعلام "العمومي" يقوم بذلك الدور.

لا غنى عن الإعلام المناضل

يظل أي نقد جذري وجدي للنظام الاستبدادي، محدودا من دون نقد جذري للثقافة والفنون والإعلام لأنها أدوات هيمنة إيديولوجية، وبالتالي، هي عقبة أمام تحرير المجتمع. ويظل إحداث تغيير جذري في وسائل الإعلام راهنيا في هذا السياق، لضمان التعددية الحقيقية (السياسية والإيديولوجية والثقافية)، والاستقلال الحقيقي عن السلطة الاقتصادية والسياسية.

إن فتح عين الكادحين، وكشف حقيقة الأقلية المستبدة وسياساتها الإجرامية يتطلب من الثوريين، خلق إعلام بديل. ليس بديلا من الناحية الشكلية فقط ، بل إعلام بديل في جوهره، مادته وإدارته، نحن ننتجه ونحن نستهلكه، نحن نموله ونحن نوزعه، دون توجيه ولا سيطرة، سواء من الاستبداد أو من رأس المال.

هذا الإعلام البديل ليس إلا الصحيفة الثورية المطبوعة بجانب الإنترنت.

صحيفة تكف الحصار عن نضالات الطلبة والمعلمين والشغيلة والقرويين وتنظم التضامن معها وتعبأ لأجل التصدي. صحيفة تستخلص دروس الكفاحات، المحلية والعالمية، وتعممها. وتمد طلائع النضال بالأدوات الفكرية التي لا غنى عنها لفهم واقعنا من أجل تغييره. أداة النقاش الضروري بين كافة المناضلين المنتسبين لقضية تحرر العمال وكافة المضطهدين، حول مسائل النضال البرنامجية والتكتيكية والمتصلة ببناء الأدوات وفي المقدمة منها الحزب العمالي الاشتراكي لقيادة نضال عمال المغرب وكادحيه نحو مجتمع خلو من الاستغلال والاضطهاد. أداة تستشرف معالم البديل العمالي والشعبي، بالاستناد إلى كنوز تجارب الكفاح، الجارية منها والتاريخية.

هذا ما تصبو إليه جريدة المناضل-ة.

■ محمد الساعي

رسالة مفتوحة الى مستخدمي الأطـوروت أعضاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وإلى كاتبها العام محمد نوبير الأموي

الجميع، قبل هؤلاء المستخدمون أن تسخرهم إدارة الشركة لكسر إضرابنا، فنزلوا الى شبابيك الأداء للمساهمة في إفشال حركتنا النضالية. و المصيبة العظمى أن هذه الفئة العمالية منظمة في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فأتين روابط الأخوة العمالية، أين المبادئ التي تأسست عليها الكونفدرالية، أين الوفاء لتضحيات أفواج من المناضلين خاضوا كفاحات ضارية تحت راية الكونفدرالية، أين الإخلاص لأرواح شهداء الطبقة العاملة الذي وهبوا حياتهم من أجل وحدة

رسالة مفتوحة الى مستخدمي الأطوروت أعضاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، و إلى كاتبها العام محمد نوبير الأموي إلى السادة مستخدمي الأطوروت الكونفدراليين و إلى محمد نوبير الأموي منذ السادس من شهر أبريل 2012 يخوض مستخدمو الأطوروت غير المرسمين، و المعرضين لاستغلال فاحش عبر شركة مناولة، إضرابا عن العمل من أجل حق استقرار الشغل، أساس استقرار الحياة. وقد بدلت إدارة شركة الطرق السيارة كل ما



الاموي واعضاء المكتب التنفيذي مع منظمة ارباب العمل

العمال و نصرة مصالحهم المشتركة؟ لا شك ان ابراهيم الروداني و عمر بنجلون سينتفضان بقبريهما لو علما ما يجري اليوم في أوطوروت المغرب.

إن معركة عمال الأطوروت غير المرسمين معركة ضد هشاشة التشغيل التي يفرضها أرباب العمل ودولتهم على شغيلة المغرب لقهرهم بقرط الاستغلال و عرقلة تنظيمهم النقابي. و لهذا فهي معركة الطبقة العاملة برمتها ، يجب أصلا أن نتخبط فيها كل النقابات العمالية بغض النظر عن أي شيء آخر . فهذا هو المعنى الحقيقي للنقابة.

إن ما يجري اليوم من كسر إضراب عمال غير مرسمين بعمال مرسمين من نقابة أخرى تحقير ما بعده تحقير لقيم الأخوة العمالية التي هي أساس النضال النقابي.

من سيجرؤ من كاسري إضراب الأطوروت على النظر في المصير الذي ينتظر مئات الأسر التي تصر إدارة الشركة على تشريدھا؟ إنهم ببساطة يشاركون العدو الطبقى في جريمة قهر العمال غير المرسمين. وهل يتجرأ الكاتب العام للكونفدرالية بعد أن ما حصل من مشاركة كونفدراليين في كسر إضراب عمال الأطوروت على إلقاء خطابات أمام آلاف العمال تتحدث عن التضامن العمالي؟

إن إضراب العمال غير المرسمين في شركة الأطوروت فرصة ليمرهن العمال المنظمون في الكونفدرالية، وهذه المنظمة كلها و قياداتها الوطنية، ان ما يحركهم فعلا هو مشاعر الأخوة الطبقية، مشاعر الانتماء الى نفس الطبقة العاملة المقهورة. ولو تضامن هؤلاء مع المضربين لكان للكونفدرالية شرف وقف ما يقوم به أرباب العمل و الدولة من ضرب عمال هذه النقابة بعمال تلك النقابة. وهذا واقع عانى منه عمال كونفدراليون في معارك عديدة. إن كل من يلعب لعبة شركة الأطوروت و الدولة بالمساهمة في محاولات إفشال إضراب غير المرسمين إنما يخرب روح التضامن العمالي، ويكرس هشاشة التشغيل، هذا السلاح البرجوازي الفتاك، ومن ثمة فليس جديرا بادعاء الانتماء إلى نقابة عمالية.

أملنا كبير أن يتدارك المستخدمون المرسمون خطاهم الفادح، و بالخصوص أن يكون هذا التدارك بنءاء من قيادة نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التي ننظر منها بيانا صريحا يعلن تأييد إضراب العمال غير المرسمين في الأطوروت، و يدعو أعضائها بالقطاع إلى الانضمام إلى الإضراب.

نريد أن يكون فعل الكونفدراليين حجرا يبنى الحركة النقابية المغربية لا حجرا من أحجار قبرها .

النصر لعمال الأطوروت غير المرسمين عاشت الوحدة العمالية ولا للحواجز المصطنعة بين عمال مختلف النقابات، و لا لضرب عمال بعمال

■ مصطفى البحري _ صحافي عمالي

الدولة تذبج النقابة العمالية في قطاع الأطوروت... والقيادات النقابية تتفرض. المطلوب إضرابات تضامنية... وليس رسائل استجداء الأعداء

بقلم: مصطفى البحري

منذ السادس من شهر أبريل 2012 وشغيلة الأطوروت في إضراب عن العمل، مع تنظيم اعتصامات و أشكال احتجاج، مواصليين المطالبة بتسوية أوضاعهم بالترسيم ووضع حد لاستغلالهم بشركة وسيطة لا غاية من اللجوء إليها غير تشديد الاستغلال.

و إذ ترفض شركة الطرق السيارة ترسيم العمال، فقد ناصرتها في ذلك الدولة المغربية، سواء وزارة النقل، او الحكومة برمتها. فالجميع يتغاضى عن مطلب مشروع 100 ٪ منتظرا أن يستسلم العمال تحت ضغط التجويع و الترهيب.

فقد استعملت الدولة قوتها، ليس لفرض تطبيق القانون بترسيم عمال قطاع ليس العمل فيه موسميا و لا مؤقتا، بل لترهيب المضربين المدافعين عن حقهم، و ذلك بإبزال قوات القمع و اعتقال مناضلين ، ومحاكمة ثلاثة منهم ، احدهم في حالة اعتقال (المناضل زهير العريسي) بتهم ملفقة، وبالفصل 288 من القانون الجنائي الذي يجرم النضال العمالي، و الذي سبق للدولة المغربية أن وعدت بتعديله في حوارها مع النقابات عام 2003.

ومن جهتها لجأت إدارة شركة الطرق السيارة الى تشغيل مستخدمي الإدارة في محطات الأداء لكسر الإضراب، أي إبطال مفعوله بضمان تحصيل الأموال، و ترك المضربين يستنزفون قدرتهم على الصمود إلى أن يستسلموا. و رغم تخصيص القانون على منع تشغيل عمال آخرين مكان المضربين، لم تتدخل الدولة لفرض القانون، متعاونة على هذا النحو مع رب العمل لقهر العمال و هزمهم.

إن إخواننا عمال الأطوروت قد استكملوا شهرا من الإضراب، مبرهين على قدرة عظيمة على الصمود و النضال. لكن هذا وضع لا يمكن أن يستمر بدون تضامن ، فاسر العمال بدون مورد عيش، وقد شهد تاريخ نضال طبقنا معارك من هذا القبيل انتهت بإبزال الهزيمة بالعمال كلما انعدم التضامن و امتنعت قيادة النقابة عن تجنيد قوى إضافية لمساندة المضربين.

ليس المطلوب من قيادة نقابية في هذا الطور من المعركة أن ترسل رئيس الحكومة لمطالبته بالتدخل لحل المشكل ، كما جاء في رسالة الأمين الوطني للاتحاد المغربي للشغل أحمد بهنيس الى بنكيران يوم 8 مايو 2012 . فرئيس الحكومة على علم كامل بالملف عبر أخيه وزير النقل. وموقفه واضح إنه، ومععه الحكومة بكاملها، ينتظر أن يستسلم العمال بضغط التجويع لتتمكن الشركة من فرض مشيئتها في استغلال العمال بشركة وسيطة بدل الترسيم.

المطلوب من القيادة النقابية، وفي المقام الأول الأمانة الوطنية، أن تحرك الآلة النقابية لتجسيد التضامن الطبقى مع عمال الأطوروت، ليس فقط بتوفير مقومات الصمود من دعم مادي وحملة اعلامية مناصرة، بل أيضا بتضامن قطاعات عمالية أخرى ، مثل فروع النقل الأخرى كالموائى و الطيران، و سكك الحديد، بأن تعلن الإضراب لنصرة عمال الاوطوروت، و لو يوما واحدا، أو بالأقل أن تهدد بالإضراب.

هذا هو معنى النقابة العمالية: أن تساند القطاعات الأخرى كل قطاع مضرب، لا سيما في معارك مصيرية مثل معركة الترسيم.

لا معنى للنقابة العمالية عندما يجري التفرج على قطاع عمالي مناضل يتعرض لشتى صنوف التنكيل بدل تفعيل التضامن.

الوقت ليس وقت رسائل الى الوزراء، بل وقت تعبئة القوى النقابية لنصرة عمال الأطوروت.

إن الدولة المغربية تسعى الى تركيع عمال الأطوروت، ليكونوا عبرة لأي قطاع عمالي آخر يتجرأ على المطالبة بالترسيم. الدولة تستعمل قهر عمال الأطوروت، ليفهم الجميع وجوب الخضوع للاستغلال البشع و إلا التشريد.

انهم يلقنون طبقنا العاملة درسا : درس أن النقابة إنما تضيع فرصة العمل لمن وجدها.

الدولة تقول لعمال المغرب : اقبلوا عدم استقرار العمل، اقبلوا شركات الوساطة في التشغيل، اقبلوا البؤس، و إلا التشريد. غاية الدولة إضعاف المنظمات النقابية، و في الأخير القضاء على العمل النقابي الحقيقي. الدولة تريد نقابات تساعد على ترويض العمال. و القيادات النقابية التي تمتنع اليوم عن التعبئة لأضرابات تضامنية مع عمال الأطوروت انما تساعد فعلا الدولة على ترويض العمال.

هذا لا يعني ان يترك العمال النقابات، فذلك ما يريده أرباب العمل ودولتهم، بل أن يتمكن العمال من أن يفرضوا على قياداتهم ان تقوم النقابة بالدور الذي تأسست من أجله: دور توحيد القوة العمالية و تجسيد التضامن الطبقى الذي هو سلاح العمال الوحيد في مواجهة اعدائهم.

بسبب ضعف التجربة النضالية، اعتقد عمال الأطوروت ان مناشدة الملك، و الكف عن أي نضال عندما نهضت الجماهير الشعبية بحفز من حركة 20 فبراير، سيؤديان الى تحقيق مطالبهم، وعلى رأسها الترسيم. ها هي التجربة بينت أن كلا الأمرين لا يحققان المبتغى. طبقة العمال ليس لديها منقذ غير قوتها النضالية كاداة لبلوغ اهدافها.

هذه القوة النضالية يجب انماؤها، كما يجب الضغط من تحت على القيادات لتفعيل دور النقابة، دور التضامن و النضال الجماعي، و ليس استجداء الأعداء.

ختاما ليست تعبئة القوى العمالية للتضامن الفعلي مع شغيلة الطريق السيار واجبا على قيادة الاتحاد المغربي للشغل وحدها، بل هي واجب أيضا على كل قيادات النقابات الأخرى، فعمال الأطوروت إخوة لعمال النقابات الأخرى، و لا يمكن لمخلص لقضية الطبقة العاملة أن يتفرض على عمال مناضلين يتعرضون للتنكيل و التشريد بمبرر انهم ينتمون إلى نقابة أخرى.

الحرية للمناضل زهير العريسي الخزي لمن يخون قضية العمال بالامتناع عن التعبئة لأضرابات تضامنية مع عمال الأطوروت النصر لخواننا عمال الأطوروت

جميعا إلى مسيرة الغضب يوم 10 يونيو بالرباط

دعت المنظمة الديمقراطية للشغل العمال و المعطلين و الطلبة و الفلاحين و فئات أخرى متضررة من نظام الاستبداد و القهر الطبقى الى مسيرة يوم الأحد 10 يونيو 2012 بالعاصمة ، و ذلك استنادا الى موقف معارض للسياسات المطبقة و على مطالب عمالية و شعبية سديدة بمجملها.

الوضع الاجتماعي المتزايد ترديا، و إصرار البرجوازية ودولتها، عبر حكومة الواجهة، على تشديد الهجوم على الشغيلة و عامة الكادحين، بمزيد من التدابير الاقتصادية و الاجتماعية الخادمة لأقلية ضئيلة و بتصعيد القمع ضد النضالات الشعبية ، يستدعيان أكثر من مسيرات و غيرها من الأشكال النضالية الجزئية الرامية إلى مجرد ضغط لجر حكومة الواجهة إلى طاولة "الحوار" . التصعيد الطبقى يتطلب خطة نضالية اجمالية تلم شمل الحركة النقابية و تضم اليها حركة المعطلين و كل مكونات النضال الشعبي ببلدنا، بناء على مطالب عاجلة، يجري الكفاح من أجلها بإضراب عام وطني عمالي و شعبي قابل للتמיד.

القيادات النقابية تتهرب من هكذا خطة نضالية اجمالية، ومن أشكال النضال الجماهيرية الفعلية، لأنها محكومة بسياسة "الشراكة الاجتماعية" و " الحوار الاجتماعية" التي لا تخلو طبعاً من مناوشات مضبوطة، بين فئة و أخرى، يقتضيها منطق "الشراكة" ذاته. وقد تصرفت قيادة المنظمة الديمقراطية للشغل بمنطق غير نضالي إزاء مسيرة 27 مايو 2012 بالدار البيضاء، التي دعت إليها قيادات ك.د.ش و ف.د.ش و اينتها قوى أخرى، وذلك

بوسعها لإفشال إضراب مستعديها، لكنها اصطدمت بقوة عزيمة العمال و صمودهم، كما لم ينل قمع الدولة من إرادة الكفاح القوية لدى المضربين. و اليوم يوجد في دياجير السجن رفيقنا زهير العريسي المحكوم ظلماً بشهر حبس نافذ دافعا الثمن نيابة عنا جميعا.

لم تاتنا الضربة المؤلمة من العدو، فلتك منظرته بحكم منطق الصراع بين العمال و الرأسماليين. جاءتنا الضربة الموجعة من إخوان لنا، مستخدمين رسميين لدى الشركة. بدل التضامن معنا بالإضراب، انطلقا من وحدة المصير، لإجبار الشركة على ترسيم

بتجاهلها التام. [انظر بيان مكتبها التنفيذي يوم 24 مايو .2012]فلا هي شاركت العمال مسيرتهم و لا هي أوضحت مبررات امتناعها. لا تختلف قيادة المنظمة الديمقراطية للشغل عن باقي القيادات النقابية في خطها القائم على " الشراكة الاجتماعية" ، مع كونها تنتمي لنفس المدرسة مع كل من ك.د.ش و فدش، اي مدرسة الاتحاد الاشتراكي في العمل النقابي، مدرسة استعمال طاقة العمال النضالية لأغراض متعارضة في آخر المطاف مع مصلحة العمال في التحرر من نظام الاستبداد و الاستغلال. وقد أبانت قيادة م.د.ش على طبيعتها السياسية بالدعوة الى التصويت على دستور العبيد في يوليوز 2011.

أيا كانت حسابات قيادة م.د.ش، يتعين أن يجعل المناضلون العمال، و المعطلون، وكل ضحايا سياسة الدولة البرجوازية من مسيرة يوم 10 يونيو بالعاصمة خطوة نضالية، للسير مع القاعدة العمالية لتلك النقابة، و للتعبير عن رفض سياسة القهر الطبقى، و فرصة لرفع درجة التعبئة العمالية و الشعبية على طريق استنهاض و توحيد قوى العمال و كافة الكادحين.

فلتتحد كل الجهود من أجل المصالح الحقيقية للطبقة العاملة، ومن أجل وحدة حركتها النقابية و استقلالها عن البرجوازية و أحزابها و دولتها

موعدنا يوم الأحد 10 يونيو بساحة باب الأحد بالرباط على الساعة العاشرة صباحا

■ تيار المناضل-ة

حوادث الشغل والأمراض المهنية

تحويل صناديق العمل إلى صندوق الإيداع والتدبير إضرار بحقوق الضحايا

المالية العالمية فشل منطق الرسطة المراهن على استثمار أموال التامينات الاجتماعية في الأسواق المالية للحصول على مداخيل مالية لتمويل التعويضات الاجتماعية. لقد أدت الرسطة بالعديد من البلدان إلى فقد ملايين العمال لمعاشات تقاعدهم.

علاوة على هذه المسائل، يتميز التدبير المالي للمحفظات المالية للتأمينات الاجتماعية التي يشرف عليها صندوق الإيداع والتدبير بالمغموض و استعمال التدليس لرفع أرباحه. فقد أثبت تقرير مجلس الحسابات لسنة 2008 قيام صندوق الإيداع والتدبير برفع مصاريف تسيير الخدمات المتعلقة بالمحفظات المالية للصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد بشكل مبالغ فيه، حيث رفعها بأكثر من 12 مرة في ظرف ستة سنوات. يؤكد ذلك أن سعي الصندوق وراء رفع أرباحه سيقوده دوما نحو نهب أموال صناديق التأمين تحت غطاء مصاريف التسيير. أضف إلى ذلك أن الصندوق رفع بشكل مصطنع من معدل المردودية المالية للمحفظات المالية للصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد من خلال إجراء عمليات بيع و شراء وهمية للسندات، وذلك حتى يتمكن من قطف الأرباح. كما يقوم بتوظيف أموال صندوق تقاعد العمال في العمليات التي تقوم بها شركات استثمار مالي تابعة مباشرة له.

استنادا إلى هذه الخلاصات، فإن الموقف الذي يجب أن تجسده النقابات العمالية هو رفض تحويل صناديق العمل إلى صندوق الإيداع والتدبير. إن واجب الدفاع عن مصالح الشغيلة يفرض المطالبة بإشراف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تدبير أموال العمال، وهو ما سيضمن عدم تدهور إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية و سيحول دون تنصل أرباب العمل من أداء الاشتراكات باعتبارها مصدرا وحيدا لأداء التعويضات. إن الواجب يقتضي، بالأحرى، المطالبة بإشراف الضمان الاجتماعي على تدبير كل أموال التأمين على حوادث الشغل التي تحتكرها حاليا شركات التأمين الخاصة. ذلك هو الكفيل بتوسيع الحماية الاجتماعية للعمال.

الرفيق حمزة

و وجود مصاريف غير مبررة و عدم مصداقية بعض العمليات. و وجهت انتقادات لثقل مصاريف التسيير بفعل الوزن الذي تشكله الكتلة الاجرية للموظفين البالغ عددهم آنذاك 383 موظف. ركزت الحكومة و الصحافة على ارتفاع عدد الموظفين رغم غياب ما يفيد تأثيرها على ميزانية الصناديق و دون أن تطرح إن كان هذا العدد من الموظفين كافيا للقيام بجميع الخدمات التي تملئها التزامات الصناديق. و تجاهلت أن ما يلحق الضرر بميزانية صناديق العمل هو الهدايا التي قدمتها الحكومة لأرباب العمل حينما قلصت مساهماتهم للصناديق بمعدلات قياسية كما رأينا أعلاه.

بعد القرار الصادر في قانون المالية 2006 ، أتى قانون المالية للسنة الموالية 2007 ليقرر تفويت صناديق العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون أن يحدد تاريخ ذلك. كان من شأن ذلك أن يشكل مكسبا يساهم في توطيد نظام الحماية الاجتماعية للعمال و يحسن الخدمات و يعزز أهمية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. لكن قيادات النقابات العمالية تركت المجال فارغا دون أن تعبر عن دعمها لهذه الخطوة. لذا تدخلت منظمة أرباب العمل و شركات التأمين للضغط على الحكومة من أجل التراجع

عن هذا القرار. و هكذا حذف قانون المالية لسنة 2011 قسم حوادث الشغل المكلف بالإشراف على الصناديق و أنشأ بالصندوق الوطني للتقاعد و التأمين التابع لصندوق الإيداع و التدبير التسيير الإداري و التقني و المالي لصناديق العمل الثلاثة. بعد هذا الانتصار الذي حققته شركات التأمين لم تحرك قيادات نقابات العمال ساكنا و التزمت صمت المتواطئ أمام الهجوم على أحد أركان الحماية الاجتماعية التي تشكلها هذه الصناديق العمالية. بل إن قيادة النقابات لم تؤيد عمال هذه الصناديق عندما كانوا يخوضون معزولين معركتهم البطولية (إضرابات، اعتصامات...) مقاومين الهجوم على أحد القضايا المصرية للطبقة العاملة بأسرها و أبانوا عن حس طبعي بدفاعهم عن مطلب تحويل الصناديق للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. لقد بدل عمال الصناديق كل ما بوسعهم للرد على الهجوم، لكن المعركة كانت أكبر منهم. كان يجب على قيادات النقابات أن تحشد الدعم و تقود النضال العمالي ضد تفويت أموال العمال لصندوق الإيداع و التدبير الذي يعمل بمنطق شركات التأمين الخاصة.

يقوم الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين التابع لصندوق الإيداع و التدبير بالإشراف على تسيير أموال تأمين التقاعد الخاصة بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد و عدة صناديق أخرى، بالإضافة إلى تسييره لجزء من أموال التأمين على حوادث الشغل و حوادث السير. يتماشى تسييره للمحفظات المالية لهذه الصناديق وفق المنطق الذي تشغلت به شركات التأمين الخاصة، و القاضي باحتكار رؤوس أموال التأمينات لتحقيق أرباح و ذلك باستثمارها في السوق المالية و فرض مصاريف لتسييرها من جهة ثانية.

سيقود إقصاء وزارة التشغيل من الإشراف على تسيير صناديق العمل إلى المزيد من إعفاء أرباب العمل من تحمل أعباء الخدمات التي تقدمها هذه الصناديق. فمن سيطبق مبدأ رفع مساهمات أرباب العمل في حالة ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للإيرادات كما كانت تقوم بها دوريا إدارة صناديق العمل؟

إن تدبير صندوق الإيداع و التدبير لأموال صناديق العمل سيساهم في تحويلها من صناديق للحماية الاجتماعية تمول أساسا باشتراكات أرباب العمل إلى صناديق تمول التعويضات الاجتماعية عن طريق مداخيل السوق المالية. أثبتت الأزمة

تندرج تعويضات حوادث الشغل و الأمراض المهنية في نطاق الحماية الاجتماعية للعمال طالما أن أرباب العمل هم المسؤولون المباشرون عن أداء الاشتراكات التي تمول هذه التعويضات. لكن أرصدة اشتراكات أرباب العمل يتم تسييرها عن طريق عمودين للتأمين. تحتكر شركات التأمين الخاصة حصة من الاشتراكات، و تسييرها بمنطق المردود المالي، بقصد دفع تعويضات دائمة أو مؤقتة للضحايا يمكن نعتها "بالأساسية". أما حصة ثانية من الاشتراكات، فيجري تسييرها بواسطة ما يسمى صناديق العمل. و هي صناديق عمومية تؤدي بالأساس تعويضات للضحايا لاستكمال الإيراد "الأساسي"، أو أداء إيراد في حالة انعدام التأمين أو عسر المشغلين أو شركات التأمين. و عدد صناديق العمل ثلاثة، هي صندوق الضمان لضحايا حوادث الشغل و صندوق التضامن للمؤجرين و صندوق الزيادة في إيرادات حوادث الشغل.

معدل 25%(موزعة بين 23% لصندوق الزيادة في إيرادات حوادث الشغل و 2% لصندوق التضامن). غير أن هذا المعدل انخفض بالتدريج، خاصة منذ 2006 ، حتى وصل 12% في سنة 2009، تم بتعرض من جديد للتخفيض بعدما صدر قرار لحكومة بنكيران في بداية أبريل 2012 بتقليصه إلى معدل 8% فقط.

و نتيجة لذلك تقلصت مساهمة أرباب العمل بما يفوق الثلثين مقارنة ببداية الثمانينات. إن هذا الشق من المداخيل هو الذي يمول معظم الخدمات التي تسديها صناديق العمل للضحايا، لأن معدل الرسم يفرض على جميع أقساط التأمين على حوادث الشغل و الأمراض المهنية التي تصدها شركات التأمين. إن خفض هذا المعدل بالثلثين يؤدي أوتوماتيكيا إلى خفض موارد الصناديق بنفس المعدل تقريبا، و هو ما يمثل إضرارا فادحا لضحايا حوادث الشغل و الأمراض المهنية حيث سيؤدي إلى تخفيض التعويضات التي يحصلون عليها. أما الشق الثاني من مداخيل صناديق العمل فتتمثل في رسم كان في بداية الثمانينات يبلغ 69% من رؤوس الأموال المكونة للإيرادات التي يتحملها المشغلون الذين لم يقوموا بالتأمين، غير أنه تقلص بدوره إلى 60% في سنة 1985 دون أن يطرأ تغيير منذ ذلك الحين. و جدير بالذكر أن نسبة هذا الرسم و إن كان يبدو كبيرا فإنه لا يفرض إلا على مبلغ إيرادات الضحايا الذين لم يقوم المشغل بتأمينهم ضد حوادث الشغل، لذا فمداخيله لن تكون ذات شأن قياسا بالشق الأول من المداخيل.

كان من الحتمي أن يؤدي خفض مساهمة أرباب العمل إلى ظهور عجز في صناديق العمل، و التي لم تتغلب عليه صناديق العمل في السنوات الأخيرة إلا بالاستعانة بالاحتياطي الذي راكمته عندما كان معدل الرسم مرتفعا. و يعترف عبد الرافع حمضي المتصرف بإدارة صناديق العمل أن سبب تقلص المداخيل يرجع إلى تقليص معدل الرسم الذي تؤديه المقاولات لصندوق الزيادة في الإيرادات، حيث فكرت الإدارة آنذاك بخفيف العبء على المقاولات. في ظل تقلص مساهمة أرباب العمل، و بالتالي تراجع المداخيل، لن يكون بإمكان صناديق العمل برمجة زيادات في الإيرادات في حالة ارتفاع الأسعار مثالا.

إن التخفيضات المتتالية التي طبقتها الحكومة في السبعة سنوات الأخيرة غير مبررة. فلا زال مئات الآلاف من العمال غير مؤمنين ضد حوادث الشغل و الأمراض المهنية. إضافة إلى أننا نشهد في السنوات الأخيرة ارتفاع الأسعار، خاصة المواد الغذائية الأساسية التي تشكل أساس استهلاك العمال و التي قد تعرض الإيرادات لفقدان قدرتها الشرائية.

لا مبرر لذلك سوى استجابة الحكومة لرغبات أرباب العمل المطالبين بتقليص كلفة اليد العاملة. لقد عبر ممثلو أرباب العمل و شركات التأمين منذ أمد بعيد عن معارضتهم لفرض رسوم صناديق العمل مطالبين علانية بالإغاثا. فقد سبق أن اعتبر عز الدين كسوس رئيس شركات التأمين و إعادة التأمين خلال النقاش حول مشروع تعديل قانون حوادث الشغل في نهاية 2002 أن وجود صندوق الزيادة في إيرادات حوادث الشغل لا معنى له مطالباً بالإغاثا و ذلك للتخفيف من كلفة العمل.

تحويل التدبير إلى الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين

منذ إنشائها ظلت صناديق العمل مكلفة بالتسيير الإداري و المالي للصناديق في ظل وصاية وزارة التشغيل إلى غاية سنة 2006 ، حيث أحدث قانون المالية قسم حوادث الشغل بوصفه مرفقا للدولة مسيرا بصورة مستقلة تابعة لوزارة التشغيل و أولاه مسؤولية الإشراف على الصناديق. أتى قرار وضع الصناديق تحت الإشراف المباشر لوزارة التشغيل في ظل النقاش حول عدم فعالية تسيير الصناديق و بعد صدور تقرير مفتشية وزارة المالية لسنة 2004 . أكد التقرير غياب نظام صارم للرقابة

تعريف صناديق العمل

تقدم صناديق العمل الخدمات التالية: بعد صدور حكم المحكمة، يحل صندوق الضمان لضحايا حوادث الشغل محل المشغل الذي لم يحم بنأمين عمله، في انتظار أن يسترد ما دفعه من تعويضات للأجير. كما يضطلع بأداء جميع التعويضات عن الحوادث في حالة إفلاس المشغل أو شركة التأمين. يتجلى هنا الطابع الاجتماعي لدور هذا الصندوق، إذ يضمن حقوق الضحايا عن طريق اشتراكات أرباب العمل الذين يتحملون التعويضات بشكل تضامني(المقاولات المغفلة أو غير المؤمنة تدفع عنها الاشتراك مقاولات أخرى). أما صندوق التضامن للمؤجرين فيمنح تعويضات لعمال القطاع الخاص الذين تعرضوا لحوادث شغل تسببت فيها أعمال حربية أو مسلحة أو نتيجة تهمجات شعبية. وقد قام هذا الصندوق بتعويض العمال الذين كانوا ضحية أحداث 16 مايو 2003.

و أخيرا يتدخل الصندوق الثالث، صندوق الزيادة في إيرادات حوادث الشغل، دوريا للزيادة في الإيرادات، وذلك للمحافظة على قدرتها الشرائية في مواجهة ارتفاع الأسعار. فالإيرادات التي تؤدبها شركات التأمين للضحايا تفقد قيمتها جراء التطور السنوي لارتفاع الأسعار،لذا يتدخل هذا الصندوق بمتوسط كل ثلاثة أو أربع سنوات للحفاظ على مستوى القدرة الشرائية للإيراد. و فضلا عن ذلك، يتكفل الصندوق بالزيادة في الإيراد من أجل الاستعانة بشخص آخر لقائدة الضحايا ذوي عجز دائم أو كلي. كما يتحمل مصاريف أجهزة تقويم و استبدال الأعضاء للمصابين بحوادث الشغل في انتظار صدور حكم المحكمة الذي يحمل شركة التأمين أو المشغل بأداء الصوائر.

تمول كل الخدمات التي تقدمها صناديق العمل عن طريق مساهمة أرباب العمل، وذلك بأداء رسوم على أقساط التأمين التي تدفعها المقاولات لشركات التأمين الخاصة، بالإضافة إلى رسم آخر تؤديه المقاولات غير المؤمنة بعد صدور الحكم بأداء الإيراد. تقوم صناديق العمل، إذن، بقسم من دور الحماية الاجتماعية لضحايا حوادث الشغل حيث تساهم في تكوين جزء من الإيراد لكل الذين يحصلون عليه و ذلك كي يتم الحفاظ على القدرة الشرائية للإيرادات في مواجهة ارتفاع الأسعار. ويمثل ذلك أهم الخدمات التي تقدمها الصناديق للضحايا. أما المبدأ الثاني الذي يجعل من هذه الصناديق تنتمي للحماية الاجتماعية فهو اعتمادها على مبدأ التضامن في تحمل المخاطر. فالإيراد مضمون للضحايا حتى في حالة إفلاس المقاول أو شركة التأمين أو عدم وجود تأمين.

الهجوم على صناديق العمل عبر جبهتين

خلال السنوات السبع الفارطة، قامت الدولة و أرباب العمل و شركات التأمين بشن هجوم على صناديق العمل من أجل تحويلها من مكسب يخدم الحماية الاجتماعية للعمال إلى صناديق تخدم مصالح أرباب العمل و تساهم في الهجوم العام على الصناديق العمالية. نفذ الهجوم عبر جبهتين: خفض تدريجي لمعدل مساهمة أرباب العمل، و إسناد التدبير الإداري و المالي للصناديق الثلاثة إلى الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين التابع لصندوق الإيداع و التدبير.

خفض معدل اشتراك أرباب العمل

تمثل الرسوم المفروضة على أقساط التأمين التي يؤديها أرباب المقاولات أهم مورد لتمويل الخدمات التي تسديها صناديق العمل لضحايا حوادث الشغل و الأمراض المهنية. فقد بلغ مجموع الرسوم على أقساط التأمين في بداية الثمانينات

المناضل-ة

جريدة عمالية، نسوية، شبيبية، أممية

مدير النشر : اسماعيل المنوزي

الهاتف : 06-41-49-80-60

الايداع القانوني : 04-214

التصنيف والاعراج الفني

ع. المحبوبي

06-61-80-34-23

السحب : مطابع الاسبوع 6000 نسخة

التوزيع : سوشبريس

ص . ب : 1378 أكادير

حساب بريدي : D 793388

البريد الالكتروني :

mounadila2004@yahoo.fr

الموقع الالكتروني :

www.almounadil-a.info

الوضع الصحي بإقليم كلميم ... تذكرة ذهاب إلى الجحيم

وفاة تلميذ لم يتجاوز عمره 14 سنة، نتيجة "خطأ طبي" بالمستشفى الإقليمي بمدينة كلميم، يوم الاثنين 07/05/2012 أنفء إجراء عملية بسيطة على مستوى جفن العين، وحرق مصالح وزارة الصحة كميات هائلة من الأدوية من مختلف الأنواع وبعض النفايات الطبية، أمران أعادا الوضع الصحي لكادحي إقليم كلميم إلى واجهة النقاش العمومي.

كلميم: على هامش الجغرافيا..

على هامش الاقتصاد

غالبية سكان المدينة في وضعية "هشة" بطالة و بطالة مقنعة بسبب تضخم القطاع الاشكلي؛ باعة الرصيف والباعة الجوالون، تجارة التقسيط الصغيرة جدا، قطاع الخدمات الذي يشغل غالبية الشباب بأجور لا تتعدى ألف درهم؛ المدارس الخاصة، مقاهي، محلات الإنترنت، وبائعي البززين المهرب، إضافة إلى قطاع واسع من "المخالة" الذين ينبشون في النفايات ويعيدون بيعها... وأفواج من الشباب الذين لفظهم نظام تعليمي مخرب منذ عقود، كلهم ضحايا أقصاهم النظام الرأسمالي إلى حواشيه للصراع على الفئات دون القدرة على الفكك من عتية الفقر.

أما محيط كلميم القروي فوضعه يندى له الجبين، لا سيما مع تداعيات أزمة الرأسمالية التي تعصف بأوروبا حيث عادت أفواج من المهاجرين الذين كانوا يعملون أسرهم التي تشتغل بفلاحة معاشية آيلة للانقراض..

كلميم مدينة محض إدارية تنعدم فيها الأنشطة الاقتصادية القادرة على خلق فرص عمل. فإلى جانب الشرائخ الهشة، ثمة فئة واسعة من موظفي الدولة (التعليم، الإدارات العمومية، الشرطة والعسكر والقوات المساعدة..).

إزاء ظاهرة الإقصاء الاجتماعي المستشري، وبالنظر إلى تفجيرية الأوضاع الاجتماعية، مضافا إليها حساسية المنطقة السياسية، نشط النظام شبكة مصالح واسعة من خلال توزيع بطائق الإنعاش الوطني للحفاظ على ولاء قاعدة اجتماعية زبونية أحسن النظام استعملها في حملات البلطجة ضد حركة 20 فبراير وفي حملته من أجل تمرير دستوره المرقع. وتبين ظاهرة بطائق الإنعاش الوطني (أي عيش السكان على مساعدات لا تتعدى ألف درهم شهريا) مدى اتساع دائرة الفقر والإقصاء بالإقليم.

بعيدا عن ضجيج أيقاق الدعاية الرسمية التي تتغنى بمستويات التنمية والإزدهار والميزانيات الاستثنائية بمدن الصحراء، يقدم قطاع الصحة بمدينة كلميم صورة حقيقية عن زيف هذه الدعاية؛ مستشفى آيل للانهار، وضعف التجهيز وقلة الطاقم الصحي مقارنة مع الحاجات الحقيقية لكادحي الإقليم.

المستشفى الإقليمي: اهتراء البنايات

ورداءة الخدمات

رغم كونه الملجأ الوحيد لسكان الإقليم، يظل المستشفى الإقليمي بعيدا جدا عن توفير الحد الأدنى من خدمات العلاج الضرورية، ناهيك عن مظاهر الفساد التي تنتشر وسط القطاع الصحي (الرشوة وصعوبة اللولوج إلى المرافق الصحية).

يتبدى ذلك بوضوح في النقص الحاد في الأطر الطبية، وتردي خدمات قسم المستعجلات، وسوء معاملة المرضى وزوار المستشفى (خصوصا في قسم الولادة)، والانتظار مدة طويلة لإجراء العمليات الجراحية، والتأخير في نقل المرضى إلى المستشفيات الأخرى المجاورة بسيارات الإسعاف. كما يتم أحيانا إخراج بعض المرضى دون استكمال العلاجات الضرورية، وعدم توفير الأدوية ومستلزمات إجراء العمليات الجراحية (حيث يتكفل المريض أو أسرته بشرائها من محل لبيع المواد شبه الطبية دون غيره من المحلات).

- هشاشة البنية التحتية

بناية المستشفى متهالكة لدرجة أن الأنسب هدمها وبناءها من جديد، إضافة إلى أن عدم ربط المستشفى بشبكة الصرف الصحي يجعله غارقا في الروائح الكريهة ويهدد بالانفجار في كل لحظة!!

رداءة شبكة الربط بالكهرباء والماء يسبب في انقطاعات متكررة للكهرباء وتلف شبكة الماء بشكل مستمر، ونحن نذكر جيدا مدى ضرورة الماء والكهرباء لحسن سير خدمات المستشفى الذي من المفروض أن يتوفر على مولد خاص للكهرباء للحالات الطارئة. فغالبا ما يجد الفريق الطبي العامل في هذا القسم نفسه أمام حالات من الانقطاع الداخلية المتكررة في التيار الكهربائي، مما يعرض المصابيح العاكسة للضوء على الجرح للالتلاف، إضافة إلى الضرر الذي يسببه انقطاع الكهرباء لخلاجات حفظ الجنائن، التي تتعرض بدورها غالبا للعطب.

قدمت مؤخرا لجنة للتجهيز والصيانة واستغربت من تأخر توسيع المستشفى رغم المصادقة على هذه العملية منذ سنة 2007، ومولت العملية باتفاقية بين المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية ومصالح وزارة الصحة سنة 2008.

لكن الأخطر في الأمر أن مشروع عملية التوسيع اعتمد البناء العمودي أي زيادة الطوابق على بناء هش أصلا ما قد يسبب كارثة.

-قلة الأطروغياب التجهيزات وتدني

جودة الخدمات

مستشفى إقليمي بلا طبيب لأمراض الجهاز الهضمي، وعند وجود أطباء مختصين،مثل أطباء المسالك البولية وأطباء الأنف والأذن والحنجرة، يعيق عدم توافر المعدات عملهم. وتنعمد تخصصات أخرى في المستشفى مثل طبيب الأمراض النفسية والعصبية وأمراض الغدد الصماء والطب البيولوجي.

يبلغ عدد أطباء القطاع العام بالإقليم 51 طبيبا، لما يقدر ب 166.685 نسمة، أي بمعدل طبيب لكل 3269 شخص، فيما توصي منظمة الصحة العالمية بطبيب لكل ألف مواطن، ويبلغ المعدل في فرنسا طبيب لكل 300 شخص.

وهذا صورة لباقي مناطق المغرب المهمشة، فالمعدل الوطني هو طبيب لكل ثلاثة آلاف مواطن، مع استحضار التوزيع المتفاوت للطاقم الطبي وللتجهيزات بين مناطق البلاد. فحوالي 70% من المنشآت الطبية بالمغرب متركزة في مثلث البيضاء والقنيطرة وفاس، لكن دون أن يستفيد منها كادحو هذا المثلث. فثمة آلاف الحواجز التي تقصيهم من خدمات الصحة؛ وأولها التسعيرة على كل خدمة.

معدل الأشخاص لكل طبيب حسب المناطق:

المناطق	إقليم كلميم	الجنوب الشرقي	الريف	الدار البيضاء
طبيب واحد لكل	3269 شخص	100 ألف شخص	5800 شخص	1000 شخص

تطور عدد الأطباء بإقليم كلميم:

السنوات	2005	2007	2009
القطاع العام	49	52	47
القطاع الخاص	15	19	20

ويجب أن نعلم أن المنظمة العالمية للصحة صنفت المغرب ضمن 57 دولة في العالم تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية.

عدد الأطباء لكل 10 آلاف شخص:

الدول	المغرب	الجزائر	تونس	أوروبا
عدد الأطباء	5,4	12	13	23 الى 44

عدد الممرضين لكل 10 آلاف شخص:

الدول	المغرب	الجزائر	تونس	فرنسا
عدد الممرضين	8	22	29	80
عجز المغرب مقارنة مع الدول الأخرى		42000	62000	216000

ويبلغ عدد الأسرة بمؤسسات الصحة إقليم كلميم 476 سريرا لسكانه تناهز 170 ألف نسمة، ونسبة المراء لسنة 2010 هي 41.8..% وهي نسبة تدبو- للوهلة الأولى- مريحة لكن فقط في الأوضاع العادية وليس للأوضاع الاستثنائية، فنسبة الأسرة بالنسبة لمجموع ساكنة الإقليم فظيعة؛ سرير واحد لكل 400 شخص!!!

-قسم المستعجلات: اسم على غير مسمى

تردي خدمات قسم المستعجلات وصل مستويات قياسية ما جعل المواطنين يتصادمون مع مستخدمى المستشفى الذين قاموا بوقفات احتجاجية ضد التعديات التي تطالبهم، بينما المسؤولون الحقيقيون عن وضعية التردي هذه آمنون في مكاتبهم المكيفة.

غالبا ما يجد العاملون بالقسم (طبيب واحد وممرضين) أنفسهم مفتقرين للأدوية والمواد شبه الطبية الأولية من أجل التدخل المستعجل رغم وجود مخزون للأدوية يتعرض للتلف بدل استفادة المواطن منها.

تصل فداحة الأمر درجة انعدام حتى أدوية العلاجات الأولية (الدواء الأحمر/ بيتادين) والأكسجين الذي ينفذ من قسم المستعجلات بينما هناك مخزون هائل، ويجب انتظار التعقيدات البيروقراطية لجلبه من مخزون المستشفى.

إلى جانب ضيق الفضاء مقارنة بالعدد الكبير من المرضى، فقاعة الإغاثة لا تتوفر على أدنى شروط التدخل السريع. فضلا عن عدم وجود خلية لفرض المرضى وتوزيعهم حسب الحالات، كما أن قنينة أكسجين واحدة يتم استعمالها لكل مريض الربو.. مع تسجيل غياب الأمن نظرا لاشتغال عمال شركة الحراسة، بالقيام بأشغال أخرى (نقل الأدوية بين الأقسام أو التشجير... الخ).

هذا إذا أضفنا التجاوزات المرتبطة بالرشوة، وسوء معاملة المرضى وزوار المستشفى والانتظار لمدة طويلة لإجراء العمليات الجراحية؛ فحتى في حالة تحديد موعد العملية وتكفل المريض باقتناء جميع الأدوات ولوازم الجراحة (بما فيها أدوات التعقيم والخياطة..)، يصطدم بمشكل انعدام الطبيب الجراح أو الطبيب المخدر أو أي عائق آخر يفترض ألا يوجد بقطاع مثل قطاع الصحة.

تم اقتناء جهاز السكاكين الذي يعد من الأجهزة الطبية الثقيلة وتم وضعه في الماشي لمدة سنة بدل تجهيز قاعة خاصة به، مما يؤدي إلى تلفه ونقص قيمته، بينما ينتقل المرضى حتى مدينة أكادير (210 كلم رديئة التعبيد) قصد الكشف بجهاز السكاكين. ومن هنا يظهر الخلل الحاد في التسيير؛ اقتناء الأدوات قبل تجهيز القاعات الخاصة بها (أجهزة حاسوب وكراسي الخ الخ..).

-ورغم ذلك... يُحلب الكادحون

وفي الأخير يأتي مشكل التسعيرة الصحية على كل خدمة طبية أو علاجية (التحاليل والفحص بالصدى..)، ليضيف عبئا ثقيلا على كاهل الأسر الفقيرة المثقل أصلا بالبطالة وبغلاء الأسعار، حيث يبلغ معدل البطالة 19.4% بينما بلغ المعدل الوطني 9.1%، وارتفع الرقم الاستدلالي لأسعار المواد الغذائية بكلميم من 104.5 سنة 2007 إلى 110.8 سنة 2009.

رغم كل هذه الأوضاع لا يفوت القطاع الخاص فرصة استئثار الأرباح من وضع البؤس هذا، فقد تم تفويت خدمات الصيانة والنظافة

والحراسة وتصيبين ملابس وأغطية المستشفى والتغذية والمطبخ لشركات خاصة في إطار صفقات تدبير مفوض؛ الأرباح للقطاع الخاص.. والموت الزؤام للفقراء، والمسؤولون فقط يعلمون حجم المبالغ النقدية التي تتدفق إلى أرصدة هذه الشركات، بينما يستغل العاملون بها دون تمتيعه بالحقوق الواردة في قانون الشغل (الترسيم، التعويضات العائلية... الخ الخ).

-مصلحة الولادة: الداخل إليها مفقود

والخارج منها مولود

رغم حيوية هذا القسم وضرورة توفر الجودة في الخدمات التي يقدمها، إلا أن المواطن يلاحظ انعدام أدنى الشروط والظروف الصحية الملائمة هناك وكثرة الأخطاء الطبية التي ينتج عنها عدد كبير من وفيات الأمهات والأطفال.

بلغت نسبة المواليد المتوى 2.05% من مجموع 3511 من مواليد سنة 2009 بينما بلغت النسبة 1.37% في طانطان وشهد قسم الولادة حالي وفاة الأمهات في نفس السنة [النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، المندوبية السامية للتخطيط .[2010وبلغ عدد المواليد الأموات حسب النشرة الإحصائية للمديرية الجهوية للتخطيط بكلميم سنة 2010، 67 مولودا من مجموع 4106 مولودا أي تقريبا نسبة 2% من مجموع عدد المواليد.

كل هذا نتيجة ضعف وقلة الطاقم الطبي وشبه الطبي العامل بالمصلحة وقلة الأسرة (32 سرير أي بمعدل 128 ولادة لكل سرير) وكثرة الأسواخ وانعدام النظافة وانتشار رائحة الدم المتباعدة من الأمهات والمواليد في غياب مراحيض نظيفة وماء ساخن يدفع العديد من الأسر خلال الزيارة إلى فتح النوافذ للتهوية مما يعرض الجميع إلى إصابات على مستوى الجهاز التنفسي، وتزايد لسعات الحشرات.. إضافة إلى كثرة القطط الضالة (التي تستهدف المواليد!!!).

الفريق الطبي المكلف بالعمليات الجراحية يعاني من نقص في العدد، حيث يشغل أحيانا بثلاثة عناصر- طبيب وطبيب مخدر ومساعد- إضافة إلى أن هذا الطبيب الوحيد يشرف على الحالات المرمجة على أساس مواعيد والحالات المستعجلة الشيء الذي ينعكس سلبا على هذه الأخيرة مما يسبب تدهورا خطيرا على صحة الأم والطفل معا.

وحتى بوجود الطاقم الكافي، فإن فقر القسم للتجهيزات الضرورية تحد من جودة الخدمة المقدمة.. فغالبا ما تتعرض أداة استخراج الجنين المستعملة في حالة التعب الكلي للام للعطب، ولضطر القسم لإرسال حالات الولادة إلى تيزنيت أو إفني. كما تتعرض آلة التعقيم الوحيدة بالقسم للعطب.. ما يجعل الممرضة المولدة تشتغل بنفس الأدوات المستعملة في جميع حالات الولادة بدوت تعقيم، وهذا يهدد بنقل عدوى الأمراض بين النساء الواضعات.

-مركز تصفية الدم الدياليز

المركز الذي يسير بشراكة مع جمعية سيدي الغازي للعمل الاجتماعي والتربوي، يعاني من عدم كفاية التجهيزات وعدم تناسب المتوفر منها مع الأعداد الهائلة لمرضى القصور الكلوي.. ما يدفع العاملين إلى إدراج أسماء المرضى في لائحة الانتظار!!! فولوج المركز و الاستفادة من خدماته يتم عبر مسطرة محددة ووفق لائحة الانتظار المعتمدة من طرف الطاقم المسير.

ويسجل المواطنون بكل ارتياح تفاني العاملين بالمركز... لكن هذه الروح المهنية لن تعوض نقص الأجهزة التي لن يتجاوز ثمنها تكاليف أنشطة أسبوع الجمل أو المنح المهداة لجمعيات توجد على الورق فقط. انشئ المركز لأغراض دعائية فقط، أي للاستهلاك الإعلامي، وليس لتلبية حاجات مرضى القصور الكلوي ، يتجلى الأمر بالنظر إلى أن المركز وحيد في جهة كلميم/السمارة بكاملها (5 أقاليم يناهز عدد سكانها 460 ألف نسمة). فماذا سيكون نفق 70 ألف درهم صادق عليها المجلس في اتفاقية شراكة على مدى ثلاث سنوات قابلة للتجديد (أي 23 ألف درهم لكل سنة)، للمساهمة في تسيير مركز تصفية الدم بكلميم؟

على الدولة تحمل نفقات تجهيز المركز، وتزويده بالآليات والأطر الطبية الكافية، بدل إلقاء العبء على كاهل جمعية محلية ذات أغراض "تنموية" بمفهوم المؤسسات المالية العالمية أي مصاحبة الهجوم النيوليبرالي على الخدمات العمومية بتقديم المساعدة الاجتماعية لأكثر الشرائخ عوزا، في الوقت الذي يفرض على باقي الكادحين أداء مقابل لهذه الخدمات.

- شغيلة الصحة: استغلال مفرط

تشتغل أطر الصحة في شروط غير ملائمة، سواء فيما يخص البنيات التحتية، أو التعرض للإهانات والتهديد بالاعتداء بشكل يومي، رداً من المواطن على رداءة خدمات المستشفى.

يتم تعويض النقص في الأطر بتشديد استغلال المتوافر منها في المستشفى؛ كاعتماد العمل لمدة 24 ساعة (الممرضين) وعدم تنظيم الإدارة لعملية الزيارة التي تتم في كل ساعات اليوم... ويتم ابتزاز الشغيلة باستغلال الإدارة لعملية التنقيب السنوي التي تتم في سرية تامة عكس ما ينص عليه قانون الوظيفة العمومية.. إلى جانب ذلك تم حرمان الشغيلة من تعويضات الحراسة والإزامية لسنوات 2007 و2008 و2009 و2010.

المستوصفات والمراكز الصحية

يتوفر إقليم كلميم على 22 مركزا صحيا (8 حضرية و14 قروية) و16 مستوصف قروي، تتراوح أمامها يوميا طوابير طويلة طلبا للفحوص الطبية والعلاجات الأولية.. لكن هذه المراكز غاية في الفقر إلى درجة أن أغلب ما يقدم فيها عبارة عن أعمال ورقية ومكتبية ومحض استشارات شفوية وتحرير وصفات الأدوية في ظل غياب تجهيزات وأدوات الفحص الطبي.

نواحي كلميم: نهميش ممنهج

توجد بالإقليم مراكز صحية في بعض القرى، لكنها مفتقدة للمعبد من الضروريات و رازحة في الإهمال و نقص الأطر الطبية وتردي الخدمات والافتقار إلى ما يكفي من تجهيزات وبنايات. وغالبا ما يغيب الطبيب وتقتصر الأطر على ممرض يقوم بجميع المهام.

اميضر :ويستمر النضال في ظل حملة إعلامية لشركة المنجم

لا يزال كادحو قرى اميضر في اعتصام مفتوح منذ شهر غشت 2011، فوق جبل البان قرب خزان الماء المزود الرئيسي لمنجم الفضة. اكثر من10 أشهر من النضال والصمود دفعا عن حقوقهم المشروعة من شغل وماء، واحتجاجا على التلوث والإقصاء الذي تتعرض له المنطقة، في ظل شروط شديدة القسوة (حرارة الصيف الشديدة ، وبرد الشتاء القارسص ،وعورة التضاريس، وغاب التضامن الفعلي....).

بموازاة هذا الاعتصام البطولي، يخوض السكان احتجاجات متواصلة كان آخرها، وليس الأخير،تنظيم مسيرة احتجاجية يوم 28 فبراير 2012 شارك فيها أزيد من 3500 متظاهـرة نحو الباب الرئيسي للمنجم ، قاطعين حوالي25 كلم ذهابا وإيابا.اعترضتهم قوات القمع ، أما تلاميذ الجماعة فلا زالوا مقاطعين للدراسة منذ بداية الموسم تضامنا مع أهاليهم المعتصمين .

لمواجهات هذه الاحتجاجات ، جربت كل الوسائل باستثناء تفاوض حقيقي يفضي إلى تلبية مطالب السكان ، من "حوارات" جوفاء وتهديد وقمع و حصار، وحتى الاعتقال والمحاكمات – المناضل مصطفى اشطوبان الذي حوكم بـ4 سنوات سجنا نافذة منذ دجنبر 2011بتهمته التحريض على العصيان والسرقة –، وسياسة التجاهل وصم الأذان ثم التضليل الإعلامي. ضمن هذا الأخير، أصدرت شركة معادن اميضر التابعة للهولدينغ أونا بلاغا عممته على شكل إشهار على الصحف والمجلات.يوم 10 فبراير2012 هاجمت فيه نضالات السكان، واعتبرتها غير مشروعة. و ادعت الشركة أنها ساهمت في تنمية المنطقة ، وشغلت السكان، وحافظت على البيئـة .توالى بعد ذلك تصريحات صحفية لمسيري الشركة في الجرائد، وفي القنوات التلفزية لتكرر نفس الكلام الذي جاء به البلاغ فما حقيقة ذلك ؟

تنمية المنطقة أم تنمية أرباح الشركة ؟

يعتبر منجم اميضر أول منجم لإنتاج الفضة على المستوى الإفريقي والسابع عالميا، و تعود ملكيته إلى الشركة المعدنية لامبضر التابعة لمجموعة مناجم أومنيوم (إفريقياأونا) بعدما تم تفويته– قل منحه– سنة1996 في إطار سياسة الخصوصية بضمن بخص لا يتعدى 644 مليون درهم _ بيع قطاع المناجم بكامله لمجموعة أونا وفق شروطها..-

ويتجاوز إنتاجه 200 طن أي 20 مليون غرام من الفضة الخالصـة سنويا _تصدر إلى الخارج ، ومع تسريع وثيرة التنقيب وتوسيع المنجم والمصن حددت مجموعة مناجم كهيدف الوصول والحفاظ على إنتاج 300 طن من الفضة في السنة. وإذا حددنا ثمن الفضة هو 6 دراهم للغرام الواحد سنجد أن الإنتاج بالمنجم يصل إلى 120 مليون درهم سنويا ومع الأخذ بعين الاعتبار كلفة الإنتاج الضعيفة _ لا تتجاوز 60 سنتيم

لـلغرام الواحد سنحصل على قيمة الأرباح التي تجنيها الشركة من هذا الكنز الثمين.

ومع الأزمة المالية ارتفعت أسعار المواد المعدنية النفيسة الذهب والفضة مما اثر إيجابا على عائدات شركة المناجم إيميضر (إس إم إي)حيث حققت أكبر ارتفاعات في تداولات الأسهم ،حيث انتقل ثمن السهم الواحد من أقل من 2000 درهما للسهم الواحد بداية سنة 2011ليصل إلى أزيد من 4000 درهما، في شتنبر 2011)..

في المقابل واقع المنطقة المجاورة للمنجم و الإقليم بكامله شاهد على طبيعة التنمية التي تدعيه الشركة : فحسب بعض التقديرات تتجاوز نسبة الفقر بالمنطقة 19 في المائة ، وهي أكبر نسبة على المستوى الوطني ،و البنية التحتية ، باستثناء الطريق المعبدة التي تصل المنجم بشبكة الطريق الرئيسية. تعيش عدة قرى عزلة كاملة . و محرومة من الماء والكهرباء ، ما يفرض على تلاميذ بعض المناطق قطع مسافة كبيرة ، قد يستغرقون أكثر من ساعتين ، لبلوغ المدرسة بحيث تبعد بعض المدارس ب ماين 3 كلم إلى 9 كلم أما الثانوية فلا وجود لها . أما قطاع الصحة فتتوفر الجماعة على مستوصف صغير يفتقر للأدوية و الطبيب، وحتى المستشفى الذي يبعد عن الجماعة أكثر من 30 كلم يفتقر إلى التخصصات والأطر الصحية الكافية ، ما يضطر المواطنين إلى نقل مرضاهم قاطعين مسافة 160 كلم إلى ورزازات أو الرشيدية ..

من خلال كل هذا يتبين بالملموس انه ما من تنمية سوى تنمية لأرباح أخطبوط أونا من جهة، و من جهة أخرى البؤس والبطالة لكادحي وكادحات اميضر تم التهميش و تهديد بيئـة المنطقة .

أما ما سمته الشركة بالتنمية، من نقل مدرسي، و توزيع الأدوات المدرسية و حفر الآبار... فمجرد مكاسب طفيفة ثمرة نضالات عمالية وشعبية منذ أواسط الثمانينات، و لا يمثل الا قاتنا من أرباحها الهائلة.

– التشغيل في المنجم أم تعميم الهشاشة :

تشكل البطالة في إقليم تنغير بصفة عامة واميضر بصفة خاصة أحد تجليات التهميش والإقصاء فهناك أزيد من 1500 معطل-ة حامل للشهادات . و حتى باب الهجرة إلى الخارج ، الذي كان ملاذا للعاطلين بالإقليم في فترات سابقة فقد أغلق أمامهم ..أما التشغيل بالمنجم فلا يتعدى 1000 منصب شغل ، أكثر من نصفهم يشتغلون في شركات من الباطن – إجراء لجأت له الشركة من أجل تخفيض كلفة الإنتاج وإضعاف العمل النقابي–.وهؤلاء معرضون أكثر للاستغلال والهشاشة نموذج شركة كلومين _حيث تم طرد 40 عاملا في سنة2006 و 11 عاملا في سنة 2011 _كما تعترض إدخال مقاولات أخرى، وفي هذا الإطار اقترحت على المعتصمين تشغيل 150 شخص في إطار للمقاولـة من الباطن .

أما مناصب الشغل الموسمية للطلبة خلال العطل الصيفية فبغض النظر عن طبيعتها فلم تتعد سنة 2011 عدد 39 فرصة شغل وليس 200وكانت العامل المفجر للنضالات الجارية.

فرص عمل الشركة مقلصة الى أدنى حد، وقسم منها هش، بما يضمن أقصى الأرباح. علما أن ظروف العمل، قاسية بخاصة عمال شركة المقاولات من الباطن ، المعرضين للإصابة بالأمراض المهنية الخطيرة وحوادث الشغل المميتة كانت آخرها سقوط احد عمال الحراسة في مصفاة يبلغ عمقها 100 متر بدون سيجاج يوم 13 فبراير2012 .

– احترام البيئة أم تهديدها ؟

الرأسماليون لا يهدفون إلا لراكمة الأرباح، أما التنمية والتشغيل واحترام البيئة فلم تكن يوما في جدول أعمالهم ، وشركة اميتر للمعادن مثال حي على ذلك.

بسبب الاستغلال المفرط للماء، تعاني المنطقة من الجفاف بفعل تراجع منسوب المياه والسواقي ، وكذلك التلوث بشئى أنواعه بسبب استعمال الشركة لمواد كىماوية سامة ومدمرة للبيئة في عملية الإنتاج _ الزئبق ،السيانور، والزئك _ وطرحها كنفايات صلبة وسائلة وغازية مما يؤثر على صحة المواطنين وعلى مورد رزقهم من خلال القضاء على الفلاحة وتربية المواشى .

فحسب تقارير جماعة اميضر وبعض الإطارات الجموعية يمكن إجمال هذا التهديد البيئي في ما يلي:
– تلوث المياه السطحية والجوفية
– تلوث الهواء الناتج عن الغازات المنبعثة من الشركة

– تسرب المياه المستعملة والملوثة بمادة السيانور(مادة محظورة دوليا لا تحلل إلا بعد مرور قرن من الزمان؛)

– تلوث وتدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الذي يتمثل في انقراض بعض أنواع النبات والوحيش

– تلوث وتدهور التربة بسبب المواد السامة الناتج عن غياب الحواجز الوقائية.

– حياتنا وكرامتنا وبيئتنا أولى من أرباحكم

هذا ما جسده الاميضريون– ات على ارض الواقع بكفاحاتهم ، فمئذ 20 غشت والى الآن أغلقوا الصمام الرئيسي الموجود فوق جبل البان ”مما اثر على الإنتاج ب40 في المائة حسب بلاغ الشركة .كما حاولوا قطع الماء من البئر الثاني بالقرب من الطريق الرئيسية رقم 10 ، و أوقفوا آلات الكونكاسور ومحاولات منع الشركة من استغلال أراضي أخرى تابعة للجماعة ،إنها أشكال نضالية جريئة للمضغط على الشركة مستلهمة تجارب نضالية سابقة لخفض الإنتاج وحتى توقيفه.. تجربة ميناء افني في العام 2008وهضبة الفوسفاط في

صيف 2011...

لم تكف شركة معادن اميتر باستغلال العمال والعمالات و تلويث البيئة، وحرمان أبناء المنطقة من التشغيل، بل تخرق حتى القوانين والاتفاقات والبرتوكولات التي وقعتها. نذكر منها استغلال الموارد المائية خارج القانون 10–95 المتعلق بالملك العام المائي ، إخفاء المساحة الإجمالية الحقيقية التي تستغلها الشركة لسنوات ،استغلال الرمال خرق الاتفاقيات المبرمة ، مع الجماعة محاولة إنشاء محطة فرعية للكهرباء دون وجه حق من خلال الاستيلاء على قطعة أرضية، وأيضا استغلال بشر ”تاركيت” بدون وثيقة قانونية منذ 1986 الخ”.

على سبيل الختام :

بعد تصريحات رئيس الحكومة المحكومة بنكيران تعرضت مجموعة من الحركات الاحتجاجية للقمع ، وهو ما لمحت له الشركة في ختام بلاغها حيث، أعلنت أنها تنتظر ضمان حقها المشروع في التزود بالمستلزمات الضرورية لاستمرار عملياتها ، وذلك طبقا للقانون ” بعبارة أوضح إنها تنتظر تطبيق القانون وبلغة دولة الاستبداد القمع من ضرب واعتقالات ومحاكمات...في حق ”جماعة من الأفراد” وليست ساكنة بأكملها من 7 دواوين.

أما جواب المعتصمين فلم يتأخر كثيرا ، حيث أعلنوا في بيان حقيقة أنهم بقدر استعدادهم للحوار من أجل تلبية مطالبهم المشروعة بقدر استعدادهم للنضال والتضحية.فلن يكلفهم ذلك أكثر مما كلفهم الصمت والانتظار.فلا القمع ولا الاعتقال قادر على إرجاع المعتصمين والمعتصمات إلى منازلهم .

عاشت نضالات اميضر الصامدة وعاشت نضالات كادحي وكادحات الشعب المغربي.

مراجع :

– اميضر بإقليم تنغير في ركب نضال كادحي القرى المناضلة ع40

– خبر عاجل من اميضر–إقليم تنغير :إزالة قمعي كثيف ينذر بتصعيد خطير (فيديو موقع المناضلة) http://www.almounadil-a.info/article2564.html

نضالات عمال منجم اميضر جريدة المناضل-ة ع 7: تاريخ حافل بالتجارب والدروس

تقرير القافلة التضامنية لمجموعة أطاك تنغير .

تقرير زيارة جريدة ” الاتحاد الاشتراكي ” بلاغ شركة معادن اميتر _الإحداث المغربية ع 483

-بيان حقيقة : حركة على درب 96 – إميضر– اميضر : اعتصام بطولي متواصل في ظروف قاسية في ظل تعنت شركة معادن اميضر والسلطات المحلية ، وضعف التضامن الفعلي : المناضل-ة ع 41

الوضع الصحي بإقليم كلميم... تذكر ذهاب إلى الجحيم

(تمة)

الدولة التي تتذرع بعجز ميزانيتها عندما يتعلق الأمر بصحة المواطنين، تكون سخية عندما تؤدي ثلث الميزانية العمومية كل سنة خدمة لديون لم يستفد منها المواطن، أو عندما تقدم هذا القطاع هدية للرأسمال في إطار الخصوصية. ويستمر تهرب الدولة من تحمل تمويل قطاع الصحة، بإلقاء عبئه على كاهل الأسر من خلال قانون المساعدة الطبية للمعوزين (راميد أنظر جريدة المناضلة عدد .46)

تتعهد الدولة تخريب خدمات المستشفيات العمومية، كي تصب الماء في طاحونة الدعاية التي تنادي بخصوصتها، وترغم المواطن على التوجه إلى المحصات الخاصة بدل انتظار مواعيد خدمات رديئة؛ مواعيد قد لا تأتي!

إن الإطارات المناضلة في المدينة، تتحمل جزءا من المسؤولية، لكنه الجزء المتعلق بالنضال من أجل جودة الخدمات الصحية ومجانيتها. على النقابات وجمعية حقوق الإنسان وجمعية أطاك وحركات المعطلين أن تكون في مستوى مسؤولية النضال من أجل هذا الملف.. فالسكان يخرجون بشكل متكرر في أشكال احتجاج عفوية وأولية، لكنها بحاجة إلى التنظيم.

من المسؤول؟

ليست الدولة غافلة عن هذه الحالة، فهي تدرك جيدا التردّي الفظيع للوضع الصحي بالإقليم، وتستعمله لأغراض إقناع– أو بالأحرى إرغام– المواطنين التوجه نحو القطاع الخاص وسن المزيد من خطط خصوصة القطاع والتخلي عن تمويله.

طبعاً ليس هذا الوضع نتيجة سوء تسيير محلي أو فساد الأطر الصحية أو مدير المستشفى أو حتى المندوب الجهوي... فهؤلاء يسيرون قطاعا تركته الدولة لحالة لأكثر من ثلاثة عقود. منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، استقالت الدولة من اهتمامها الضعيف أصلاً بصحة من تستنزفهم بفرض شروط استغلال مفرط وترهقهم بالضرائب لتلقي عليهم العبء، فصحة الصحة من ميزانية الدولة لا تتجاوز 5٪، بينما كانت 8 ٪ في سنوات 1960.

مقارنة بين نفقات من ميزانية 2009

	الصحة	الداخلية	نفقات خدمة الدين (2008)
نفقات التجهيز	329 و مليون درهم	2 مليار و329 مليون درهم	93 مليارو300 مليون درهم
نفقات التسيير	7 مليارو 845 مليون درهم	12 مليار و479 مليون درهم	

أي أن الدولة تنفق أقل من 305 درهم سنويا على صحة كل مواطن، بينما تخصص أكثر من 490 درهم كل سنة لقمعه. وتتنزع منه أكثر من 3110 درهم لاداء خدمات ديون لم يستفد منها إطلاقا.

دلت دراسة في نهاية التسعينات قامت بها وزارة الصحة والبنك العالمي حول تمويل الصحة بالمغرب، أن نصف النفقات الصحية تقوم بها الأسر وتبلغ هذه النسبة حاليا ٪60.

بعد نقل المستشفى العسكري من بويركارن إلى كلميم، تم تدشين مشروع مستشفى محلي بمدينة بويركارن سنة 2007، وتعهدت الوزارة الوصية باستكمال المشروع بعد عامين. لكن انصرفت 5 سنوات و المستشفى لا زال أشبه بالاطلال. لو تعاق الأمر ببناية لإحدى أجهزة القمع لما تطلب إنجازها سوى أشهراً معدودة.

مع الفقر المدقع بهذه القرى، يعاني السكان من انعدام الخدمات الصحية بمراكز الاستشفاء (14 مركزاً صحياً قرويا و16 مستوصف قروي)، وغالبا ما يستعين القرويون– بفعل انعدام سيارات الإسعاف– بسيارات الأجرة أو السيارات الشخصية لنقل الحالات المستعجلة إلى المستشفى الإقليمي بكلميم؛ هذا إذا لم يتم توجيههم نحو مدن أبعد (أكادير أو مراكش) في حالة غياب الطب المختص أو انعدام التجهيزات في المستشفى الإقليمي بكلميم.

فضيحة الأدوية المثلثة

تفجّرت بضواحي مدينة كلميم فضيحة طبية/ بيئية، حيث تم اكتشاف كميات هائلة من الأدوية من مختلف الأنواع [قدرت قيمتها بملايين السنتيمات] فيها أدوية تمتد صلاحيتها حتى 2014، بالإضافة إلى بعض النفايات الطبية مرمية بجنبات هضبة صغيرة بدوار واعرون التابع لجماعة أسيرير القروية.

في وقت يعاني فيه المواطنون من قلة ذات اليد لاقتناء الأدوية، تقوم فيه مصالح الوزارة بإتلاف مخزون المدينة من أدوية لا زالت صالحة.

تم رمي هذه الأدوية والنفايات الطبية بمقربة منطقة تكثر فيها أنشطة الرعي، وبجانب مشروع توسيع محطة معالجة المياه العادمة التي يشتغل بها عشرات العمال. وجدير بالذكر أن عملية التخلص من هذه الأدوية تمت بالتزامن مع زيارة وزير الصحة الحسين الوردي للمنطقة مخافة إطلاعه على تلاعبات تدبير توزيع الأدوية، خاصة وأن عشرات المواطنين احتجّوا يوم زيارة وزير الصحة أمام المستشفى الإقليمي.

ويشكل تدبير النفايات الطبية مشكلة عويضة بالمدينة، حيث يتم رمي النفايات الطبية التي تحتوي على مواد طبية مستعملة كالضمادات وشفرات حادة وحقن مع النفايات العادية، ليكون المتضرر المباشر من هذا التصرف عمال شركة النظافة، وكذا سكان الأحياء المجاورة للمستشفى خاصة حي الفيلّا، وبعض المواطنين محترفي النيش في النفايات بالمدينة.

■ المراسل

=====

المراجع:

– النشرة الإحصائية السنوية المغربية، 2020، المندوبية السامية للتخطيط

– النشرة الإحصائية الجهوية 2011، المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية.

– أرضية المؤتمر الوطني الثالث لجمعية أطاك المغرب في مواجهة العولمة الليبرالية؛ المغرب في مواجهة العولمة، أوجه الهجوم النيوليبرالي والبدائل الممكنة 30– 31 يناير 2010.

– موقع جريدة المناضلة

– جريدة الخبر السياسي، العدد 4، 15- 12- 2010

–مواقع الكترونية محلية: sahrapress - sahara24– الصحراء

كفاح الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وصموده بجامعة ابن طفيل-القنيطرة

في حوار مع رفيقتين من فصيل الطلبة القاعديين التقدميين

تضامنا مع الرفاق القاعديين التقدميين بجامعة القنيطرة، ومع جماهير طلابها، نستضيف الرفيقتين أمينة ونادية للتعريف بهذه التجربة النضالية المتميزة.

-انتميزت جامعة ابن طفيل بإرث نضالي، تأكد في السنوات الأخيرة، و عبر عن نفسه مؤخرا في التعبئة والنضالات التي حاول النظام إطفائها بهمجية قمعه بالإقامة الجامعية المفوضى إلى محاكمة 13 مناضلا، اثنان منها في حالة سراح. فما هو السياق الموضوعي لنضالات هذه السنة؟

تفاعلا مع التطورات المحلية والعالمية الأخيرة، شهدت الحركة الطلابية تحت لواء إطارها العتيد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب دينامية ملحوظة.

فقد شهد موقع القنيطرة هذه السنة معارك بطولية بغية تحصين مكتسبات مادية ومعنوية للجماهير الطلابية، إضافة إلى اتساع القاعدة الجماهيرية للنضال الطلابي وإحباط المشاريع المعادية لها، و لا ننسى تكريس جو النقاش و التواصل الديمقراطي بالموقع، كل هذا جعل النظام القائم يسعى جاهدا بمحاولات بائسة لكبح تطور الحركة الطلابية و اجتثاث هويتها الكفاحية و التقدمية الراسخة و الحيلولة دون قيامها بدورها في الصراع الاجتماعي العام في وقت يشهد احتقان الأوضاع بالمغرب.

في هذا السياق باتى اقتحام الحي الجامعي بالقنيطرة و اعتقال 13 مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، و هذا ليس أمرا مفاجئا. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القمع الذي يبال مختلف الأصوات التقدمية المناضلة في الظرفية، إذ أن النظام بعد استكماله مناوئاته الياشئة في علاقة بالحراك الشعبي يعمل على توجيه ترسانته القمعية لضرب أي حركة ممانعة و مناضلة.

2-ما هي أبرز المطالب، و أشكال النضال من أجلها؟
2-مطلبنا الاستراتيجي هو تعليم شعبي، علمي، علماني، و موحد. لكن هذا الهدف يستلزم أن تناضل من أجله الطبقة المعنية و كل قوى السياسية و التقدمية و الاطارات الحقوقية و النقابية المعنية بملف التعليم. رفعت الجماهير الطلابية ملفا مطلبيا تحت لواء اطارها العتيد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، يتضمن مطالب مادية:

. تعميم المنحة و الزيادة فيها.
. توفير احياء جامعية بكل مواقع الجامعة.
. توفير النقل و بشن رمزي.
. توفير مطاعم بكل الجامعات و الملحقات..
و كذلك مطالب بيداغوجية تستهدف تجميد بعض البنود التصفوية المتضمنة في ما يسمى الميثاق الوطني للتربية و التكوين
و كذا مطالب في شقها الديمقراطي:
رفع العسكرة عن الحي الجامعي و الجامعة.



نادية قيسسي:
مناضلة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، من مواليد 07 دجنبر 1990، من مدينة سيدي قاسم، حاصلة على شهادة البكالوريا علوم الحياة و الأرض سنة 2009، التحقت بالجامعة ابن طفيل موسم 2009/2010 تدرس بالسنة الثانية تخصص الدراسات الانجليزية، كما انها تنتمي لفصيل الطلبة القاعديين التقدميين، بإضافة على انها ناشطة بحركة 20 فبراير، و عضو بالجمعية المغربية لحقوق الانسان.



الاعتراف بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب كممثل شرعي للطلبة المغربية.
وكانت اشكال نضال عن هذه المطالب بفتح اشكال نضالية على الواجهة الثقافية (ايام ثقافية) من جهة، و تفجير معارك نضالية بالجامعة حاملة لهذا الملف المطلي، و التنسيق الوطني من أجل توحيد الفعل النضالي و رفع ملف مطلبى موحد من المواقع الصامدة، و كذا تفجير هذه المعارك النضالية على مستوى الشارع.

3-مشاركة الطالبات في التعبئة و النضالات الطلابية دون مشاركة الطلاب، هذا ملحوظ وطنيا. إلى ماذا يعزى هذا الواقع، و ما سبل تجاوزه؟
- بحكم أن المجتمع المغربي يمارس الاضطهاد و الحيف على المرأة فهذا دافع يجعلها فاعلة في كل الاشكال النضالية و ان تتواجد في مقدمتها، فحضور المكثف للعنصر النسائي في هذه الاشكال نسجها على انها نقطة قوة للحركة الطلابية انسجاما لمرجعيتنا الماركسية لا تحرر المجتمع دون تحرر المرأة و العكس.

هذا لا يعني غياب العنصر الذكوري و هذا ما يتبين من خلال اعتقالات التي طالت الحركة الطلابية بالخصوص المتمثلة في 11 معتقل و معتقلتين في حالة سراح مؤقتة.
4-كيف هي ظروف اعتقال الرفاق بالسجن المحلي _العواد، وماهي دواعي اضرابهم عن الطعام الذي بدا يوم 21 من الشهر الجاري؟
- منذ لحظة اقتحام قوات القمع للحي الجامعي بيوم الاربعاء الأسود 28 مارس 2012، و الشاكلة التي تم التدخل بها، كانت جد بشعة.

بدون سابق انذار تم انزال ترسانة لأجهزة القمع و تطويق الحي الجامعي و كذا احضار جرافة لاقتلاع باب الحي الجامعي. بعدها تعرض كل الطلبة و الطالبات المتواجدين بالحي الجامعي الى اشبع انواع السب و الضرب و التعذيب بواسطة عصي من حديد و هراوات و حجارة من قبل قوات القمع و كذا المناضلين الذين تم اعتقالهم حيث تم ضربهم بطريقة وحشية من داخل الحي الجامعي خصوصا المناضلين: اسماعيل الاحمر و مغيث الخالقي و عبد

الرحيم التويل و اشرف القرش و عبد الرزاق جقاو الذي تم اعتداء عليهم امام عين الجماهير الطلابية. فبعد اسابيع من تحقيقات تم احالة 13 معتقل على الجنايات موجهين لهم تهمة من قبيل:
تكوين عصابة إجرامية، حمل اسلحة البيضاء، ضرب رجال الأمن بأسلحة و قنينات غازية، العصيان المدني، التهديد، تخريب ممتلكات الدولة و مازال لحد الآن لم يعلن عن تاريخ جلسة القالية.

تم احالة 11 معتقل الى سجن العواد في حين معتقلتين ظلتا في سراح مؤقت، فالطريقة الوحشية التي تعرض لها المعتقلين من ضرب مبرح و شتم و تعذيب و تشكيل منذ اعتقالهم الى حدود الساعة لا تتوافق و مواثيق حقوق الانسان.

انطلاقا من الوضعية المزرية و الظروف اللا انسانية التي يعيشها المعتقلون من داخل سجن العواد بالقنيطرة، قاموا باضراب عن الطعام لمدة ثمانية ايام قابلة للتמיד ابتداء من 21 ماي 2012 تنديدا و احتجاجا عن:

المحاكمات الصورية و ظروف الاعتقال التعسفي المنافية لما تنص عليه مواثيق حقوق الانسان و كذا اشكال الممارسة عليهم من داخل السجن من الترهيب و القمع و الاستفزازات و الضرب و كذا تشيئهم من داخل السجن بالمف المطلب للجماهير الطلابية العادل و المشروع الذي تم اعتقالهم من أجله.

اضافة الى ثمانية ايام المنفضية من اضراب عن الطعام فالمعتقلين 11 بسجن العواد- القنيطرة قاموا بتمديد اضراب عن الطعام لمدة 15 يوم بنفس الدوافع.
5-يتميز فصيل الطلبة القاعديين التقدميين بعلاقته الديمقراطية مع باقي الفصائل و في الساحة، وكان له دور ايجابي في انجاح ندوة 23 مارس بمراكش حول العنف بالجامعة، فما تقويمكم لتعاون فصائل ندوة 23 مارس من أجل تحسين شروط النضال في الجامعة، لا سيما العلاقات بين مكونات أ.و.طم؟
- لطالما نخرط الطلبة القاعديون التقدميون في كل المبادرات الرامية الى العمل الوحدوي بين اطراف الحركة الطلابية، بشرط وضع مصلحة الحركة الطلابية فوق أي

اعتبار.
تقيمنا كفصيل الطلبة القاعديين التقدميين لتعاون فصائل ندوة 23 مارس من أجل تحسين شروط النضال في الجامعة، هو ايجابي نظرا لأنه يؤسس لفعل اوطامي قادر في المستقبل أن يحقق مكاسب مادية للجماهير الطلابية و يساهم في رص صفوف الحركة الطلابية و صيانة الهوية الكفاحية و التقدمية للحركة الطلابية و لا يغلب جانب الوحدة على الصراع بين هذه الاطراف التقدمية على الأقل إلا أن هذه التجربة لا زالت في بدايتها هذا ما يلزم منا و من كل الاطراف التفعيل لكل خلاصات الندوة و تصريفها و الدفع بها الى الامام و ابتكار اليات جديدة سواء تنظيمية او ممارساتية قادرة على تطوير هذه الخلاصات، و الملحوظ ان بعد ندوة 23 مارس 2012، تراجع العنف من داخل الجامعة و تكرست العلاقة الديمقراطية بين مجموعة من مكونات الحركة الطلابية في أفق تعميق النقاش مع الاطراف الأخرى.

6-الى أي مدى يتفاعل النضال الطلابي بجامعة ابن طفيل مع محيطها النضالي، عمال و معطلين و حركة 20 فبراير؟

6-يتفاعل النضال الطلابي بجامعة ابن طفيل على اساس الهوية الكفاحية و التقدمية و انطلاقا من تراث تاريخي لاتحاد الوطني لطلبة المغرب، و تجسيدا لموقف اوطم في مؤتمره الخامس عشر لكل معركة جماهيرية، صاها في الجامعة لهذا تاريخيا لطالما دعمنا كل الحركات النضالية للطبقة العاملة من نقاشات في الساحة الجامعية و اقامة ايام ثقافية ايضا ميدانيا من خلال وقفات احتجاجية و اضرابات عن الطعام و اعتصامات اما حركة 20 فبراير فكانت حركة تضم كل فئات الشعب المغربي، و بما أننا فئة من داخل الشعب المغربي فكان حضورنا لازما و تفعيل فيه الحراك لابد منه كيمارس جذري من داخل الجامعة المغربية.

و ايضا دعمنا لحركات الاحتجاجية للمعطلين سواء عبر وقفات احتجاجية او مسيرات او اعتصامات فنحن ندعم كل الحركات النضالية التواقة الى التحرر من كل اشكال الاضطهاد و الاستغلال و كذا التفاعل مع مختلف الاحداث بالوطن و التعريف بواقع الفئات المضطهدة.

أمينة لعقوبي، من معتقلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، متابعه في حالة سراح مؤقتة. من مواليد 1990. تنحدر من مدينة سوق الأربعاء. حاصلة على شهادة السكالوريا آداب سنة 2009، التحقت بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة بنفس السنة بشعبة الجغرافيا لمدة سنتين و الآن تتابع دراستها بمسلك التاريخ. تنتمي لفصيل الطلبة القاعديين التقدميين ناضلت إلى صفوف الجماهير الطلابية منذ التحاقها بالجامعة تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كما أنها عضو بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان، و ناشطة فاعلة في حركة 20 فبراير، ظلت متمسكة و فية بالقضية الجماهير الطلابية و الجماهير الشعبية لحين اعتقالها من داخل الحي الجامعي بالسكانية على إثر هجمة النظام الهجمي الشرس يوم الأربعاء الأسود 28 مارس 2012

عزمتنا مقاطعة إمتحانات نهاية السنة نظرا لانعدام أبسط شروط التحضير لهذه الإمتحانات.

و في الأخير نحكي كل المدافعين عن حرية العمل السياسي و النقابي و قضايا الشعب المغربي العادلة و المشروعة عامة، كما نحكي عاليا هيئة دفاعنا على مجهوداتها المهنية و دعمها المبدئي لنا كطلبة معتقلين.

إمضاء : المعتقلين السياسيين .

-إسماعيل الأحمر
-مغيث الخالقي
-إبراهيم الكلي
-أسامة البقالي
-حاتم الورغي
-عبد الرزاق أجقو
-أشرف القرش
-مراد الهواري
-مراد حيطوف

السجن المحلي العواد-القنيطرة

بلاغ رقم 4



تستمر هجمات النظام القائم بالمغرب على أبسط مظاهر ممارسة العمل النقابي و السياسي، من خلال حملة الاعتقالات الواسعة التي يشنها على كافة مناضلي الشعب المغربي بجل حقول الصراع عبر ربوع هذا الوطن الجريح، لتستمر بذلك معها معاناة كل المعتقلين السياسيين بسجون النظام الرجعي _ هذه المعاناة التي لا تختلف في شيء عن معاناة المعتقلين الفلسطينيين بسجون الكيان الصهيوني- و ضمنهم نحن معتقلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالسجن المحلي العواد القنيطرة.

ضدا على هذا الواقع، و من أجل تحسين وضعنا من داخل السجن(تجميعنا داخل زنزانة واحدة، الإستفادة من الهاتف، التواصل بالنج، توفير الرعاية الطبية، زيارة الأصدقاء....)، المرتبط جدلا بالدفاع عن هويتنا كمعتقلين سياسيين، نعلن للرأي العام الوطني و المحلي أننا في إطار المعركة النضالية التي نخوضها من داخل السجن، سنمدد فترة الإضراب عن الطعام الذي بدأناه يوم 21 ماي الماضي لأسبوعين إضافيين قابلة للتמיד حتى تستجيب إدارة السجن لملفنا المطلبى، مع

توادا .. درب نضال أمازيغي جديد وجب تعميقه

النضالية و الإستفادة من حفز السيرورات الثورية وكذا النضال في صفوف حركة 20 فبراير

وقد شهد الجانب المطلبي لحركة توادا تطورا مع مسيرة توادا الثانية ، بالدار البيضاء يوم 22 أبريل 2012، إذ لم تكتف بطرح مطالب مسيرة توادا الأولى ، بل إن لغة بيان المسيرة الختامي متافرة بشكل واضح بارضية حركة 20 فبراير (النظام المخزني الإستبدادي، الكرامة و الديمقراطية و الإنصاف و العدالة الإجتماعية، الاختيارات المخزنية اللاشعبية، للفساد واقتصاد الربح، نهب المؤسسات العمومية والثروة الوطنية، المرتبة الدونية فيما يخص المساواة بين الجنسين...) وهذا ينعكس أيضا في المواقف الصريحة و المطالب المعلنة في البيان. إنه تقدم ملموس في الجانب المطلبي للحركة الأمازيغية بتبني مطالب لها جذور في الأرضية المطالبة لحركة 20 فبراير مع شجاعة في طرح مطلب العلمانية الذي أصبح بمثابة طابو حتى عند بعض أقسام اليسار.

توادا والأفق التحرري للقضية الأمازيغية

ستظل توادا، رغم ما قد تبديه من كفاحية ، ناقصة التأثير ما لم تعمل على التعاون مع كل الحركات المناضلة الأخرى (حركة طلابية، معطلين، نقابات، أحزاب تقدمية) لتسهم في النضال الأمازيغي و في الحراك الشعبي المغربي العام، سعيا لثورة مغربية تأتي على كل أشكال الاضطهاد و تحقق التحرر الشامل، تكون الأمازيغية إحدى أبعاده. يتطلب الأمر، في ظرف الحالي، السير مع حركة 20 فبراير الرامية إلى توحيد النضالات و تجميع كادحي الشعب المغربي للدفاع عن حقوقهم الثقافية و الإجتماعية و الاقتصادية و السياسية. وبات لزاما على حركة توادا الإستمرار و تنويع أشكالها النضالية، مع التركيز على الفئات الشعبية و هجر تقليد الإقتصار على الأنشطة المنقطعة و المناسباتية .

فاهم درس تستشفه الحركة الأمازيغية من السيرورات الثورية الجارية، أن الثورة تلعب دورا تحرريا شاملا لكافة الفئات المضطهدة بقرار مشاركة هذه الأخيرة في صنع أحداث الثورة وإسهامها في انتصارها. ويعتبر تحرر أمازيغ غرب ليبيا وتجنيس أكراد سوريا دليلا تقريبا على ذلك وحتى ترسيم الأمازيغية بشكلها الحالي الذي يرجع فضله لحركة 20 فبراير.

ضمن هذه الرؤية، يندرج واجبنا إزاء حركة توادا و المتمثل في الإنخراط الفعال _ تنظيما ونضالا- و دعمها من منظور تلقح الحركة الأمازيغية بإستراتيجية نضال كفاحي ظل غائبا في أجندتها لعقود ، نضال يقطع مع أسلوب الإستجداء وانتظار انصياح الحاكمين، مع السعي الدائم لتوحيد جهود المناضلين في الحركة الأمازيغية مع كافة الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والديمقراطية ضد الإستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي والإقصاء الثقافي ، و تفادي التراجع الغير المعلن عن الدعم و التواجد الفعلي في نضالات 20 فبراير . في أفق إعادة بناء الحركة الأمازيغية على أسس الديمقراطية و الديمقراطية و الإستقلالية و الكفاحية، و تكون مساهمة في التغيير الجذري و العميق للأوضاع الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية بالمغرب.

إن طريق النضال الحقيقي والكفيل بتحقيق مطالبنا واضحة، قد رسمها القبائليون بدمائهم في ربيع 2001 ولا تحتاج سوى استخلاصها و ملائمتها مع الواقع المغربي.

ولتسير الحركة الأمازيغية في هذا الاتجاه ، لابد من توسيع قاعدة المدافعين عن القضية الأمازيغية ، و تجاوز شكل نخوبة " توادا " على غرار الحال التاريخي للحركة ، من خلال التواجد اليومي إلى جانب المقهورين في صراعاتهم ضد التهميش والقهر ، و ربط مطالب القضية بمطالب أخرى اقتصادية واجتماعية للشعب المغربي الكادح.

علاوة على ضرورة تعميم أنشطة التضامن و الداعم لنضالات كادحي المناطق المهمشة، و توحيد الفعل النضالي للحركة الأمازيغية و توطيد أواصر التعاون النضالي بينها و بين القوى التقدمية و الحقوقية بالبلد، لتحقيق الأهداف المشتركة، أهداف التحرر الشامل..

الأمازيغية قضية جماهير شعبية عريضة ، وهذا لن يتأتى إلا بالتواجد اليومي مع المقهورين في محنة التصدي للتعديات على حقوقهم بمختلف أنواعها.

ماذا عن مسكن الدستور

لم يبتلع شباب حركة توادا طعم الترسيم الكاريكاتوري للأمازيغية الذي جعلها أولا مرهونة بقانون تنظيمي في أمد غير منظور و طوقها ثانيا بانتفاء الديمقراطية في الدستور المنحوش شكلا و مضمونا.

فقد اعتبرت الحركة أن " المخزن حاول ، عبر أنزلامه و أنذاله و مؤسساته المفبركة و الشكلية ، استمالة الأمازيغ إلى جانبه بإقراره في دستوره المنحوش المرقع برسمية غامضة معوقة و معلقة للأمازيغية مرهونة بإنزال قوانين ، ليسوا طرفا في صياغة تفاصيلها و أجزائها "

فكان المطلب الدستوري للحركة مصاعا على هذا النحو " ترسيم كامل و صريح و منصف للهوية و اللغة و الحضارة الأمازيغية في دستور ديمقراطي شكلا و مضمونا يؤسس لدولة مدنية حداثة عصرية ، و يقر بسيادة الشعب و فصل الدين عن الدولة و الفصل التام بين السلط و باستقلال القضاء و حرية الإعلام و يسن نظاما فيدراليا بكل الجهات المغربية في إطار الوحدة الترابية الوطنية "

وقد تأكد زيف ما جاء في الدستور باستمرار منع استعمال أسماء شخصية أمازيغية، ثم بقرار منع التحدث بالأمازيغية في البرلمان.

هذا على عكس أطراف مهللة و مطبلة لدسترة الأمازيغية و مرحبة بـ" الإرادة السامية للنهوض بالأمازيغية، و ومهولة إلى المساهمة في استصدار القوانين التنظيمي، ضاربة عرض الحائط المطلب التاريخي للحركة المتمثل في دسترة الأمازيغية بدستور ديمقراطي شكلا و مضمونا..

توادا .. قراءة في المطالب

تدل النقاط المطالبية المدرجة في بيانات و تقارير حركة توادا على أنها تجاوزت الى حد ما المواقف التاريخية لمعظم مكونات الحركة الأمازيغية، المقتصرة على البعد الثقافي- اللغوي في الهوية باستبعاد أبعاد الهوية المتصلة بأضطهاد اقتصادي واجتماعي و سياسي .

من خلال البلاغ الصادر عن اللقاء الوطني التحضيري المنعقد بالرباط يوم الأحد 08 يناير 2012 نستطيع حصر مطالب الدعوة إلى مسيرة توادا الأولى ونلخصها فيما يلي:

ضرورة الإستجابة الفورية لكافة المطالب المرتبطة بالحقوق الأمازيغية العادلة و المشروعة و على رأسها الاعتراف الواضح والمنصف بالهوية واللغة الأمازيغيتين في دستور ديمقراطي شكلا و مضمونا.

الإقرار الفوري عن معتقلي القضية الأمازيغية وكافة المعتقلين السياسيين ببلادنا.

- إقرار رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا و يوم عطلة.

هذا علاوة على تأكيد " مساندة كافة مطالب و تطلعات الشعب المغربي نحو الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية. ثم التضامن مع حقوق الشعب الأمازيغي في شمال إفريقيا و الساحل. وفي الأخير أكد البلاغ على" مساندة كفاح الشعب الأمازيغي الليبي البطل من أجل انتزاع حقوقه الكاملة في ليبيا الثورة وكذا دعم نهضة أمازيغ تونس التاريخية".

لم يفصل البلاغ في المطالب وحتى طبيعة البيان لم تسمح بذلك ، ولكن على أي حال يبقى متقدما ، فالاعتراف بالأمازيغية وضع كشرط أن يكون في دستور ديمقراطي و مادام الدستور الممنوح لم يستجب لطموحات الشعب المغربي و مطالبه و من ضمنها مطالب الحركة الأمازيغية فهو دستور غير ديمقراطي. أما مساندة مطالب و

انطلقت في السنوات الأخيرة بالعديد من دول العالم، و بتفاوت ، حركات نضال جماهيري متعددة المطالب و متنوعة أشكال النضال . فمن حركات المطالبة بإسقاط رموز الأنظمة الدكتاتورية (تونس ، مصر ، ليبيا ، سوريا ، اليمن ...) الى حركات المطالبة بالديمقراطية داخل ذات الأنظمة (اسبانيا ، اليونان ، إسرائيل، العراق ...) و أخرى مناهضة للرأسمالية (احتلوا وول ستريت). ما حاد المغرب عن هذا المد النضالي، إذ مثلت حركة 20 فبراير الصف المتقدم من الدينامية النضالية الاجمالية منذ انطلاقتها ، و شهدت انخراط قسم من الحركة الأمازيغية - ولو على نحو ضعيف - حيث كان مطلب اعتبار الأمازيغية لغة رسمية ضمن مطالب الحركة الأساسية. هذا فيما ظلت بعض مكونات الحركة الأمازيغية حبيسة استراتيجية الترفع، بل ثمة من راهن على إمكانيات بلوغ المطالب بمجالسة عبد اللطيف المنوني المكلف من القصر بالاشراف على تعديل الدستور.

■ ببقلم : أمثار / أمناي

اللقاءات دون أن يفضي معظمهما الى الحد من تفنيت النضال الأمازيغي .

انطلقت توادا، و استطاعت الشعبية الأمازيغية بعد الخبرة المكتسبة في حركة 20 فبراير أن تلم شمل قواعد الحركة الأمازيغية في حركة موازية. لتؤكد على حقيقة أن وحدة الحركة الأمازيغية لن تكون إلا في النضال الميداني جنبا الى جنب من أجل مطالب بعينها ، أو دعما لحركة نضال أمازيغي على شاكلة توادا . فحتى الآن لم تلق توادا دعما صريحا لدى جل الجمعيات ما عدا التعبير بالبيانات عن مساندة المحطات النضالية (الأولى 15 يناير و الثانية 22أبريل).

أعلنت حركة تاوواد العزم على النضال الميداني من أجل تحقيق جميع المطالب العادلة والمشروعة.

متجاوزة الأفق المسدود للنضال في المؤسسات و أسلوب المرافعة.

لنوسع البات النضال الديمقراطية في وجه العصبوية: لازالت حركة توادا و رغم ما نلاحظ بين الشعبية الأمازيغية من اندفاع متقد و قوي نحو أفكار الديمقراطية و النضال الميداني، تتوقع في فلك المثقفين ولم تتجاوزهم بعد لتتغرس في اوساط الشعب المعني بالقضية .

يجب توجيه قتالية الشباب لحفز المشاركة الواسعة للجماهير في النضال من أجل حقوقها الثقافية و الاجتماعية و غيرها من المطالب الآتية. ثمة اتجاهات عصبوية في صفوف الحركة الأمازيغية و جدت لها مكانا في حركة توادا و تسعى لتوسيعه و التأثير على القواعد ، كالدعوة لنيد كل ما هو عربي ، أو التسارع الى تلفيق التهم لهذا التيار أو ذاك أو هذا الفكر ضد ذاك ، بالتخوين و العمالة و السعي للاستنزاق من نضالات الحركة . فليس بإمكان العصبويين تمييز أكثر من لونين (أسود و أبيض).

إن أي مبرر يمكن أن يسوقه هؤلاء لتقبل هذا و نبيذ الآخر في الحركة، لن يكون إلا واهيا، وسيضرب في مبدأ عام تأسست عليه الحركة متمثل في الاستقلالية المفتحة على عموم الفاعلين الوطنيين و على الاطرار التنظيمية و الحقوقية و الإعلامية الوطنية .

لن يستقيم نضال من أجل القضية الأمازيغية إلا بضمان حق الكل في التعبير و المشاركة في القرار ، وحسن التدبير الديمقراطي للاختلاف القائم رغم كل محاولات انكاره، وتحقيق توحيد قسري مصطنع . و ابسط تجليات حرية التعبير، و الحق في الاختلاف، حرية كل رأي - جمعية أو حزب أو تيار - في توزيع منشوراته في مسيرات و أنشطة الحركة، موقعة طبعاً باسمه كي تنسب له لا للحركة مجملها.

إذ لا تعني الاستقلالية تغيب الرأي و التجرد من الخط الأيديولوجي التي يستمد اساسه من ابعاد أخرى للهوية (بعد الموقع الطبقي، و بعد النوع الاجتماعي ...) ، بقدر ما تعني الالتزام بمقررات الجموعات العامة لتنسيقيات الحركة ، و طبعاً استقلال الحركة التنظيمي ككل عن أي هيئة كيفما كانت وعن توجيهات الدولة ومؤسساتها.

ويطلب منع استغلال نضال الشباب الأمازيغي والالتفاف حول مطالبهم (كما تجلى من تصريحات بعض الرموز كحذيان و راخا مباشرة بعد المسيرة الأولى)، جعل القضية

مخاض مولود نضالي جديد بالمغرب

تندرج ولادة حركة توادا في سياق حراك اجتماعي و سياسي ببلدان شمال إفريقيا و الشرق الأوسط عماده قوى شابة متحمسة غير مثقلة بهزائم الماضي و إحباطاته، ساعية لإسقاط الاستبداد و الفساد .

أسهمت السيرورات الثورية بالمنطقة المغربية و العربية في حفز نضال المجموعات القومية المضطهدة (أكراد سوريا، أمازيغ ليبيا ، طوارق أزواد...). و انخرط فيها بتفاوت أمازيغ شمال افريقيا بكل من ليبيا و الجزائر و المغرب من جهة ، و ساعدت على ظهور النضال الأمازيغي في تونس و صعوده إلى السطح بمصر من جهة ثانية ، مع تنامي الوعي الهوياتي الأمازيغي بليبيا أساسا بعد الحصار المفروض على المناضلين الأمازيغ إلى حد نفيمهم من قبل النظام القديم بقيادة القذافي.

زد على ذلك ما حقق الطوارق مؤخرا من انتصار و إعلان قيام دولة أزواد ذات غالبية طوارقية أمازيغية . هذان الحدثان ، إلى جانب نضال القبائليين التاريخي، الهما وحفزا شعبية أمازيغية مغربية على التمرد ضد أساليب التحرك المهادنة لدى رواد الحركة الأمازيغية ومن لف لفهم .

مولود مكافح .. ضدا على سلف مهادن

ظهرت أول دعوة إلى تنظيم مسيرة أمازيغية على صعيد وطني _ توادا- سنة 1999، بعد ثمان سنوات من المطالبة المنبرية البعيدة عن نضال جماهيري ميداني، و سميت آنذاك المسيرة الوطنية لدعم المطالب الأمازيغية منطلقا من مدينة إنزكان، ردا على تآزم القضية الأمازيغية وتنامي استياء الناشطين الأمازيغيين بعد صدور"الميثاق الوطني للترقية و التكوين " متضمنا مفاهيم "الإنفتاح والاستئناس بالأمازيغية" و جعلها "خادمة للغة العربية" من أجل اكتساب "المواد الأساسية واللغات الأخرى .

لكن الحركة الأمازيغية عجزت عن تجسيد توادا على أرض الواقع، إذ أسهم بيان محمد شفيق إلى حد بعيد في واد الفكرة ، بعد أن التف حوله عدد مهم من ليبراليي الحركة الأمازيغية. و أقبرت فكرة توادا تماما بعد إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية .

إن حركة توادا الراهنة نتاج تراكم تجارب نضالية سابقة أبرزها الحركة الأم ، 20 فبراير المجيدة التي تربى في حضنها الشباب المناضل من أجل القضية الأمازيغية فاكتمسبوا خبرة النضال الميداني و آليات العمل المحلي و التنسيق الوطني و الدعاية و التحريض و غيرها من سبل الكفاح.

مضى عقدان من الزمن على دخول الحركة الأمازيغية المغربية مرحلة تحرك مطلبية مع إصدار ميثاق أكادير ، اختارت له درب المرافعة و الاستجداء و القبول بالفتات. وما تحقق فعلا هو تفريخ منقطع النظير لمكونات الحركة الأمازيغية _ ضاعفه تأسيس معهد الأمازيغية الملكي- كل بمساره وبرامجه و تكتيكاته، و لم يسلم حتى العمل الأمازيغي الدولي (تسختين من الكونغرس العالمي الأمازيغي ، التجمع العالمي الأمازيغي، اتحاد شعوب شمال افريقيا ، المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي) .

وتعددت تجارب و محاولات التنسيق محليا (المجلس الوطني للتنسيق ، امباوي ، امبافا، الكنفدراليات و الفدراليات الجهوية بالشمال و الجنوب ...) ومسعاي التوحيد بعقد عشرات

الطوارق في مالي: دولة ازواد، من اين وإلى أين؟

بعد أكثر من خمسة عقود من النضال المسلح منذ 1962، تخللتها اتفاقات سلام برعاية جزائرية وتمويل سعودي (1995) وليبي (2009)، أعلن طوارق مالي قيام دولة ازواد المستقلة وسط فوضى سياسية أعقبت تمردهم المنطلق في يناير 2012 وكان سببا في انقلاب عسكري أطاح بالرئيس المالي أمادو توماني توريه في مارس 2012 بمبرر عدم قدرته على إنهاء تمرد الطوارق. كان تمرد الطوارق وإعلان دولة ازواد المستقلة، من تداعيات السيرة السريرة الثورية الجارية بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وخصوصا سقوط نظام القذافي الذي أقام نظام عرابية وشراء دمم مع أنظمة دول القارة الإفريقية، وكانت رعايته لاتفاقيات السلام بين المتمردين الطوارق وإدماجهم كمليشيات في جيشه من صمامات أمان هذه الأنظمة ضد تمردات الطوارق و في الآن ذاته أداة ابتزاز بيده.

أعطى سقوط نظام القذافي نهائية عام 2011 وعودة آلاف المقاتلين الطوارق إلى شمالي مالي مدججين بأسلحة وفيرة ونوعية، بعد أن كانوا مجندين بجيش القذافي ضد الثورة الليبية، وكانوا في مقدمة الميليشيات التي حاصرت أمازيغ الجبل الغربي. ففي نهاية العام نفسه، تأسست الحركة الوطنية لتحرير ازواد بعد اندماج الحركة الوطنية للازواد، والحركة الطوارقية لشمالي مالي.

في يناير 2012 بدأ مسلحو الحركة الوطنية لتحرير ازواد هجوما واسعا على مدن تساليت وأغيلهوك وميناكا في شمال شرق مالي قرب الحدود مع الجزائر مما أجبر عشرات آلاف المدنيين على النزوح. وكان هذا الهجوم إيذانا ببدء تمرد ثالث كبير في تاريخ الطوارق الماليين (كان الأول في 1962 والثاني في 1990).

أثار إعلان دولة ازواد المستقلة مواقف متناقضة؛ من عدا سافر لأنظمة دول الجوار مروراً بتعاضف غير مبني على الوقائع لبعض التغطيات الأمازيغ إلى رغبة في استغلال سياسي للأوضاع من طرف الإمبريالية.

أسفرت الحرب لحد الآن عن أكثر من 120 ألف نازح الذين لجؤوا إلى موريتانيا والجزائر، وأطلقت موجة تصفيات عرقية استهدفت العشرات من سكان مالي من ذوي الأصول الطوارقية والعربية. انطلقت هذه الأعمال الانتقامية من العاصمة باماكو، لتنتقل بسرعة إلى مختلف المقاطعات المالية، وذلك على خلفية نداءات عنصرية طالبت عائلات أفراد الجيش المالي الذين قتلوا في المواجهات مع المتمردين الطوارق إلى اجتثاث العرب والطوارق من الأراضي المالية، انتقاما لما يحدث من تصفيات لأفراد الجيش في مقاطعات الشمال التي تقطنها غالبية من قبائل الطوارق.

نفاق "المنظم الدولي"

أصدر قادة الدول الإمبريالية بيانات الرفض والشجب، ضد إقدام "شعب صغير" بتعديل جذري للحدود الموروثة عن العهد الاستعماري، دون التماس الإن من هؤلاء القادة

رفض الاتحاد الأوروبي، إعلان استقلال ازواد معتبرا انه "باطل ولاغ" ولا قيمة له، كما شددوا على حرصه الشديد على "الوحدة الوطنية ووحدة وسلامة أراضي مالي".

وحدة وسلامة أراضي مالي، ليس هو ما يهم هؤلاء الذئاب، بل خيرات الساحل الإفريقي التي تسبل لعاب جهات كثيرة. يحتوي إقليم ازواد الذي يمتد على مساحة تقدر بحوالي 240 ألف كلم على النفط والغاز في حوض ناودني الضخم. وتحتوي الصحراء الكبرى على نفط وغاز الجزائر وليبيا، وكذلك مناجم اليورانيوم والذهب وأكبر مخزون في العالم للطاقة الشمسية المؤهلة للتحويل إلى كهرباء.. استغلال هذه الثروات يستوجب أنظمة قمعية قوية قادرة على ادامة استقرار الوضع الأمني الذي تهدد التنظيمات المسلحة بتقويضه.

الاستمرار في نهج هذه الخيرات الموروثة عن العهد الاستعماري أكثر أهمية من تطبيق بند حق الأمم في تقرير مصيرها السياسي الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

أما الاتحاد الإفريقي فأكد على إدانة تقسيم دولة مالي ومبدأ عدم المساس بالحدود التي ورثتها الدول الإفريقية عند حصولها على الاستقلال، وهو المبدأ ذاته الذي يجعل هذا الاتحاد في تعارض مع حق شعوب القارة في

تقرير مصير تجاهلته مسطرة المستعمر.

ميول متناقضة تجعل الدول الغربية- خصوصا الولايات المتحدة- أكثر حذرا في الاستجابة لطلب التدخل عسكريا الذي تقدم به الفريق العسكري الذي تولى السلطة إثر الانقلاب الذي أطاح بالرئيس أمادو توري.

حثت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، مالي على نسوية التوتر "من خلال الحوار لا العنف" وهو نفس ما سبق أن صرح به وزير الخارجية الفرنسي السابق آلان جوبيه، فيما دعا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إلى "الهدوء وإلى حل الخلافات سلميا".

فوجود تنظيم القاعدة بالصحراء الكبرى وعجز دول الشمال الإفريقي والساحل بتعاون مع قوات "أفريكوم" على القضاء عليه، يجعل أي تدخل عسكري غربي بالمنطقة في صالح تنظيم القاعدة الذي يحاول جر الدول الغربية إلى وحل الصحراء الكبرى البالغة الخطورة.

لكن تجارب التدخل الإمبريالي بالعراق وأفغانستان بكلفته المالية الباهضة وأعداد توايبت الموتى التي ترسل الي الديار والالاف المعطوبين والمرضى نفسيا

وضغوط الرأي العام الراضية لإرسال الجنود الي الخارج

كلها عوامل تحد من إمكانية تدخل عسكري مباشر بالمنطقة.

أما تجمع دول الساحل والصحراء القائم على قاعدة التنسيق الأمني لمواجهة خطر الارهاب والجريمة المنظمة والمكون من دول الجوار، فباستثناء دولة الجزائر ذات القدرات الأمنية/ العسكرية والمالية فباقي الدول (مالي- موريتانيا- النيجر- بوركينا فاسو) فقيرة جدا وقواتها العسكرية وقدراتها المالية محدودة، لكن الجزائر ترفض تماما أي عمليات خارج الحدود لجيشها الوطني وفي الآن نفسه تعارض بقوة أي تدخل إمبريالي غربي بالمنطقة وتقاوم التحاق المغرب بهذا التجمع بمبرر أنه ليس من دول الصحراء والساحل.

وصرح أحمد أويحيى رئيس حكومة الجزائر أن هذه الأخيرة "لن تقبل أبدا بالساس بوحدة وسلامة أراضي مالي". وحذر أويحيى من أن أي تدخل أجنبي لن يؤدي سوى إلى "الزلاق" الوضع.

حكومة الجزائر ليست حريصة على سلامة أراضي مالي، بقدر ما هي حريصة على حدود وسلامة الأراضي الخاصة بها، فأكثر من ثلث المساحة الاجمالية التي ينتشر عليها الطوارق في الصحراء الإفريقية الكبرى تقع في الأراضي الجزائرية، بينما يتوزع الباقي على جنوب تونس وليبيا وشمال مالي والنيجر وبوركينا فاسو، الأمر الذي جعل الجزائر تعترض بكل الوسائل على قيام دولة للطوارق في مالي، طوال الثورات التي شهدتها الأزواد منذ الستينيات.

وعملت الجزائر ما في وسعها لمنع التمرد الحالي من بلوغ أهدافه، فرعت مفاوضات بين المتمردين وحكومة الانقلابيين، وهو ما لم تتجاوب معه "الحركة الوطنية لتحرير ازواد" مؤكدة رفضها المفاوضات مع السلطات المالية بشكلها الحالي، الذي يقتصر على المطالبة بوقف إطلاق النار. وأي تفاوض مع حكومة باماكو يجب أن يقوم على "مبدأ حق شعبنا في تقرير مصيره". ورفضت وساطة الجزائر بمبرر بأنها تحاول من خلالها تكرار الدور غير المحاييد الذي لعبته، في إنهاء الثورة الطوارقية في منتصف التسعينيات، وذلك لإخماد المطالب القومية الأزوادية، خشية أن تمتد الثورة إلى المناطق الطوارقية في الجزء الجزائري من الصحراء القريبة من أبار الغاز.

المغرب الذي توجد جبهة البوليساريو في خاضعته- المهادية لإقليم ازواد- ويعتبر أداة رئيسية في حرب أمريكا ضد "الإرهاب" وحارس حدود الاتحاد الأوروبي ضد هجرات الأفارقة، أعلن أن إعلان الاستقلال "أمر غير مقبول البتة بالنسبة للمملكة المغربية" بالنظر لتداعياته الخطيرة على

السلم والأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.. مشددا على ضرورة أن "تتحمل جميع الدول مسؤولياتها لمعالجة هذه القضية".. النظام المغربي يستعمل هذه القضية لاضفاء الانسجام على موقفه فيقدر حرصه على "وحدة اراضيه واستقرار وضعه داخليا" فهو ينهج نفس السياسة خارجيا.

الطوارق: أكراد الصحراء الكبرى

حين تركت فرنسا شمال القارة في بداية ستينيات العقد الماضي خلفت قبائل موقوتة بتهميش الطوارق وتوزيعهم بين دول المنطقة، كما وقع للأكراد في الشرق الأوسط. وكان هذا التهميش مصدر تمردات مسلحة على مدى الخمسين عاما الماضية.

ورثت دول الاستقلالات الشكلية التي شهدا منتصف القرن العشرين، حدودا خلفتها القوة الاستعمارية الأساسية آنذاك، لخدمة الهدف الرئيسي لكل سياسة إمبريالية؛ فرق تسد.

عندما استقلت جمهورية مالي على عهد الرئيس مديوكيتا سنة 1960 ضمت إقليم ازواد، غير أن عدااء الحكومة المركزية للطوارق، أسس لتهميش هذه المناطق، من قـبل

الحكومة المالية، التي يخدر جل أعضائها من الجنوب، وقد أحس الطوارق بالخطر الذي يتهدهدهم وبدؤوا ثورتهم في العام

1961 انطلاقا من كيدال ليلاقوا ردا عنيفا من طرف القوات المالية التي

تلقت دعما من الجزائر والمغرب، وحاول الرئيس المالي مديوكيتا فرض شروطه عبر سياسة

الحديد والنار، ونجح في إقناع المغرب والجزائر بتسليم القيادات الطوارقية التي

ساهمت في الثورة.

فرضت مؤسسات "الدولة الحديثة" على شعب لا زال يعيش حياة الترحال ما قبل الرأسمالية. فقد ظلت تنبثقو لقرون نقطة تجارية رئيسية في منطقة الصحراء واشتهرت بتجارة الذهب والعبيد

وبضائع أخرى، لكن مكانتها تراجعت حتى قبل الاحتلال الفرنسي، وانطوت جماعات الطوارق على ذاتها داخل الصحراء المنيعه، بعد تقسيمها بين دول المنطقة ما حرم الطوارق من حرية التنقل التي كانوا يتمتعون بها وكانت مورد رزقهم الرئيسي، الرعي والقوافل. أي أنه اقتصاد كفاف يدمره الجفاف كموجتي الجفاف لسنتي 1972 و 1973 بمالي.

لأزال التنظيم الاجتماعي لدى الطوارق يحافظ على السمات التراثية والفئوية للمجتمعات ما قبل الرأسمالية، فكل طوارقي يجب أن يبقى في نفس المكانة والترتيب الاجتماعي الذي وجد فيه نفسه؛ النبلاء،العمداء أو القياذ،رجال الدين، العبيد أو العبيد السابقين..

يضم الإقليم أربع مجموعات عرقية: أهمها قومية الطوارق وهم أمازيغ الصحراء الكبرى، يشكلون أغلبية السكان والعنصر الأكثر تأثيرا في المشهد السياسي لأزواد.

ثم المجموعة العربية المتداخلة مع سكان موريتانيا والجزائر، يتكلمون اللغة الحسانية وظل أغلب قادتها الاجتماعيين خلال العقدين الماضيين يقودون ميلشيات مسلحة موالية للجيش والحكومة ضد الطوارق الذين يطالبون بالاستقلال.

القبائل الزنجية [قبيلتا الصونغاي والفلان] وهي لا تتمتع بنفوذ قوي، وفي الأخير قبائل عربية أخرى [البرابيش وكننة والوسرة] شارك رجالها في التمردات السابقة قبل أن يتهموا الطوارق بالتخلي عنهم ولذلك ساندوا بقوة الجيش المالي ضد حركة التمرد.

حركة تحرروطني؟

تتميز حركة الطوارق بتعدد الحركات واختلاف مشاربها الأيديولوجية، رغم اشتراكها في

أسلوب النضال؛ العمل المسلح. وتنقسم إلى جناح يدعي العلمانية وأخرى ذان توجهات سلفية.

الحركة الوطنية لتحرير ازواد وهي أكبر فصيل، تأسست في تمبكتو بداية نوفمبر 2010 وهي الفصيل الأكبر في الحراك الانفصالي بالإقليم.

تشكلت من قوميين طوارق وليبراليين ومستقلين لا ناظم أيديولوجيا لهم.

تقدم نفسها على أنها حركة جامعة للطوارق والعرب والزنوج لكن واقعها يعكس سيطرة قبلية للطوارق (أكثر مقاتليها ينتمون إلى قبائل أدينيان الطوارقية وهم يتحكمون في مفاصلها ولا ينفي ذلك وجود قيادات عربية ومن قبائل طوارقية أخرى. تشير حركة ازواد في ميثاقها إلى الفرنسية والعربية على أنهما رسميتان بالتساوي.. كما تقر بوجود لغات مثل تماشق (لغة الطوارق وهي فرع من اللغة الأمازيغية).

حركة انصار الدين السلفية، أسسها احد أبناء قبائل إيفوغاس الطوارقية (إياد أغ غالي)، الذي قاد التمرد ضد الحكومة المالية في بداية تسعينيات القرن العشرين، كان حينها قائدا قوميا أقرب إلى الفكر القومي الوطني منه إلى الفكر الإسلامي. ثم شغل منصب القنصل العام لدولة مالي في جدة بعد اتفاقية السلام بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق 992).. وعاد إلى ازواد مع سقوط نظام القذافي وبدأ في تجميع المقاتلين الطوارق.

تقوم دعوته على البعد القومي الانفصالي لدى الطوارق وتتناغم مع الدعوة الجهادية المنتشرة هنا، وقد ساعده ذلك في قطف ثمار عشر سنوات من عمل عناصر تنظيم القاعدة هناك.

وأعلن عزمه تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركته حيث أسس مجالس محلية لتسيير شؤون المدن والبلدات التي سقطت في يد مقاتليه، وهو ما يصطدم مع التوجهات العلمانية للحركة الأقوى هناك.

الجبهة الشعبية لتحرير ازواد؛ يقودها غيسي أغ محمد، تتبنى خطابا يمينيا وشوفينيا، حيث عرفت بمهاجمتها للجبهة العربية الإسلامية التي يتهمها بأنها تمثل مجموعة قليلة من السكان ذوي الأصول العربية، وتعتبرهم في الأصل مهاجرين طارئین على الإقليم، ولم يكونوا يوما من السكان الأصليين. وهو الخطاب الذي تروج له أطراف عديدة داخل الحركة الأمازيغية بالمغرب، والتي تدعم استقلال ازواد.

هذا بالإضافة إلى حركات صغيرة جدا مثل الجبهة العربية الإسلامية لتحرير ازواد والجيش الثوري لتحرير ازواد، والقاعدة التي لا علاقة لها بالنضال القومي للطوارق وسكان الصحراء الكبرى، بل يندرج في نقل المواجهة مع أمريكا والغرب إلى هذه المناطق المجبولة والمحمية طبيعيا.

حركة الطوارق إذن حركات تطالب إقامة دولة خاصة بالطوارق، بدأت بالمطالبة بتنمية اقتصادية لمناطقهم وتمتعهم بالحكم الذاتي.. لكن تعنت الحكومة المركزية دفعهم إلى ركوب موجة المطالبة بالاستقلال، فحتى قبل نهاية المعارك كان مسؤولو الحركة الوطنية لتحرير ازواد يعلنون أن الطوارق مستعدون لـ "إعلان دولة في شمال مالي وبدء عمليات عسكرية ما لم يحصلوا على حكم ذاتي.. محتجين على نهج مساعدات التنمية من طرف حكومة مالي المرسلة من طرف الأمم المتحدة.

حركات مطالبة بالاستقلال لكن اقواها بقيادات ليبرالية قومية (شعبوية) بخطاب علماني (الحركة الوطنية لتحرير ازواد)، تحاول استمالة رأي الدول الإمبريالية بإعلان انخراطها في ميثاق الأمم المتحدة وعملها على سن دستور ديمقراطي والعزف على وتر استعدادها لمواجهة التنظيمات الجهادية بالصحراء الكبرى.. والأخرى بخطاب سلفي جهادي.

لكن المشترك بين هذه الحركات هو المازق الذي يعاينه النضال الطوارقي، وهو نفسه المازق الذي واجه حركات انفصالية أخرى (الأكراد، الصحراويين..) في مجتمعات لا زالت فيها البنيات الاجتماعية مغرقة في التخلف.. نخب تستعير الخطابات الرائجة على المستوى العالمي؛ خطابات التحرر الوطني والاشتراكية (في سبعينيات القرن العشرين) وخطابات الديمقراطية والحرية (منذ انهيار الاتحاد السوفياتي)، وأغلبية سكانية في شروط اقتصادية متأخرة وغارقة في التقليد وطاعة زعمائها التقليديين والقبليين.

■ أزنانار

الجزائريون: "حان الوقت لتجمع قوى اليسار"

محمود راشدي الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي في مقابلة مع جريدة "الوطن"

● دعا حزبكم، في بيانه الصادر في 1 مايو، لإنشاء قطب نقابي وسياسي، أطلقتم فكرة "أرضية يسارية". هل يمكنكم تحديد قوى اليسار التي ترغبون في العمل معها لأجل ذلك؟ وماذا تنتظرون أن يكون مضمون هذه الأرضية؟

■ النداء المنوه به ليس موجها فقط الى القوى السياسية، بل لجميع أنصار المشروع الاشتراكي، والمناضلين النقابيين ومناضلي الجمعيات، ولجميع المناضلين اليساريين أفرادا أو جماعات. لماذا هذا النداء؟ لأننا لاحظنا، قبل فترة طويلة من هذه الانتخابات، أن هناك انتفازية في هذا المجال. حتى ولو أنه هناك، وسط الجماهير الشعبية وجماهير العمال، شكل من أشكال الإهمال، وفقدان الاهتمام بالنشاط النضالي السياسي وكون العمل السياسي فقد مصداقيته. يرجع ذلك إلى عدد من العوامل: لا يتعلق الأمر باستسلام جماعي. لقد شعر الجزائريون بالخيانة من جانب النخب، وبتركهم لمصيرهم خلال الكارثة الليبرالية.

ليس الأمر استسلاما، والدليل؟ حيوية استثنائية للجيبة الاجتماعية لدرجة أنه سيكون من الصعب على أي مكتب من مكاتب الإحصاء لحساب عدد الإضرابات، والحركات الاجتماعية، والتمردات. ومع ذلك، فهذه الحيوية لا تجد امتدادها السياسي، ولا تترجم إلى مطالب سياسية. هذا الوضع الملموس أملى علينا هذه المبادرة. لقد حان الوقت لظهور قطب من هذا القبيل. عندما نرى أن السياق الدولي متسم بازِمات مالية واقتصادية حادة وبازِمات هيكلية، وعندما نشهد احتضار النظام الرأسمالي العالمي، وعندما نرى ثورات شعبية تشمل المنطقة بأسرها، فمن الواضح أننا لا يمكن أن لا نفكر في دعوة لتجمع قوى اليسار، في هذا الوقت المناسب جدا. ماذا نقترح بشكل ملموس؟ نعتقد

أن هذه الحركة الاجتماعية مع قواها، وتقابلاتها، وكل تنوعها الغني، يجب أن تجتمع وتناقش وتفكر وتبلور بشكل جماعي أرضية يسارية.

هذا هو المشروع الذي يجب أن نتملكه بتنوعنا الكامل. وبالتالي، فإننا سننتسب إلى إطار مشترك، حتى لو بقينا كل في إطاره الخاص. والهدف من ذلك هو أن نعمل معا وليس البقاء في كل في مكانه الخاص. هذه الأرضية ليست غاية في حد ذاتها: الارتقاء ممكن ويمكن للييسار الجزائري أن يعلن، في الوقت الملائم، إطارا

سياسيا مشتركا مثل حزب اليسار الشعبي الكبير. نحن مبدئون للأجيال المقبلة، وبناء هذا القطب. والسياسي يجبرنا على ذلك، وقضايا اليوم لا تترك لنا أي خيار.

● خارج النقابات العمالية، عندما نتحدث عن قوى اليسار تعني أحزابا مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي أعلن في الآونة الأخيرة، موافقته على الخصخصة، و / أو حزب العمال. هل هناك إمكانية

للتحالف مع أحزاب مثل هذه؟ ● حزب العمال مختلف: هو ليس مع الخصخصة. وهذا ليس هو حال حزب جبهة القوى الاشتراكية. وحتى حركة الديمقراطية الاشتراكيين (MDS) التي تتبنى طروحات يمينية حول بعض القضايا الاقتصادية. لكن هل يصح هذا على كل مكونات الـ MDS؟ لا اعتقد هذا. حزب العمال معاد لليبرالية، ومناهض للامبريالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنكسارات واشتقاقات القرن العشرين لم تعد تهمنا، وفي إعادة تركيب اليسار هذه التي نريدها، لم يعد الاتحاد السوفيتي موجودا، كما الماوية أو التروتسكية، ولا الستالينية الخ.

● في جوهره، يقوم مشروعكم على بناء حزب يساري كبير. وهو نوع من الصيغة "الجزائرية" لـ NPA (الحزب الجديد المناهض للرأسمالية)، أو الجبهة اليسارية في فرنسا؟

■ ما سوف نبني سيكون خاصا بنا، بخصوصية جزائرية. وينبغي بناء هذا القطب مع الأخذ بعين الاعتبار جذورنا وتاريخنا. الحزب الجديد المناهض للرأسمالية هو تجربة نشأت في سياق مغاير وبالحصيلة التي نعرفها اليوم. نحن لسنا بصدد عملية استنساخ. هذا النهج مطروح لأولئك الذين ينتسبون للنضال ضد الليبرالية في إطار مشروع اشتراكي، وطبيقي. وهذا لن يمنعنا أن نكون جزءا من جبهات أخرى من طبيعة ديمقراطية، وللدفاع عن الحريات وما إلى ذلك.

بالنسبة للعديد من الجزائريين الذين يعرفون التجربة، فالاشتراكية التي كانت قائمة لم تترك ذكريات طيبة فقط. كيف يمكنكم أن تتعاملوا مع هذا الأمر كي تعيدوا لهذا المشروع المثالي بريقه؟

لنكن واضحين: نحن نتحدث عن الاشتراكية، وليس الشيوعية. ساقدم شهادة من تجربتي خلال الحملة الانتخابية للانتخابات البرلمانية في شهر مايو الماضي،

في حاسي رمل، والأغواط، وبجاية، الخ: الخطاب الذي نلقيه يخلق التحاما لا يصدق. في الواقع، أولئك الذين يقولون إن الاشتراكية ماتت ودفنت لا يقومون في الواقع سوى بإعادة ترديد أسطورة مشروخة، والدعاية التي مهدت الطريق إلى الليبرالية. لكن اليوم الكل يتحدث عن أزمة الرأسمالية وليس أزمة الاشتراكية. وما عدا البديل الاشتراكي، الإجابة المنطقية والعلمية والموضوعية والتاريخية، لا أرى أي بديل أخير. الآن، الحديث عن "نهاية التاريخ"، ووفاة النموذج الاشتراكي، وما إلى ذلك، لا تصمد أمام الواقع.

تاريخ الصراع لا يزال مستمرا. لقد أشار سقوط جدار برلين الى نهاية الستالينية، ولنموذج معين للاشتراكية. على الرغم من أن هذا النموذج قد فشل، فالمثل الأعلى الاشتراكي ليس كذلك. وإذا لم يكن الاشتراكية نموذجا متفوقا على الرأسمالية في مجال الحريات، فمن المؤكد أنها ليست اشتراكية. فالحرية هي دائما القضية الجوهرية.



م. راشدي علي اليسار

الطوارق في مالي: دولة ازود، من اين وإلى أين؟ بقية

يتوزعون على عدة دول (مالي، الجزائر، نيجيريا، بوركينا فاسو، ليبيا، الجزائر).. يناضل الطوارق ضد التهميش الذي يعانيه من طرف الأنظمة داخل هذه الدول (تمييز عنصري وتهميش اقتصادي لمناطقهم..). يتحول مع تعنت هذه الأنظمة إلى تمردات من أجل الاستقلال، يكون استعمالها في متناول الإمبريالية لتحقيق أغراضها الإقليمية، كما هو الشأن مع أكراد العراق.

لكن قضية الطوارق قضية في غاية التشابك وقد يخلط الخط هنا بين حركات تحرر وطني ونزعات قومية مفككة للدول/الأمم تكون في جوهرها نزعات رجعية. نزعات رجعية لأن مالها تفكيك الدول في وقت يحبل المسار الثوري المنطلق من تونس بإمكانات توحيد شعوب المنطقة ضد أنظمة الاستبداد والتبعية للإمبريالية.

وهي نزعات تعج بها كل بلدان إفريقيا التي هي وليدة تقسيم استعماري يكفي النظر الي الخريطة ليكتشف أنها حددت بمسطرة المستعمر لكن المعضلة أن إعادة النظر في هذا التقسيم غالبا ما يكون تكرارا حقيقيا لمجازر البحيرات الكبرى خصوصا كلما احتوي باطن الأرض على ثروات تسهيل لعبا الإمبريالية.

يؤيد هذا السيناريو التصريحات المتتالية من قادة الحركة رغبتهم في تفاهم من هذا القبيل، وقد يكون بديلا عن عجز القوى الدولية والإقليمية التدخل عسكريا. وقد يجعل هذا السيناريو من الطوارق العوبة في يد القوى الإمبريالية لتحقيق أغراضها: فالمثل الكردي بالعراق لا زال ماثلا أمام الأعين.

استمرار الغموض:

في حالة استحالة السيناريو هان..

سيبقى المشهد ملتبسا وغامضا وهو ما ليس في صالح سكان الإقليم من الناحية الزمنية لأن الخنق الاقتصادي والتزام المني والعسكري سيؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الإقليم.

كما انه لن يكون في صالح الحركة الأزواية حيث سيؤدي مع الوقت لواد طموحاتها في إقامة دولة مستقلة لكنه سيكون في صالح تنظيم القاعدة وحلفائه الذين لا يحملون مشروع دولة ولا يهتمون بمصائر الإقليم من هذه الزاوية. ويبقى الوضع الملتبس في باماكو وغموض الموقف تجاه الانقلابيين مشجعاً ومقويا لهذا السيناريو.

الطوارق كقومية أشبه بالأكراد، فهم

سيناريوهات: مستقبل غامض

تدخل عسكري أجنبي؛ وهو ما تردد فيه الدول الغربية. فالتدخل الغربي مستبعد نظرا لسابق التجارب وسيكون ذلك في صالح القاعدة التي تحاول جر الدول الغربية إلى وحل الصحراء الكبرى البالغة الخطورة. لكن تدخل أطراف إقليمية- بإيعاز من فرنسا بالخصوص- ليس مستبعدا.. أي تدخل عسكري خاطف يضع حدا لتقدم المتمردين، وهو ما أبدت دول غرب إفريقيا استعدادها لتنفيذه.

وبشجع على ذلك أن فرصة انتهاز البدايات وأجواء الارتباك يشكل دائما حافزا للراغبين إقليميا في التدخل العسكري، لكن الخائفين من التبعات المستقبلية بالنظر إلى أن أي تدخل عسكري سيكون مكلفا بشريا وماديا لكن الانتظار حتى تستقر الأمور وتستتب الأوضاع لقادة الإقليم الجديد ما يعني ان الفاتورة ستتضخم وتتأقمق.

× التفاهم مع الحركة الوطنية لتحرير ازواد على حساب الجماعات السلفية المقاتلة: يفترض هذا الاحتمال تفاهما- سواء

من قبل أطراف إقليمية أو دولية- مع الحركة الوطنية ذات النزعة العلمانية... مقابل طرد عناصر تنظيم القاعدة والحركات السلفية الأخرى أو على الأقل تقليص أنظافرها.

نتحدث عن الحرية بالنسبة للأغلبية، وليس حرية الأباطرة الجدد وقوى المال، والقوة المالية، كما رأينا اليوم في حالة سيفيتالCevital حيث سمح رئيس المجموعة، والذي بنى امبراطوريته من المال العام، لنفسه بتسريح العمال دون عقاب لأنهم تجرعوا على المطالبة بحقوقهم النقابي، وباجور لائقة وبعض المنح. تعني الاشتراكية مجتمعا دون تمييز طبقي، والرجال والنساء هم من سينبئونها جنبا إلى جنب مع الخبرة الخاصة بهم، والزامهم. إنها مشروع حيث لن تكون الكلمة العليا للملكية الخاصة بل ستكون للملكية الجماعية؛ اقتصاد موجه نحو احتياجات الإنسان وليس عكس ذلك، أو ما هو أسوأ، موجه لتلبية احتياجات السوق، أو أقلية من المالكين. لكن على هذا النحو، فالاشتراكية مشروع بعيد، وأتيا، نقاتل للحصول على الحد الأدنى للأجور في حدود 35 000 دينار، وتثبيت كل العمال غير النظاميين، وناضل من أجل حصول العاطلين على فرص عمل، وإلا تعويضاً يعادل النصف على الأقل من الحد الأدنى للأجور SNMG. وإذا كانت الحكومات غير قادرة على توفير العمل لجميع الجزائريين، فليها خفض سن التقاعد الى سن الـ 55، ما من شأنه أن يوفر دفعة واحدة 500000 فرصة عمل، ولتقم بخفض عدد ساعات العمل إلى 35 ساعة في الأسبوع. وأيضاً، الأيقل انه يوجد 200 مليون من الاحتياطات موضوعة في الـ FED ؟ يتم استخدام هذه الأموال لتنشيط اقتصاد الولايات المتحدة، فلماذا لا تستعمل لحل مشاكلنا الخاصة؟

● شاركتكم في الانتخابات لمرات عدة: تبررون نهجكم في تفضيل المشاركة بالرغبة في استغلال دور المنبر (الانتخابات كممنبر دعائي). ألا يخاطر حزب العمال الاشتراكي، الحزب ذي الطموحات الثورية، ووريث المجموعة الشيوعية الثورية (GCR) بفقد روحه؟

■ نعم، شاركنا في أربعة انتخابات تشريعية وكدنا نشارك في واحدة من الانتخابات الرئاسية، لولا قضية توقعيات الزكية. نحن لم نقدد روحنا. على العكس من ذلك، نحن نعتقد أن الانتخابات في الأنظمة الرأسمالية، تجري على إيقاع سلطة المال. في الولايات المتحدة، قبل كل انتخابات، لا يتم الحديث سوى عن المال. هل بعد ذلك ديمقراطيا؟ عندما أراد باباندريو، في اليونان، إجراء استفتاء حول تدابير التقشف التي يملئها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، تلقى هزيمة نكراء. باختصار، هذه هي ديمقراطيتهم التي تستدعي الذهاب لإنقاذ المدنيين ببغلازي المهديين من قبل القذافي، في حين لم يمر، قبل بضعة أشهر، الهجوم الصهيوني على المدنيين في غزة، بالفوسفور الذي قصفته طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي التي تقلع من القاعدة الأميركية في قطر، عاطفة الديمقراطية الغربية.

● ألا يتعارض تفضيلكم نهج المشاركة مع الطابع الثوري لحزب العمال الاشتراكي؟

■ قلنا دائما أننا نستخدم الانتخابات كممنبر. تسمح الحملات الانتخابية، على الأقل، بإثارة الاهتمام بالمناقشات السياسية. سيكون لعدم المشاركة نتائج عكسية، والمشاركة ستمكننا من إسماع صوتنا ومقترحاتنا. يتعلق الأمر في الواقع برفع درجة الوعي، والمضي به قدما. هذا هو ما نقوم به، حتى مع موارد محدودة.

● لم تدفع الثورات العربية قوى اليسار إلى طليعة الأحداث. وخلافا لبعض الدول في القارة الأمريكية حيث وصلت أحزاب عمالية إلى السلطة ففي العالم العربي والإسلامي، استفاد الإسلاميون من الوضع بشكل كبير. ما الذي يفسر هذا الفشل؟

■ برز الإسلام السياسي كبديل ممكن، وقام على انقاض فشل القومية العربية. إنه في الواقع انخفاء هوياتي. راهنت الإمبريالية العالمية على الإسلام السياسي لأنه على مستوى القضايا الأساسية حليف موضوعي. في ليبيا، الشريعة التي يريد البعض أن تطبق، جاءت في حوامل طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي. وبالعودة إلى سؤالك، يتم مماهة اليسار مع القومية العربية، وتاريخيا، لم يحل فشل القومية العربية والناصرية، والبعثية، مشكلة الاضطهاد. نحن لا نزال ننتمي إلى الأمم المضطهدة.

مع ذلك، ففي الجزائر، تم تأسيس تيارنا في عام 1974 في تعارض مع نظام بومدين. بالنسبة لنا، لم يكن بومدين "اشتراكي"، وإلا لم تكن لنصل لمعارضته. حقيقة أنه على الصعيد الجماهيري، يؤدي نسب فشل القومية العربية إلى الاشتراكية تقوية الغموض. كنا مع ذلك مناضلين معادين للستالينية. وكان جوهر "الأممية الرابعة"، التي تأسست في عام 1938، ردا على انحطاط الاتحاد السوفياتي. لكن على المستوى الجماهيري، فالغموض أمر لا مفر منه: يتم تحديد من تكون على أساس أوصاف كبيرة ويتم نسبك إلى فشل هذه النماذج التي حاربناها نحن أنفسنا. يتعلق الأمر اليوم ببناء اشتراكية القرن الحادي والعشرين.

● بالضبط، رد الاعتبار للدور التاريخي للمناضلين اليساريين، و"الأممية الرابعة"، ومساهمتهم في النضال من أجل التحرر الوطني الذي لا ينعكس في الرواية الرسمية. هل حان الوقت، وفقا لكم، لوضع الأمور في نصابها الصحيح أخيرا؟

■ على الإطلاق. لم يمنح المناضلون اليساريون ومناضلو أقصى اليسار القيمة المستحقة. مع أنه لا يمكن إنكارها، فمساهمتهم في ولادة الحركة الوطنية في العشرينات، مع نجمة شمال أفريقيا (ÉNA) التي نشأت وسط العمال إبان "الأممية الثالثة"، الأممية الشيوعية، تعاني و لا تزال تعاني من وصمة العار التي ألصقها بها المؤرخون الرسميون. عبد القادر حاج علي، أحد رواد الحركة الثورية الجزائرية، ومن أوائل المناضلين الشيوعيين - والذي لا أثر له في الرواية الرسمية - هو من أطر مصالي الحاج، وأدخله إلى الوسط النقابي، وذلك في إطار CGTU على وجه الخصوص، الخ. في وقت لاحق، بعد الحرب العالمية الثانية، قدمت "الأممية الرابعة" دعما مفتوحا لنضال الشعوب من أجل التحرر من الاستعمار. لقد أصبح ميشيل بابلو، وهو أحد قيادي "الأممية الرابعة"، عند استقلال الجزائر، مستشارا للرئيس بن بلة.

يجب أن نؤكد أيضا، على إعادة الاعتبار للدور الذي لعبه المناضلون خلال حرب التحرير، في إطار "رجال المقاومة الحمراء" «roug- maquis es»، في بناء شبكات الدعم - شبكة جينسون Jeanson، على سبيل المثال - ومصنع الأسلحة الذي تم بناءه في المغرب من قبل "الأممية الرابعة" لصالح جيش التحرير الوطني/جبهة التحرير الوطني، وهلم جرا.

■ تعريب المناضل - ة

الوضع العالمي.. نص صادر عن اللجنة العالمية للأهمية الرابعة

يظل الوضع العالمي مطبوعا بانعدام أفق للعالم الرأسمالي بعد زهاء خمس سنوات من بدء أزمة القروض الرهنية عالية المخاطر [سوبرايم]، يعجز النظام الرأسمالي عن الخروج من أزمة فيض التراكم المستبدة به.

يؤدي الضغط الذي تنظمه البنوك، ومراكز سلطة رأس المال بقصد الحفاظ على معدل الربح على الرغم من ضعف النمو، لا سيما في أوروبا، إلى مفاقمة تردي ظروف حياة السكان.

(المقدمة).

و قد أدت العواقب الاجتماعية للأزمة إلى ظاهرتين جديدتين طبعتا الإثني عشر شهرا الأخيرة:

| امتداد موجة الثورات في المنطقة العربية: تونس ومصر وليبيا وسوريا، مع الاستمرار المحوظ للديناميات الاجتماعية الفاعلة.

| ظاهرة حركة الساخطين في أوروبا والولايات المتحدة، وهي موجة جديدة تمثل امتدادا للتعبثات من أجل عولمة بديلة ، لكن مع خصائص مميزة.

و تقترن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بتفاقم الأزمة البيئية. وقد بات احترار المناخ واقعا غير قابل للجدال. و يبرز فشل قمة دوربان في ديسمبر 2011في هذا السياق انزلاقا منفلتا نحو كوارث بيئية متزايدة خلال العقود القادمة. وقد بات مئات ملايين الرجال والنساء يعانون من عواقب الأراضي المغمورة ، وتكاثر الظواهر المناخية الكارثية. و ستزيد هذه الميول في العقود المقبلة، فيما يعجز النظام الرأسمالي عن وقف هذا التطور، لا بل هو المسؤول الرئيس عنه.

و تتفاقم هذه التطورات بفعل سياسات اجتثاث الغابات واستنزاف الموارد المائية، الأمرين المعبرين عن علاقات السيطرة الامبريالية و المعززين لها. وكشفت كارثة فوكوشيما ما تنطوي عليه المحطات النووية من مخاطر هائلة على البشرية لا حصر لها و تمثل هذه الطاقة، المعتبرة زورا مصدرا متجددا وغير نافث لغازات الاحتباس الحراري، سيف ديموقليس رهيب، وما عدا في ألمانيا وإيطاليا وسويسرا واليابان تتواصل برامج نووية ويجري اليوم بناء 60 محطة نووية في العالم.

2-تأكد الأزمة المنظومية

حتى حدود سنة 2007، شهدت الرأسمالية زهاء خمسين عاما من طور تراكم مديد. و بعد فترة انحسار منتصف سنوات السبعينات، جرى في سنوات 1980 تطبيق سياسات محافظة جديدة قائمة على الليبرلة و تفكيك التقنين. متيحة تمديد طور التراكم ثلاثين سنة إضافية.

وكان هذا النظام يستند، منذ سنوات 1990 على الاستدانة الخاصة، ويقدر أقل، على الاستدانة العامة، دعما للتراكم.

و تطور هذا النظام مع دمج تدريجي للصين في اليات التراكم. و جرت موازنة تدمير قدرات الإنتاج في أوروبا والولايات المتحدة بتطور هام لقدرة الإنتاج في الصين دون منفذ تسويق في الطلب الداخلي. وتشكلت مع الولايات المتحدة حلقة حيث تمد الصين برساميل و بسلع في الآن ذاته سوفا داخلية أمريكية تستهلك بناء على استدانة و مبالغة في تقدير قيمة العقارات.

و اليوم تتمثل ركيزتا الأزمة في حدود النموذج الأمريكي والأزمة في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية، استنادا على قوتها التاريخية و على مركزية المكانة المالية لبنوكها و مؤسساتها المالية بتحصيل بقية العالم تمويل عجزها التجاري.

هذه الآلة تعطلت، ونشهد على نحو تدريجي تغيرا في التقاطب. فالصين، بوجه خاص، تبحث عن منفذ لسلعها في سوقها الداخلية، و لرساميلها في مناطق أخرى من العالم، بدءا بالدول البازغة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

و قد حدثت إعادة توازن جلية منذ 2007.

في العام 2011، استعاد بالكاد مجموع إنتاج منطقة اليورو وأمريكا الشمالية مستواه في العام 2008. وفي غضون ذلك، ازداد نشاط الدول البازغة بنسبة 25% و حتى بأكثر من 50% في آسيا (الهند+الصين+ دول جنوب شرق أسيا: الفلبين و تايلاند واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة)

وتجنح الأقطاب الاقتصادية الثلاث إلى التقارب على صعيد القيمة في ديناميات مختلفة:

تظل الرافعات الاقتصادية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، على نحو كلي بين أيدي القوى الأمريكية والأوروبية، و تظل رسملة البورصة مركزة بنحو 80% في البلدان الرأسمالية المتقدمة (من بين 50مجموعة ماسكة لأكبر قدر من أسهم مجموعات دولية أخرى، ثمة 24 أمريكية و 8 بريطانية و 5 فرنسية، و 4يابانية، و 2 سويسرية، 2 ألمانية و 2 هولندية و 1صينية ...) لكن في سنة 2010 كانت البلدان البازغة تمثل 33.6% من صادرات السلع، و 38.3% من القيمة المضافة الصناعية، و 57.8% من احتياطات العملة، و 52.5% من نفث غاز ثاني اكسيد الكربون CO2، وبوجه خاص 83.5% من سكان العالم.

لم يعد الترحج ميلا ديمغرافيا وحسب، بل بات صناعيا وتجاريا وماليا. وقد تغير اليوم مركز مناطق الإنتاج.

3-الوجه الآخر للأزمة متمثل في

أزمة منطقة اليورو

يوصل اليوم صندوق النقد الدولي، و البنك العالمي، و المجموعات المالية، مراقبتهم البقطة لمنطقة اليورو. لقد استبد الخوف بالعالم الرأسمالي، ما عبر عنه صندوق النقد الدولي

1- تأكد طابع الأزمة العالي والمديد

تشهد اليوم نسب النمو تباطؤا في جميع مناطق العالم الرأسمالي:

نمو الناتج الداخلي الاجمالي حسب صندوق النقد الدولي _ يناير 2012

نمو الناتج الداخلي الإجمالي	2010	2011	2012
منطقة اليورو	1,9 ٪	1,6 ٪	5 - ٪
الولايات المتحدة	3,0 ٪	1,8 ٪	1,8 ٪
اليابان	4,4 ٪	0,9 - ٪	1,7 + ٪
البرازيل	7,5 + ٪	2,9 + ٪	3 - ٪
الصين	10,4 + ٪	9,2 + ٪	8,2 + ٪
الهند	9,9 + ٪	7,4 + ٪	7,4 + ٪

كما تزايد و تعمم انتقال الأزمة من المصارف الأميركية والأوروبية إلى مديونية الدول و ____ات ____ومية:

عجز أو فائض عمومي (بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الاجمالي) حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصاديةين ، فبراير 2012

الدول	2007	2008	2010	2011	2012
فرنسا	- 2,7 ٪	- 3,3 ٪	- 7,1 ٪	- 5,7 ٪	- 4,5 ٪
ألمانيا	0,2 + ٪	0,1 + ٪	- 4,3 ٪	- 1,2 ٪	- 1,15 ٪
الولايات المتحدة	- 2,9	- 6,6 ٪	- 10,7 ٪	- 10 ٪	- 9,35 ٪
اليابان	- 2,4 ٪	- 2,2 ٪	- 7,8 ٪	- 8,9 ٪	- 8,9 ٪
مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE	- 1,3 ٪	- 3,4 ٪	- 7,7 ٪	- 6,6 ٪	- 5,9 ٪
البرازيل	- 2,8 ٪	- 2 ٪	- 2,5 ٪	- 2,7 ٪	- 2,8 ٪
الصين	1,9 ٪	0,9 ٪	- 0,61 ٪	- 1,2 ٪	- 1,5 ٪

الدين العام الخام (بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الاجمالي) حسب صندوق النقد الدولي ، يناير 2012

الدول	2008	2009	2010	2011	2012
فرنسا	68,3 ٪	79 ٪	82,4 ٪	87 ٪	90,7 ٪
ألمانيا	67 ٪	74 ٪	83 ٪	81,5 ٪	82 ٪
الولايات المتحدة	76 ٪	90 ٪	99 ٪	102 ٪	108 ٪
اليابان	196 ٪	216	219 ٪	233 ٪	241 ٪

تبرز هذه الأرقام ، في الآن ذاته، تباطؤا واضحا لنمو الناتج الداخلي الإجمالي، و الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو (2011، 2012) التي تشهد أزمة داخل أزمة بأوجه خاصة.

يخشى العالم الرأسمالي ان تنطلق من حلقتة الأضعف، منطقة البورو، آلية مرعبة متمثلة في انعكاسات نتائج الأزمة المالية لبنوك منطقة اليورو، التي قد تستتبع عواقب متسلسلة على مجمل البلدان الصناعية والبلدان البازغة في أوروبا وبقية العالم. و هذا مبرر ضخ البنك المركزي الأوروبي مئات مليارات اليورو في حسابات البنوك الأوروبية.

فيما كان صندوق النقد الدولي يرحب بمعدل نمو سنوي بلغ 3.5٪ في الربع الثالث من العام 2011، لا تتجاوز توقعاته الإجمالية لسنة 2012 نسبة 3.3% (1.2% في البلدان

بالقول: الانتعاش العالمي مهدد بالتوترات المتنامية بمنطقة اليورو و هشاشة مناطق أخرى. و تتدهور الشروط المالية، و تكفهر آفاق النمو، و تحتد مخاطر التراجع" [صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ، 2012-01-24]. و بات صندوق النقد الدولي يراهن، في توقعه المتفائل، على نمو بنسبة 1,5 ٪ في البلدان المتقدمة. و سيكون سبب هذا الانحسار ارتفاع مردود السندات السيادية، و عواقب انقلاب الرافعة المالية، و أثر عمليات "إعادة التوازن" إلى الميزانيات.

ويتأكد المفعول المرتد لبناء الاتحاد الأوروبي، فخلف ضغط البنوك الأوروبية الكبرى، عبر وكالات التقطيط، من أجل ضمان أوصولها المتضمنة مخزونا من الديون السيادية، تتجلى أزمة اليورو. و يتمثل الخيار في التعاون على الديون، وإعادة توجيه البنك المركزي الأوروبي نحو نموذج شبيه بالخرينة الأمريكية، أو تفجر منطقة اليورو بانسحاب متوال لليونان و البرتغال...

لم يتم تبني أي من هاذين المخرجين، فغاصت منطقة اليورو في الأزمة على خلفية انكماش اقتصادي مبرمج على ربعي سنة متتالين. و يواصل البنك المركزي الأوروبي حقن البنوك الأوروبية الرئيسة بمدھا من جديد هذا الربيع بمئات ملايير اليورو .

لكن العاقبة الملموسة لهذا الوضع على سكان أوربا مأساوية، ففي ظل انعدام انتعاش اقتصادي للانتاج و بدون قطاع استثمار مالي مريح، تؤدي الأزمة إلى تسارع سياسات تقهقر اجتماعي، حسب متطلبات منظمة التعاون و التنمية الاقتصاديةين و صندوق النقد الدولي، متمثلة في خفض النفقات العامة، و اصلاحات مضادة لأنظمة التقاعد بمبرر الديون، وتجميد الأجور.

وقد أصبحت اليوم هذه الأجندة واجبا الزاميا لتبدو الميزانيات قادرة على الوفاء بالتزامات الديون السيادية. كما انها مناسبة استكمال الإصلاحات الليبرالية المضادة التي بدأت منذ زهاء 30 سنة.

إن النقاش الراهن لدى البرجوازية اليونانية _ و أيضا في اليسار الجذري- يبرز ان الضغط الرأسمالي يجري بالتخلي المتزايد عن اعتبار المعطيات الوطنية.

تشدد الأزمة في إطار أزمة سياسية غير مسبوقة في كل من إيطاليا و اليونان، حيث قامت فرنسا و ألمانيا، بصفتھما زعيما لمنطقة اليورو، بحل حكومتين لتنصيب حكومات "تقنية" يقودھا قديما من غولدمان ساش (بنك استثمار مقره بولول ستريت). لا بل قررت آخر خطة للخالوث (صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي و اللجنة الأوروبية) وضع اليونان تحت الوصاية المباشرة. وقد تمتد هذه الأزمة السياسية بسرعة إلى البرتغال، و اسبانيا و إيطاليا. لا يزال الأفق الرأسمالي مسدودا في أوربا.

و إن ميل العولمة المنطوي على مفارقة هو التراجع في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان حيث يكبح الطلب الداخلي الانكماش... وحتى البلدان البازغة تشهد تباطؤ نشاطها و سعيا الى التحكم بالتضخم.

هذا علاوة على أن أسعار المواد الأولية ارتفعت بقوة من 2007الى 2009 بنسبة 20 الى 30 ٪.

و بعيدا عن إفادة مستوى حياة سكان البلدان المصدرة، زاد هذا الارتفاع المضاربي عدد ضحايا الجوع، حسب أرقام منظمة التعاون و التنمية الاقتصاديةين، من 800 مليون إلى مليار نسمة، و بالمقام الأول في أفريقيا و ضمن النساء المعيلات وحدهن لأسر.

أدى ضغط أسعار المواد الغذائية ، مع الآثار المباشرة للأزمة المالية، إلى تسريع الأزمات السياسية، و إلى زعزعة استقرار أنظمة سياسية بجملة بلدان بالعالم.

4. "بداية سيورة ثورية على

الأمد الطويل"

كانت الحركة التي أفضت إلى إطاحة بنعلي و مبارك تتويجا لنشاط اجتماعي مديد للحركة العمالية، المنظمة فعلا في قوة نقابية. و إلى يومنا هذا، تبرز نتائج الانتخابات و الخريطة السياسية بتلك البلدان تفاوتا عميقا بين هذا الواقع الاجتماعي و بين التشكل السياسي. لكن موجة الحركات الشعبية انتشرت في ظرف سنة، من ليبيا إلى سوريا، و ليست بأي وجه منتهية.

إن الموجات الشعبية من النضالات المتتالية، سواء في مصر او سوريا، و الاندفاعات القائمة في المغرب و الجزائر، تدل على العمق الاجتماعي للحركات الجارية. و إن الأسباب الاجتماعية العميقة هي رحم هذه الديناميات القوية بما يكفي لهن المنطقة الأكثر ابتلاء بالأنظمة المستبدة.

و إن معدل بطالة النساء بالمنطقة المغاربية و بالشرق الأوسط هو الأعلى عالميا، و معدل بطالة الشباب هو ضعف نظيره في بلدان أفقر مثل جنوب آسيا و أفريقيا جنوب الصحراء .

و تجرى المعركة على أصعد عدة، فعلى نطاق إقليمي، ينهار المشروع الامبريالي للشرق الأوسط الكبير المتخذ مصر مبارك محورا له. وقد يتشكل قوس جديد من قطر و الإخوان المسلمين و مختلف الأحزاب الإسلامية. و يرمي ضغط إسرائيل و البلدان الغربية الراهن على إيران إلى مقاومة هذه الموجة المقوضه للاستقرار و انعزال الدولة الصهيونية التي فقدت أفضل حلفائها.

مستقبل عمال أوروبا يتحدد في اليونان - بيان المكتب التنفيذي للأمم المتحدة الرابعة

بقلم: الأمم المتحدة الرابعة

منذ عامين، يناضل شعب اليونان ضد سياسة التقشف التي يفرضها "الفالوث" (صندوق النقد الدولي و اللجنة الأوروبية و البنك المركزي الأوروبي). وبعد إضرابات عامة بلغت سبعة عشر يوما، ومظاهرات جماهيرية و اعتصامات في الساحات من طرف حركة الغاضبين aganaktismeni ، وبعد نضالات احتلال المقاولات، رفض شعب اليونان أثناء انتخابات 6 مايو، بنسبة 60 ٪ من الأصوات المعبر عنها، الأحزاب التي قبلت "المذكرات" المفروضة على اليونان. و منح 37% للأحزاب المصطفة على يسار الليبرالية الاجتماعية للحزب الاشتراكي [البازوك].

منذ عامين، باتت اليونان، المسحوقة بالاستبدانة العامة، و المستعملة مجال تصريف لفيض تراكم الرأسمال المالي، مختبرا للسياسات الرامية إلى تحميل كلفة الأزمة للسكان. و ليس لما يسمى "خطط الإنقاذ" المفروضة على اليونان من هدف سوى تأمين سداد ديون الدولة اليونانية للبنوك بقصد حماية الراساميل المضاربة من الفقاعة المالية التي خلقتها. و ترمي "المذكرات" المصاحبة لتلك الخطط إلى إجراء اختبار في اليونان لتبين حدود إمكان استثمار الرأسمال، عبر إقرار العمال، بالثروة التي ينتجون. و تتمثل عواقب هذه السياسة في خفض الحاد للأجور ومعاشات التقاعد، وتفكيك قانون العمل، و ارتفاع قاس للبطالة (التي باتت تبلغ باليونان نسبة 21,2 ٪ من السكان

النشيطين، وزهاء 30 ٪ من النساء و 50% من الشباب)، و انكماش اقتصادي شبيه بانكماش 1929-1930 (تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6,9% في العام 2011، و يرتقب أن ينخفض بنسبة 5,3 ٪ في العام 2012، و تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 4,3% في مارس 2012 قياسا بمارس (...2011، و تدمير نظام الصحة) إلغاء 137 مستشفى و 20 ٪ من فرص العمل في قطاع الصحة، ونقص الأدوية بسبب بلوغ المستحقات غير المؤداة 1,1 مليار يورو (... و قطاع العقار (200 ألف سكن غير قابلة للبيع... فيما يتضخم عدد المحرومين من السكن بشكل مهول)، و سوء التغذية...

إن هكذا سياسة، تعتمد التعسف و السرية و الخوف نمطا حقيقيا للحكم، سياسة استعباد عنيف للشعب لا يمكن أن تؤدي سوى إلى ردود فعل غيظ و وبيلة و غضب. وقد استقطبت قسما من هذا الغضب قوة عنصرية مشؤومة، معادية للسامية و للأجانب، أي المجموعة النازية الجديدة المسماة الفجر المذهب، التي تركب السياسة الحكومية في قمع المظاهرات و مطاردة المهاجرين و أخترقت الشرطة. يجب أن نذرنا هذا و يقودنا إلى التنديد بسياسة الحكومة القمعية و العنصرية المفروضة في اليونان من قبل الثالث. ضد هذه السياسة، يدافع اليسار الجذري باليونان، وبوجه خاص تحالف اليسار الجذري سيريزا، التي يتبوء اليوم مكانة مركزية، عن خطة استعجالية حول 5 نقط:

الغاء "المذكرات" ، وكل تدابير التقشف

و الإصلاحات المضادة لتشريعات العمل التي تسير إلى تدمير البلد. تأمين البنوك التي سدد ثمنها إلى حد بعيد بالإعانات العامة وقف سداد الدين، و القيام بافتحاص مالي يتيح شجب الدين غير المشروع و إلغاؤه.

إلغاء حصانة الوزراء تغيير قانون الانتخابات الذي أتاح لحزب البازوك و حزب الديمقراطية الجديدة الحكم على حساب شعب اليونان و إغراق البلد في الأزمة

إن الأمم المتحدة الرابعة تدعو مجمل الحركة العمالية العالمية، وكل الغاضبين، وكل المنتسبين إلى مثل اليسار ، إلى دعم هكذا برنامج استعجالي.

إننا نتمنى نجاح الشعب اليوناني في أن يفرض، بأصواته و تعبئاته، حكومة لكامل اليسار الاجتماعي و السياسي الرفض للتقشف، حكومة قادرة على فرض إلغاء الديون. وضمن هذا المنظور، ندعو إلى تجميع كل القوى المناضلة ضد التقشف في اليونان - سيريزا ، و انتارسيسا، الحزب الشيوعي، و النقابات و غيرها من الحركات الاجتماعية - حول الخطة الاستعجالية.

ليست الأزمة أزمة اليونان، بل أزمة الاتحاد الأوروبي المخضع لإرادة الرأسمال و الحكومات التي تخدمه. إنها أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي بالعالم برمته. و ليس الثالث، بل شعب اليونان من له حق تقرير أي سياسة ينهجها البلد. إن محاولات المستشارية الألمانية انجيلا ميركل فرض "استفتاء" حول اليورو على اليونانيين

بمناسبة انتخابات 17 يونيو تستوجب الرفض. إن ما يستدعي المحاربة اليوم ليس اليورو بل املاءات الثالث.

تتطلب النضالات ضد سياسات التقشف، أكثر من ذي قبل، الكفاح من أجل القطع مع السياسات و المعاهدات التي تشكل أساس بناء الاتحاد الأوروبي. و أكثر من ذي قبل، لا تعني محاربة التقشف الانطواء القومي، بل تطوير حركة من أجل أوروبا مغايرة تدافع عن الحقوق السيادية الديمقراطية و الاجتماعية لكل شعب و منظور ولايات متحدة أوروبية اشتراكية.

لقد باتت اليونان مختبرا لأوروبا، حيث تختبر على أدوات تجربة بشرية أساليب ستطبق لاحقا على البرتغال و اسبانيا و ايرلندا و ايطاليا و هلم جرا. لقد انتفض شعب اليونان، في المقاولات، في الشوارع، و في صناديق الاقتراع، ضد هذه السياسات الهمجية. إن مقاومة اليونانيين هي مقاومتنا، ونضالاتهم نضالاتنا. وتدل على أن الدفاع عن المصالح الحيوية للطبقات الشعبية يستوجب مواجهة مع الطبقات السائدة، على صعيد وطني و أوروبي.

يجب الإكثار من المبادرات الوحدوية الداعمة لنضالات شعب اليونان و يساره الجذري. لكن أفضل تضامن مع شعب اليونان هو الاقتداء بمثاله في كل البلدان بتطوير و تنسيق المقاومات ضد سياسات التقشف الانسانية و المدمرة. وهذا بوجه الدقة ما يخشاه الرأسمال المسؤول عن الأزمة، أي عدوى النضالات !

24أيار/ مايو 2012

الوضع العالمي.. نص صادر عن اللجنة العالمية للأمم المتحدة الرابعة

(تمة)

5-منطق أشكال المقاومة الجارية

طبعت ظاهرة حركة الغاضبين العام 2011 بكامله. انطلقت من البرتغال يوم 12 مارس في سياق الثورات العربية، و تفجرت بالدولة الاسبانية يوم 15 مايو، وتجلت شهر تموز و أغسطس في إسرائيل، ثم في سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية. وبلغت محطة يوم 15 أكتوبر في مئات من مدن العالم.

تبرز هذه الحركة، أيا كان مستقبلها، العنف الاجتماعي للسياسات التي تنهجها الحكومات الغربية ضد سكانها أنفسهم، و غياب أي أفق لدى التيارات الاشتراكية الديمقراطية، وضعف الإجابات على صعيد التعبئات لدى قوى الحركة العمالية و الاجتماعية و المناهضة للرأسمالية، التي لا تبدو مرجعا طبيعيا لتلك الحركات.

إن هذه الحركة، المعبرة عن تطلعات الى الديمقراطية و إلى الرقابة و معارضة الديكتاتورية الاقتصادية للرأسمالية، حركة سياسية للغاية، رغم رفضها في الغالب للأحزاب. و لها صلة بالتعبئات الاجتماعية التي دعت اليها النقابات في أهم بلدان الاتحاد الأوروبي.

ان هذه التعبئات الاجتماعية، مثل حركة الغاضبين،تدل على أزمة المنظورات السياسية بالمنطقة. و فيما الرأسمالية ذاتها هي المستهدفة في جميع التعبئات، تبدو القوى السياسية القادرة على هيكلة تلك الحركات سياسيا في مستوى ضعف يمثل مفارقة.

6-آفاق عمل الثوريين

ستواصل المقاومات تطورها في أوروبا، وبالمنطقة المغاربية، و الشرق الأوسط، وفي أفريقيا، لكن أيضا في البلدان البازغة في آسيا . هذا ما يزيد الحاجة إلى التنسيق و العمل المشترك بين المنظمات الثورية و المناوئة للرأسمالية بهذه المناطق.

لكن تطور هذه المقاومات يجري و سيجري بإثارة مسائل هامة عديدة.

جلي أن أهمها هي مسألة مضمون المقاومات و آفاقها

السياسية. ليس الوضع بأي وجه شبيها بوضع العقود السابقة للعام 1989، حيث كان كل صراع إقليمي مندرجا في المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي.

يميل البعض في الوضع الراهن إلى المحافظة على ارتكاسات "منظور المعسكرات" بناء على معارضات بعض الأنظمة للسياسة الامبريالية الأمريكية. وقد أدت تلك الارتكاسات إلى مواقف خاطئة بوجه الثورة الليبية أو المقاومة السورية. هذا رغم انه ليس ثمة اليوم، رغم ما يوحى به مثال هوغو تشافيرز، جبهة معادية للامبريالية تجمع احمدي نجاد و الأسد و كيم جونج أون. كما لا يوجد باليونان مخرج سياسي للعمال في وحدة وطنية حول مشروع رفض اليورو. لكن هاذين المثالين يوضحان جيدا مسألة نقص المرجع راهنا لجمع المقاومات في نضال حامل لبديل إجمالي للنظام الرأسمالي، ومسألة الديناميات البرنامجية و النضالية و التنظيمية للمقاومات الراهنة.

المسألة الأخرى هي طبعاً مسألة عواقب انتقال أقطاب الإنتاج الصناعي. ثمة أولا تفجر الهشاشة و تفكيك البنية الاجتماعية في الحواضر الرأسمالية مع عواقب اجتماعية قلما شهدت في العقود الأخيرة. لكن ثمة أيضا في آسيا تهيك طبقة عاملة مدينية كثيفة، تعي تدريجيا متطلباتها المشتركة و قوتها.

ليس هذا الميزان متكافئا : فما يضيع في أوروبا لا يوجد في آسيا. فالحركة العمالية بناء سياسي، و ليست مجرد واقع اجتماعي موضوعي. ثمة اليوم رهان هائل في خلق هوية سياسية داخل الطبقات العاملة الجديدة فيما لا تقدم "الحركة العمالية" أي بديل مجتمعي عالمي عن الرأسمالية.

بعد 25 عاما على سقوط جدار برلين، ستكون مخطئين ما لم نر في نقص مصداقية بديل اشتراكي سوى عاقبة لرفض "الاشتراكية القائمة فعلا" في الدول الستالينية.

لا يزال هذا ضاغطا بالطبع، لكنه ينضاف فقط الى الحصيلة السلبية للحكومات الاشتراكية الديمقراطية بأوروبا، و آسيا و أمريكا اللاتينية، حكومات غالبا ما كانت

تجد جنبها تحالف أحزاب جذرية عاجزة عن رسم إستراتيجية مستقلة.

يتمثل الرهان إذن ، أكثر من ذي قبل، بالنسبة للثوريين و مناهضي الرأسمالية، في بلورة بديل اجتماعي و سياسي مستجيب لتطلعات و تمردات السكان المتضررين من الأزمة و البؤس.

ستكون الأشهر و السنوات القادمة في كل مناطق العالم مطبوعة بالنتائج الاجتماعية و البيئية لالازمات المنظومية التي نجتازها.

ستواصل الاختلالات الراهنة إضفاء الهشاشة على السكان، لكن على بنيات الدولة أيضا، فالثورات العربية كما الأزمات السياسية في اليونان و ايطاليا شاهدة على ذلك.

لن يكف إذن الاستياء الاجتماعي عن التنامي باحثا عن سبل التعبير.

و سيكون كامل التحدي بوجه التيارات المناهضة للرأسمالية أن تكون حاضرة في صلب التعبئات كما ستنشأ، و أن تكون قادرة على أن تبلور فيها منظورات و برنامجا اجتماعيا و سياسيا، كفيلا بإعطاء معنى و أفق لهذه الحركات.

إن الهيمنة السياسية الراهنة للقوى المحافظة الدينية في النتائج الانتخابية بمصر وتونس، وكذا صعود التيارات القومية وحى اليمينية المتطرفة في أوروبا تبرز ما ينتظرنا من تحديات.

إن المظهر الأوضح لهذا التحدي هو أن كل جواب تقدمي على الأزمة الراهنة يفترض إعادة نظر إجمالية في المجتمع الرأسمالي. لذا سيكون كسب الثقة في إمكانية النجاح بالسير في هذا الاتجاه مفصل إجاباتنا. كما يفرض ذلك هيكلة القوى السياسية على صعيد عالمي و العمل لتكون حاملة لإجابات سياسية على هذا الصعيد.

× الخط العام لهذا التقرير، قدمه لوران كراسو باسم المكتب التنفيذي للأمم المتحدة الرابعة، وتم إغناؤه بالنقاش، و تبنيه بأغلبية كبيرة في اجتماع اللجنة العالمية للأمم المتحدة الرابعة فبراير 2012.

ثورة والديمقراطية

لقد أصبحت مسألة الديمقراطية اليوم مركز المشروع الثوري لسببين أساسيين. يحيل الأول إلى حصيلة القرن الماضي، ولا سيما الضرورة البرنامجية الأساسية في استخلاص جميع الدروس من الستالينية، ويحيل الثاني إلى لزوم تحديد سلسلة من الدروب التكتيكية والاستراتيجية التي تعارض الديمقراطية بالليبرالية الرأسمالية وتفتح الطريق أمام الاشتراكية الديمقراطية.

الديمقراطية الشاملة

إذا كانت الديمقراطية تعرف بوصفها "حكم الشعب للشعب ومن أجل الشعب" فهي دون حدود. لا يمكن أن يفلت منها أي شيء يتصل بحياة "المدينة"، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. ينبغي إذن على كل بناء ديمقراطي أن يستجيب أولا لهذا المقتضى: الذي تطرح فيه هذه المسائل.

القوم الأساسي الذي توجهه للديمقراطية البرجوازية هو أن أهم خياراتها السياسية والاقتصادية تفلت من الإرادة الشعبية. وبسبب تأسيسها على الملكية الخاصة والاستغلال الرأسمالي وارتباطها بالبنية الطبقية المميزة البرجوازي، لا يمكن للديمقراطية فيها إلا أن تكون محدودة. ليست المؤسسات " الديمقراطية " (حكومة برلمان، بلديات، إلخ...) هي التي تقر أهداف وأولويات وحاجات مجتمعنا، بل السوق. وتتخذ هذه القرارات حفنة من كبار أرباب العمل والممولين الذين يسيطرون على السوق ولا يدينون إلا لمساهمتهم بالمسألة.

في النظام الرأسمالي، يسود قانون القيمة، أو قوانين اقتصادية موضوعة تؤثر على النساء والرجال و تنظم أساسا الحياة الاقتصادية و قبل كل شيء توزيع الموارد الاقتصادية على قطاعات الاقتصاد المفتاحية. غير أن الديمقراطية تفترض اختيار وتقدير هذا التوزيع. ينبغي أن يحل تنظيم واع لمصير الإنسانية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي محل تنظيم السوق الأعمى الفوضوي.

يتم تصورها للديمقراطية بالقطيعة مع قواعد اللعبة هذه بإدخال مجموع النشاطات الاجتماعية الاقتصادية والاقتصادية في حقل قار جميع المجالس المنتخبة. وينبغي أن يكون بوسعها سن قوانين مجمل الأولويات الاقتصادية، وأن تكون قادرة إذا رأت ذلك مناسباً، على منع التسريجات والقيام بإجراءات اجتماعية عاجلة، وزيادة الأجور، وفرض نقلها على إعادة الهيكلة الاقتصادية هذه أو تلك.

تتطلب هذه الديمقراطية المتكاملة إعادة النظر في الحق المقدس للملكية وفي تحكم أرباب العمل المطلق بالاقتصاد، أي باختصار الخفي نحو الاستحواذ العام والاجتماعي على النشاطات الاقتصادية الرئيسية، كي تتمكن على نحو أفضل من مراقبتها والتحكم بها.

كما تترافق بتخطيط واع للاقتصاد المؤمم في الفترة الانتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية. إن الديمقراطية الشاملة أو الناجزة هي معادية للرأسمالية.

تعميم الاقتراع العام

الديمقراطية هي أيضا تعميم التصويت والانتخاب. صوت لكل رجل وامرأة وفق الانتماء المكاني، هذه هي صفة الاقتراع العام. وباعتبار هذه الصيغة مطلباً قديماً للحركة العمالية في مقابل جميع صيغ الاقتراع الخاصة بدافعي الضرائب أو الاقتراع المقصر على فئة معينة، فإن توسيع وتعميم الاقتراع العام في مجتمع الانتقال إلى الاشتراكية ينبغي ألا يعانينا من التردد أو الالتباس. كان انتخاب جميع المسؤولين بتلك الصيغة من صميم تجربة كومونة باريس.

باسم البنية الاجتماعية الخاصة بروسيا (محيط فلاحي يحيط بجزر عمالية"، وفق صيغة تروتسكي)، وفي مواجهة الثورة المضادة، حدث الثورة الروسية من الحق في التصويت بالنسبة لبعض الطبقات أو الفئات الاجتماعية (البرجوازيون والفلاحون). لسوء الحظ، عزز القادة البلاشفة تلك الإجراءات المؤقتة في مطلع العشرينات، مستبدلين تعيين المسؤولين بانتخابهم والقرار السلطوي بالسجل الديمقراطي. واستندت الثورة المضادة الستالينية إلى تلك الأخطاء البلشفية كي تصفي نهائياً كل ديمقراطية من جانب آخر، ولأن البرجوازية قد روضت الاقتراع العام عبر إخضاعه للمنطق الرأسمالي، ارتابت- ولا تزال - قطاعات من الحركة العمالية، ولا سيما في التيارات الثورية، بالاقتراع العام.

وقد وضعت الدولة البرجوازية والديمقراطية، المؤسسات البرجوازية والاقتراع العام، في سلة واحدة، في حين ينبغي -على نقبض ذلك - التمييز بينهما، سواء من وجهة النظر التاريخية البرامجية. الاقتراع العام هو الإطار للتعبير عن أية ديمقراطية.

تمثل الدولة والمؤسسات البرجوازية أدوات سيطرة الطبقات المسيطرة في النظام الرأسمالي.

في ما يتعلق بالأهمية الرابعة، تعلن الوثيقة المعنونة: الديمقراطية الاشتراكية و ديكتاتورية البروليتارية (1979) التي تبلور تصورها للديمقراطية، دون تردد انحيازها لتعميم التصويت والانتخاب، لكنها لا تذكر صراحة الاقتراع العام. ويمكن أن نقرا في تلك الوثيقة أن الاشتراكية الديمقراطية تمثل "مؤسسات مبنية على مجالس للعمال سيادية ومنتخبة ديمقراطياً، حيث ينتخب جميع الموظفين والقضاة وقادة المبادرات العمالية وجميع المندوبين عن العمال في مؤسسات الدولة". لكن ما الذي يمكن أن تكون عليه "انتخابات ديمقراطية" في مجتمع اشتراكي إن تكن الاقتراع العام؟

بعد تحرير الاقتراع العام من خضوعه للعلاقات السلبية، يصبح إذن المبدأ الأولي للتنظيم والتعبير عن الديمقراطية. ولهذا التقدير تبعات تكتيكية واستراتيجية بالنسبة للحركة العمالية. يتوجب على هذه الأخيرة أن تظهر بوصفها القوة التي ترفع الممارسة الديمقراطية إلى مستوى غير مسبوق، وذلك بتعميم التصويت على جميع المسائل الأساسية، سواء في المجتمع أم في الشركات، و الانتخاب الديمقراطي لجميع المسؤولين. بهذا المعنى، ينبغي ضمان وتطوير كل ما يرتبط بالاقتراع العام، وعلى نحو أكثر عمومية، بالحيريات الديمقراطية: حرية التعبير، حقوق التنظيم، حرية الصحافة، التعددية النقابية والسياسية، التمثيل النسبي للمواقف والتيارات السياسية، المساواة بين الرجال والنساء، ولاية النواب و

إمكانية عزلهم، الاستفتاء العام بناء على مبادرة شعبية، أخيراً، فحكومة للشعب هي أيضا حكومة قريبة من الشعب.

تفترض الديمقراطية نزع مركزية السلطة وإعادة توزيع القدرات على المستوى المحلي والإقليمي والقومي، لتقترب ما أمكن من المواطنين. ينبغي أن تتخذ المجالس البلدية أو مجالس الشركات جميع القرارات على نحو سيادي، باستثناء تلك التي تتطلب مداولة وقراراً على المستوى الأعلى.

القطيعة مع الدولة البرجوازية

لكن إذا كان الاقتراع العام يعين المبدأ الضروري لسير الحياة الديمقراطية، فهو غير كاف لتنظيم مجموع منطق المؤسسات التي تشكل "حكومة الشعب، من الشعب ولأجل الشعب". وهو لا يلغي لا انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية، ولا الطابع الطبقي للدولة والمؤسسات، ولا ديناميكية صراع الطبقات الاجتماعية الأساسية في المجتمع، ولا آفاق تحوله.

من وجهة النظر هذه، ينبغي التمييز نظرياً وسياسياً بين مؤسسات الديمقراطية البرلمانية البرجوازية (جهاز القمع، الإدارة، الدستور، القوانين، القواعد) التي تستند إلى الملكية الخاصة لرأس المال ولوسائل الإنتاج الكبيرة وبين مؤسسات الديمقراطية الاجتماعية (بما في ذلك أجنحتها داخل المجتمع البرجوازي)، حصيلة النضالات ونشاط المنظمات ومكتسبات عمل العمال الذاتي وتنظيمهم الذاتي. إن مؤسسات الدولة البرجوازية هي أدوات تخدم مصالح الطبقات المسيطرة، وهي لا يمكن أن تكون أدوات لاستبدال هذه السيطرة ونقل سلطة الطبقة البرجوازية إلى الطبقة العاملة.

تظهر التجربة التاريخية والسياسية الحالية للطبقات المسيطرة رفضها لكل تحول جذري والعنف الذي تعارض به الإرادة الشعبية. وحين تنتزع الشعوب انتصارات برلمانية، لا تتردد الطبقات المسيطرة في الهزء بالاقتراع العام. تبقى هذه المقاربة أحد اختلافاتنا الأساسية مع النزعة الإصلاحية. لا يمكن لتحول جذري في المجتمع أن يجري في إطار المؤسسات البرجوازية عبر إيلاء الانتخابات البرلمانية الثقة وبتراكم تدريجي

للإصلاحات واكتساب المواقع. يفرض رد فعل الطبقات المسيطرة والتمسك القوي في النظام الرأسمالي قطيعة مع هذا الأخير.

برنامج لديمقراطية جذرية وفق هذا المنظور، يتوجب على أي تفكير استراتيجي أن يهدف من جانب إلى خلق شروط تحشيد معظم المستغلين والمضطهدين ضد المنطق الرأسمالي، ومن جانب آخر إلى العمل على إقامة بني ومنظمات ومؤسسات جديدة لهذه الأغلبية الاجتماعية التي تمثلها كتلة الماجورين بهدف تمكينها من الهيمنة على المجتمع. لكن هذا الهدف، المرتبط بالنشاط الذاتي وتنظيم العمال، لا يعطينا من النضال من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية وتوسيعها، سيما في حقبة تاريخية تنزع فيها العولة الرأسمالية لطرد الديمقراطية من الحياة السياسية.

إن الليبرالية والازدواجية واليونانبرية تفرغ الديمقراطية السياسية من كل محتوى، بما في ذلك المؤسسات الديمقراطية البرلمانية. أما الثوريون، فهم يدافعون عن برنامج لديمقراطية جذرية، ليس إعدادا لعودة الديمقراطية البرلمانية الكلاسيكية، كعودة إلى الجمهورية الرابعة في فرنسا على سبيل المثال، لا، فالنضال ضد الجمهورية الخامسة يفترض قطيعة شاملة: انفتاح مسار تأسيسي، النسبية المتكاملة، إمكانية عزل المندوبين (الذي ينبغي ألا تتجاوز دخولهم مستوى معيناً) وعلى نحو خاص دستور يضمن الحقوق الأساسية لغالبية السكان.

في سياق آخر(2)، عارض تروتسكي صعود اليونانبرية والنزعة التسلطية في الديمقراطية الفرنسية في الثلاثينات بـ مشروع جمعية وحيدة تنتخب بالاقتراع العام وحل مجلس الشيوخ وإلغاء منصب رئيس الجمهورية. كان يتوجه للشعب ولمناضلي اليسار لحثهم على الدفاع عن أفكار وطرائق جمعية العام 1973 التأسيسية وليس عن مثيلتها في الجمهورية الثالثة. في الوقت نفسه نادى بـ"انتخاب المندوبين عن طريق مجالس محلية منتخبة بالاقتراع العام يمكن عزلهم على الدوام بموجب تفويضهم، مندوبين يعاملون أثناء ولايتهم معاملة عامل مؤهل". كان الأمر يتعلق بحقن الديمقراطية الاشتراكية في مؤسسة للديمقراطية البرلمانية البرجوازية، لكن ذلك الحقن كان تفجيراً بالنسبة لتلك المؤسسات نفسها ويوسع أسس نضال من أجل الديمقراطية الاشتراكية.

إعادة النظر في جهاز الدولة القديم

لكن الانحياز الكامل والتمام للديمقراطية يتطلب إعادة النظر في الملكية الخاصة رأس المال ولجهاز الدولة القديم. وهو يؤدي إلى المواجهة مع الدولة البرجوازية، ولا سيما مع ألها القمعية التي ينبغي حينذاك تحطيمها. ينبغي أن تتمتع الثورات التي تحمل مشروع انعقاد وديمقراطية اجتماعية بالأغلبية وبالوعي. وبما أن الأغلبية الاجتماعية تتطابق مع العمل الماجور، فسوف يزيد ذلك من جعل الاقتراع العام أداة للتعبير عن الأغلبية.

صحيح أن بدء مسار ثوري يمكن أن يعرف طورا برلمانياً، نحن لا نستبعد، على مثال تروتسكي، فرضية "بداية برلمانية لحكومة عمالية" - لكن يستحيل أن يجري تحول جذري في إطار المؤسسات. أثناء المسار الثوري، ومع تعمق هذا المسار، سوف تبرز مؤسسات جديدة تهدف إلى تشكيل شرعية ديمقراطية جديدة. بل أكثر ديمقراطية وتمثيلاً من مؤسسات الديمقراطية البرجوازية.

يوصف هذه المؤسسات دمجا بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية (مجالس منتخبة)، فينبغي أن تمثل في الآن ذاته تعبيراً عن المسار الثوري وعن السيادة الشعبية، وتكون حينذاك قادرة على أن تحل محل المؤسسات البرجوازية القديمة. ولضمان شرعيتها، سيتوجب على مؤسسات الديمقراطية الاجتماعية الجديدة تلك (مجالس في الشركات ومجالس في البلديات، مجالس محلية وإقليمية وقومية للمواطنين أو الماجورين) اللجوء إلى الاقتراع العام.

الإقليم ليس جغرافية وحسب

إذا كان الإقليم يحد الاقتراع العام، فماذا يحصل للديمقراطية الاجتماعية؟ ماذا عن مجالس العمال في

الشركات؟ إذا كانت توجد صيغ لدى لينين وتروتسكي، ولدى غرا مشي خصوصاً، تقدم الديمقراطية الاشتراكية أو سلطة المجالس بوصفها ديمقراطية "مجالس معاملة" تستند إلى "التجمعات الإنتاجية"، فالتجربة التاريخية تذكرنا بأن المندوبين في كومونة باريس يمثلون مجالس انتخبت بالاقتراع العام وبأن سوفيات الثورة الروسية كانت مجالس تتعلق بالإقليم، مصحوبة بمجالس عمالية في الشركات ومجالس للفلاحين وأخرى للجنود.

في مسار ديمقراطي واسع يتزامن مع مسار للإدارة الذاتية الاجتماعية المعممة، لا يكون الإقليم جغرافية وحسب. ينبغي أن تنتج المجالس المنتخبة بالاقتراع العام أيضاً عن انتخابات في الشركات أو في قطاعات الإنتاج. وهذا ما تستشرفه وثيقة: الديمقراطية الاشتراكية و ديكتاتورية البروليتاريا. لن تكون مجالس العمال المنتخبين في الديمقراطية الاشتراكية لجان مصانع، بل هيئات للتنظيم الذاتي للجماهير في جميع دوائر الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك بطبيعة الحال العمال ووحدات التوزيع والمستشفيات والمدارس ومراكز الاتصال والنقل والأحياء (وحدات "مكانية"). وتتابع الوثيقة: "هذا ضروري كي تندمج في البروليتاريا أكثر فئاتها تشتتاً واضطهاداً وفقرًا في كثير من الأحيان، كالنساء القوميات المضطهدة والشباب وعمال الشركات الصغيرة. كما أن ذلك ضروري لبناء التحالف بين الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية الأخرى".

الإدارة الذاتية الاجتماعية وتلاشي الدولة

تسمح هذه المقارنة بالتفكير في ديمقراطية للمنتخبين المتشاركين بحرية تستند إلى الاقتراع العام. يمكن للمجالس الشعبية المناطقية أو لمجالس البلديات المنتخبة أن تتعايش مع مجالس للعمال ينتخبها ماجورو شركات البلدية أو شركات منطقة معينة. وهكذا، تساعد بني التنظيم الذاتي- مجالس عمومية، لقاءات، اجتماعات - جميع المجالس وتراقبها على الدوام، مجالس وجمعيات وممثلين منتخبين، مما يساعد على بناء الاشتراكية من الأسفل. لقد أتاح بعض التجارب التاريخية إمكانية وجود نظام لمجلسين اثنين: أحدهما ينتخب بالاقتراع العام، ويمثل الثاني القطاعات الاجتماعية ومختلف أشكال تنظيم السلطة الشعبية. ويمكن لهما أن يعبرا عن ضرورة التعبير عن الديمقراطية الاجتماعية والسياسية. لكن ذلك النظام، ينبغي أن يكون للمجلسين نفس الشرعية الديمقراطية وأن ينتجا بالتالي عن الانتخاب بالاقتراع العام. إن هيمنة القطاعات الاجتماعية أو مجالس العمال ليست مجرد سلطة مضادة للمجالس المناطقية، بل هي سلطة ذات سيادة.

يوصلنا هذا إذن إلى تلك الفرضية الواجب تبنيها في مجتمع انتقالي من أجل شكل معين من "ازدواجية السلطة" يضمن توتراً بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية، أليس ذلك تعبيراً عن تناقضات مجتمع انتقالي نحو الاشتراكية، حيث يتعايش مساران ويتقاطعان؟ تلاشي الدولة ومؤسساتها السياسية من جانب، ومن جانب آخر الإدارة الذاتية الاجتماعية ومجتمع منتجين متشاركين بحرية. وإذا ظهرت تناقضات أو نزاعات بين المجالس، حينذاك يكون للشعب ذي السيادة أن يقرر بالاستفتاء أو بالاقتراع العام.

إن دروس التجارب التاريخية، من الثورة الفرنسية(1787-1793) إلى الثورة الروسية للعام 1917، مروراً بكومونة 1871، تدفعنا، بعد عدة إطلاحات بالمؤسسات القديمة للدولة البرجوازية، إلى إبراز الديمقراطية المدارة ذاتياً في البلدية أو الشركة وكذلك إبراز توليفة من مجالس المواطنين والمنتخبين توسع شروط السجل السياسي والاقتصادي.

ينبغي لديمقراطية اشتراكية أن تعني توسيعاً لا سابق له للحريات الديمقراطية، وضمناً للتعددية السياسية، وأكثر أشكال الاقتراع العام عدالة، وتمثيلاً للأقليات. وينبغي أن تبدأ بالتغلب على الانقسام بين الاقتصادي والسياسي، والفصم بين المنتج والمواطن. كما ينبغي أن ترسخ مسؤولية المندوبين أمام ناخبينهم، وأن تشجع كل ما ينقص تفويض السلطة كي تتمكن الدولة من التلاشي بوصفها جسماً منفصلاً عن المجتمع. باختصار فالديمقراطية الاشتراكية هي مزيد من الديمقراطية دائماً.

■ بقلم: فرانسوا سابادو